

Distr.: General
26 May 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

الجزء الثاني

الشؤون السياسية

الباب 3

الشؤون السياسية

البعثات السياسية الخاصة

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024 لما عدده 11 بعثة سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية المتعلقة بالمكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى.

وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024 للبعثات السياسية الخاصة المدرجة ضمن هذه المجموعة ما قدره 427 911 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين).



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/50

160823 040823 23-09291 (A)



المحتويات

الصفحة

4	أولا - لمحة عامة عن الموارد
7	ثانيا - المعلومات الشاملة
9	ثالثا - البعثات السياسية الخاصة
9	1 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
10	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
17	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024**
21	2 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
22	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
34	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024**
37	3 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
38	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
43	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024**
45	4 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
46	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
50	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024**
53	5 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان
54	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
61	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024**
63	6 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
64	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
71	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024**

** يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه وفقاً للإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية التي أعيد تأكيدها في الفقرة 7 من القرار 267/77.

*** تماشياً مع الفقرة 10 من قرار الجمعية العامة 267/77، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف (الجزء الثالث) عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

- 75 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
- 76 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
- 88 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024**
- 91 8 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا
- 92 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
- 101 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024**
- 107 9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
- 108 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
- 116 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024**
- 121 10 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي
- 122 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
- 129 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024**
- 133 11 - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان
- 134 ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022**
- 145 باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024**

المرفقات

- الأول - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة، بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة
155 الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة
- الثاني - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2024
155

أولا - لمحة عامة عن الموارد

1 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024 للبعثات السياسية الخاصة الـ 11 المدرجة ضمن المجموعة المواضيعية الثالثة ما قدره 427 911 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين). ويعرض الجدولان 1 و 2 مقارنة بين الموارد المالية والبشرية المقترحة لعام 2024 والموارد المالية والبشرية لعام 2023 على النحو الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 263/77 ألف.

الجدول 1

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	التقديرات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	البعثة
(2)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
512,6	15 347,8	14 835,2	14 526,5	14 658,6	مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل
4 704,3	101 275,6	96 571,3	100 000,8	98 507,2	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
(59,5)	3 233,2	3 292,7	3 011,1	2 894,2	مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا
40,4	3 821,7	3 781,3	3 686,8	3 525,0	فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
1 125,8	11 308,9	10 183,1	10 275,7	9 558,4	مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان
(663,6)	8 410,5	9 074,1	8 044,2	8 530,1	مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا
(142,8)	87 903,7	88 046,5	82 340,9	69 262,0	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا
(272,6)	66 971,7	67 244,3	61 117,6	66 800,6	بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا
(1 305,4)	34 766,2	36 071,6	29 531,0	42 292,0	بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
2 073,0	29 975,1	27 902,1	23 017,3	21 841,3	مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي
(1 230,5)	64,897,5	66 128,0	56 649,0	56 319,6	بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان
4 781,7	427 911,9	423 130,2	392 200,9	394 189,0	المجموع

الجدول 2

الموارد البشرية

المراقبون العسكريون/ الوحدات	شرطة الأمم	الأفراد المقدمون	الموظفون	الموظفون	متطوعو الأمم		
المستشارون العسكريون	العسكرية	المتحدة	من الحكومات	الدوليون ^(أ)	الوطنيون ^(ب)	المتحدة ^(ج)	المجموع
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل							
2	—	—	—	44	31	—	77
المعتمد لعام 2023							
2	—	—	—	44	31	—	77
المقترح لعام 2024							
بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال							
—	625	14	23	187	132	19	1 000
المعتمد لعام 2023							
—	625	14	23	187	132	19	1 000
المقترح لعام 2024							

المراقبون العسكريون/ المستشارون العسكريون	الوحدات العسكرية المتحدة	شرطة الأمم المتحدة	الأفراد المقدمون من الحكومات	الموظفون الدوليون ^(أ)	الموظفون الوطنيون ^(ب)	متطوعو الأمم المتحدة ^(ج)	المجموع
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا							
المعتمد لعام 2023	—	—	—	8	22	—	30
المقترح لعام 2024	—	—	—	8	22	—	30
فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة							
المعتمد لعام 2023	1	—	—	9	2	—	12
المقترح لعام 2024	1	—	—	9	2	—	12
مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان							
المعتمد لعام 2023	—	—	—	18	65	—	83
المقترح لعام 2024	—	—	—	18	65	—	83
مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا							
المعتمد لعام 2023	—	—	—	33	16	1	50
المقترح لعام 2024	—	—	—	33	16	1	50
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا							
المعتمد لعام 2023	—	234	—	7	135	6	656
المقترح لعام 2024	—	234	—	7	137	6	658
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا							
المعتمد لعام 2023	120	—	—	171	182	141	614
المقترح لعام 2024	120	—	—	180	189	145	634
بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة							
المعتمد لعام 2023	75	—	—	5	91	—	242
المقترح لعام 2024	75	—	—	5	92	—	245
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي							
المعتمد لعام 2023	—	—	21	2	90	58	171
المقترح لعام 2024	—	—	21	2	93	58	178
بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان							
المعتمد لعام 2023	28	—	42	—	178	12	426
المقترح لعام 2024	28	—	42	—	179	12	427
المجموع							
المعتمد لعام 2023	226	859	77	37	1 083	179	3 361
المقترح لعام 2024	226	859	77	37	1 098	187	3 394
صافي التغير							
	—	—	—	—	15	10	33

(أ) تشمل هذه الفئة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، وموظفي الخدمة الميدانية وفئة الخدمات العامة.

(ب) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من الرتبة المحلية.

(ج) تشمل هذه الفئة متطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين.

- 2 - وتراعي معدلات الشواغر المقترحة المطبقة في الميزانية الخبرة المكتسبة حتى الآن. وتشمل الافتراضات التي روعيت بالنسبة لعوامل الشغور متوسط معدل الشواغر البالغ 12 شهرا في عام 2022 ومعدل الشواغر الفعلي في 31 آذار/مارس 2023. وأستخدم أدنى المعدلين بوصفه معدل الشواغر المدرج في الميزانية. ويتسق ذلك مع التوجيهات السياسية التي تقدمها شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، لتحسين دقة واتساق معدلات الشواغر المطبقة في الميزانيات المقترحة لعام 2024، ولكفالة استناد معدلات الشواغر المقترحة، قدر الإمكان، إلى المعدلات الفعلية. وطُبق معدل شواغر نسبته 50 في المائة في حساب تكاليف الإنشاء المقترح لوظائف ثابتة ومؤقتة جديدة، أو وظائف ثابتة ومؤقتة يُقترح إعادة نديها أو تحويلها.
- 3 - وتوخيا للإيجاز، لن تتضمن هذه الوثيقة بابا عن الموارد الخارجة عن الميزانية إلا في حالة البعثات التي توقعت موارد خارجة عن الميزانية في عام 2023 أو عام 2024.

ثانيا - المعلومات الشاملة

المنظور الجنساني

- 4 - تسترشد البعثات السياسية الخاصة بقرارات مجلس الأمن 1325 (2000) و 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1889 (2009) و 2122 (2013) و 2242 (2015) و 1960 (2010) و 2106 (2013) و 2467 (2019) و 2493 (2019) التي تشكل معا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنص على إدماج منظور جنساني في العمل السياسي للأمم المتحدة، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة. وتسترشد البعثات أيضا بقرار الجمعية العامة 100/75 بشأن الاستعراض الشامل للبعثات السياسية الخاصة الذي أعادت فيه الجمعية العامة تأكيد أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وأقرت بأهمية مشاركة المرأة بفعالية وعلى قدم المساواة مع الرجل وإشراكها بصورة كاملة على جميع المستويات وفي جميع المراحل ومن جميع الجوانب في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها.
- 5 - وترد في إطار فرادى البعثات المذكورة في هذا التقرير أمثلة محددة عن كيفية إدماج البعثات السياسية الخاصة منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها.

إدماج منظور الإعاقة

- 6 - تقوم البعثات السياسية الخاصة، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، باستعراض الاستراتيجية بُغية مواصلة النهوض بإدماج منظور الإعاقة عن طريق الرسائل الشاملة للجميع والتوعية والترويج للاستراتيجية من خلال عمل تلك البعثات، بما في ذلك في العمليات السياسية وعمليات السلام. وتدعم البعثات أيضا تدابير تخفيفية للتغلب على التحديات المتعلقة بالتسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة المعنية لضمان إمكانية الوصول إلى المرافق والمنصات والبنى التحتية الأمنية وغيرها من أجل تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها واستخدامهم لها.

أنشطة التقييم

- 7 - ستدعم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التقييم الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل سنتين بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات. ويرد بيان لأنشطة التقييم الخاصة بكل بعثة، حسب الاقتضاء، في إطار البعثات المحددة الواردة في هذا التقرير.

أثر الجائحة والدروس المستفادة

- 8 - كان لاستمرار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عام 2022 أثر على تنفيذ الولايات في البعثات السياسية الخاصة. وترد في هذا التقرير أمثلة محددة في إطار فرادى البعثات.
- 9 - وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية احتياجات وطلبات الدول الأعضاء، تواصل الخطط البرنامجية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام 2024 مراعاة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف البرنامج على ضوء جائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، يُفترض أن تكون الظروف التشغيلية قد تحسّنت وتسمح بتنفيذ الولايات باستخدام النهج المعمول بها سابقا. وأي تعديلات مدخلة على المنجزات المستهدفة المقررة ستجري وفقا للأهداف والاستراتيجيات والولايات وسيُبلغ عنها ضمن المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

ثالثاً - البعثات السياسية الخاصة

1 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

(15 347 800 دولار)

تصدير

في عام 2022، جلبت الانتخابات الشاملة والسلمية أملاً متجدداً في توطيد السلام والحوكمة الديمقراطية في بعض نواحي المنطقة. غير أن التغييرات غير الدستورية للحكومات في ثلاثة بلدان ومحاولة استيلاء الجيش على السلطة، إلى جانب القيود المفروضة على الحيز السياسي والحريات المدنية في بعض البلدان، كشفت عن أوجه ضعف كامنة في مجال الحوكمة. ومما يدعو إلى التفاؤل أنه من خلال الدبلوماسية الإقليمية الفعالة، تم التوصل إلى اتفاق بشأن الجداول الزمنية الانتقالية في بوركينا فاسو وغينيا. وعلى الصعيد الأمني، استمرت الهجمات العنيفة ضد الأهداف المدنية والعسكرية، مع تزايد تأثير الوضع على البلدان الساحلية. ففي منطقة الساحل الأوسط، أُغلقت العديد من المدارس والمراكز الصحية أبوابها بسبب استمرار انعدام الأمن، مما تسبب أيضاً في ارتفاع معدلات النزوح. وهناك توقعات كبيرة بأن تدعم المبادرات الأمنية الإقليمية، مثل مبادرة أكرا، الجهود المتواصلة لوقف مد انعدام الأمن في المنطقة.

وفي عام 2024، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل جهوده في مجالي العمل الوقائي وتوطيد السلام. وستركز مساعيها الحميدة والجهود التي نبذلها في مجال الدعوة السياسية على بناء توافق في الآراء بشأن العمليات السياسية والانتخابية وتعزيز الحوكمة الديمقراطية دعماً لإقامة مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع. وسنركز على تعزيز القدرات واتباع نهج منسقة ومتسقة لمعالجة العوامل المسببة للنزاعات. وستُكثَّف الشراكات على نطاق المنطقة وداخل منظومة الأمم المتحدة سعياً إلى تحقيق هذه الأهداف، على أمل استعادة الشرعية في التقاليد الديمقراطية والحوكمة الخاضعة للمساءلة في المنطقة.

(توقيع) أ. ليوناردو سانتوس سيماو

الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

10 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مسؤول عن منع نشوب النزاعات وضمان استدامة السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويستمد المكتب ولايته من الرسائل المتبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2016/88) و S/2016/89 و S/2016/1128 و S/2016/1129 و S/2019/1009 و S/2020/85 و S/2023/70 و S/2023/71، التي بينت الرسالة الأخيرة منها تمديد المجلس لولاية البعثة حتى 31 كانون الثاني/يناير 2026)، وكذلك من قرار مجلس الأمن 2349 (2017).

11 - وسيواصل المكتب رصد التطورات السياسية، والوقوف على ما ينشأ من تهديدات للسلام والأمن، والاضطلاع بأنشطة المساعي الحميدة لمنع نشوب النزاعات، وإدامة السلام وتوطيد جهود بناء السلام والاستقرار السياسي في بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والشاملة التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتقديم الدعم، من خلال أنشطة الدعوة السياسية وعقد الاجتماعات، لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وفي إطار قيامه بذلك، سيعمل المكتب عن كثب مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية وسيعزز تعاونه على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

برنامج العمل

الهدف

12 - الهدف الذي تسهم فيه هذه البعثة هو تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

13 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) تعزيز إجراءاتها المتعلقة بالإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها في شراكة وثيقة مع الشركاء الوطنيين ودون الإقليميين والإقليميين، مع التركيز بوجه خاص على البلدان التي تمر بتحويلات سياسية والتي من المقرر أن تُجري انتخابات في عام 2024، وهي بوركينا فاسو والسنغال وغانا وغينيا - بيساو وكابو فيردي ومالي وموريتانيا، فضلا عن اتخاذ خطوات لتوقع الأخطار التي تهدد التماسك الاجتماعي والتصدي لها، والتخفيف من حدة الأزمات المحيطة بالعمليات السياسية والدستورية والإصلاحية، والتصدي للتحديات المتعلقة بالحوكمة؛

(ب) مواصلة تعزيز الشراكات مع المؤسسات الإقليمية لمواجهة التحديات الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن؛ ومع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء التقليديين والدينيين، والشباب والنساء؛ ومع كيانات الأمم المتحدة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة وتعزيز الصلة بين السلام والأمن والتنمية؛

(ج) التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، بسبل منها ضمان تعزيز المنظور الجنساني والمشاركة المجدية للنساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار ومبادرات الوساطة؛ والنهوض بتعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

14 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، وإطلاق عمليات سياسية توافقية، وتوطيد الديمقراطية والاستقرار السياسي؛ وبناء عمليات انتخابية سلمية وشاملة للجميع، فضلا عن وضع آليات لمنع النزاعات والعنف المحتمل المتصل بالانتخابات؛

(ب) تعزيز التدابير دون الإقليمية العابرة للحدود المتخذة لمواجهة التحديات المتصلة بتغير المناخ، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، وديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة، والإرهاب، والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛

(ج) اتباع نهج متسقة وشاملة ومتكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار، والعنف الطائفي، والنزاع في منطقة الساحل؛

(د) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛

(هـ) تحسين هياكل وآليات الحوكمة والأمن وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في المنطقة.

15 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يشترك المكتب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وسلطة منطقة ليبيناكاو - غورما، ولجنة خليج غينيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة أكرا، والاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز ومواءمة القدرات الإقليمية على منع نشوب النزاعات وحلها وعلى بناء السلام والحفاظ على السلام؛ ومواصلة النهوض بالحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيز مراعاة المنظور الجنساني والمشاركة النشطة للنساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار؛ ودعم التدابير الإقليمية المتخذة للتصدي للأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع، وديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة، والإرهاب، والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، فضلا عن القرصنة وغيرها من أشكال الجريمة البحرية في خليج غينيا. وسيتم التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين من خلال بعثات مشتركة رفيعة المستوى، وكذلك من خلال بعثات التقييم التقني ونقصي الحقائق، استنادا إلى مبدئي الولاية الاحتياطية والتكامل. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب استضافة أمانة الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وكفالة تنسيق أعماله.

16 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سيعزز المكتب أوجه التآزر مع منصة التعاون الإقليمي، ومكتب التنسيق الإنمائي، وكذلك مع المنسقين المقيمين، ومنسقي الشؤون الإنسانية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى، وذلك من أجل التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها المنطقة. وسيستمر التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتمشيا مع دوري البعثة في مجال عقد الاجتماعات والدعوة السياسية. وسيظل عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل متسقاً مع أولويات الاستراتيجية المتكاملة، مع التركيز على الأخطار العابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن، وعلى جهود مكافحة نزعة التطرف. وسيعمل المكتب عن كثب مع المنسقين المقيمين العاملين في المنطقة التي تغطيها بعثته، وذلك بشأن خطة الحفاظ على السلام، وبشأن مسائل أخرى ذات أولوية. وفي هذا السياق، سيواصل المكتب التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

فيما يتعلق بأي أنشطة مشتركة. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل توسيع نطاق عمله مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بشأن القضايا عبر الإقليمية التي تمس كلا من غرب ووسط أفريقيا، بما في ذلك التهديدات التي تشكلها فصائل جماعة بوكو حرام، والنزاعات المتصلة بدinamيات العلاقات بين المزارعين والرعاة، والقرصنة، والأمن البحري في خليج غينيا.

17 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) بقاء الطلب كبيرا على المساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتيسير الحوار السياسي وتخفيف حدة التوترات السياسية، ودعم البلدان التي تمر بتحديات سياسية وتقوم بانتخابات؛
- (ب) إبداء رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ولجنة خليج غينيا، ومبادرة أكر، الالتزام بحشد الموارد اللازمة لمواجهة التحديات المطروحة على صعيدي السلام والاستقرار، وتحليلهم بالإرادة السياسية اللازمة لاستدامة آليات السلام والأمن الإقليمية. والتفعيل التام لآلية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بالإنذار المبكر والاستجابة، وللصكوك الإقليمية الأخرى المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بالحوكمة الرشيدة، على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي، وذلك بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني؛
- (ج) بقاء المجتمع الدولي ملتزما بدعم بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للتحديات المتعلقة بالحوكمة والأمن. واستمرار المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الشركاء في بذل الجهود الرامية إلى بناء السلام وتوطيد السلام، بما في ذلك في سياقات ما بعد الانتخابات؛
- (د) إبداء الالتزام السياسي القوي من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني بالعمل مع الأمم المتحدة في سياق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. واستمرار العمل على الصعيدين السياسي والتقني مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بشأن قضايا السلام والأمن الإقليميين ومع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا دعما للجنة خليج غينيا ومركز التنسيق الأقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا.

18 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني والمنظور المراعي للشباب في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. ويشمل دور المساعي الحميدة الذي يؤديه الممثل الخاص لإجراء مشاورات مع الجماعات النسائية والشباب، وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) و 2250 (2015) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن وبشأن الشباب والسلام والأمن من خلال صياغة وتنفيذ خطط عمل وطنية وإقليمية.

أثر الجائحة والدروس المستفادة

19 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 في عام 2022 أثر ضئيل على تنفيذ الولاية، حيث تم رفع معظم التدابير التقييدية المتخذة للتصدي للجائحة. ونتيجة لذلك، استؤنفت عمليات النشر التي يقوم بها المكتب في جميع أنحاء المنطقة وخارجها، فضلا عن الأنشطة التي تُجرى بالحضور الشخصي، إلى ما يقرب من مستويات ما قبل الجائحة.

20 - وتواصل البعثة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل البرنامج وتكييفه على ضوء جائحة كوفيد-19، بسبل منها إجراء أنشطة بالطرائق المختلفة، وتشجيع المشاركة بالطرائق الافتراضية في مناسبات مع الشركاء الخارجيين، والتمكين من وضع ترتيبات العمل المرنة، في الحالات التي لا تؤثر فيها هذه النهج سلبا على تنفيذ الولاية.

الأداء البرنامجي في عام 2022

الحد من التوتر المتصل بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

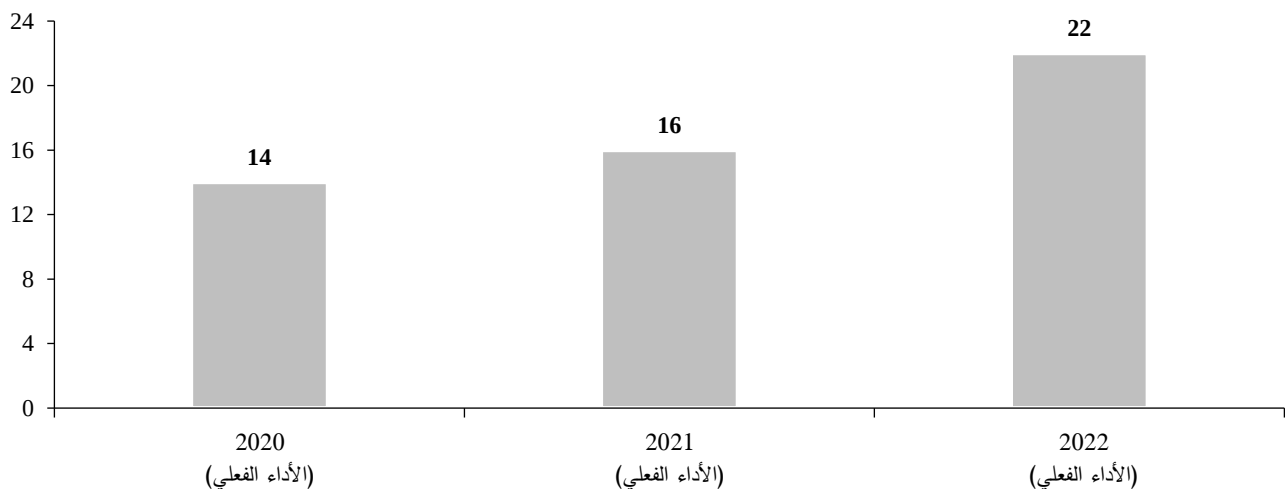
21 - في عام 2022، اضطلع الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ونائبة الممثل الخاص بـ 22 بعثة من بعثات المساعي الحميدة والوساطة في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك تلك التي أُجريت بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك لتيسير استعادة النظام الدستوري على وجه السرعة في بوركينا فاسو وغينيا، ودعم الانتخابات السلمية في غامبيا وبنن ونيجيريا، وتعزيز عمليات الإصلاح السياسي والحوار الشاملة للجميع على صعيد المنطقة. وكثّف الممثل الخاص أنشطته في مجال الدبلوماسية الوقائية فيما يتعلق ببوركينا فاسو لضمان التزام السلطات الانتقالية باحترام الجداول الزمنية لعملية الانتقال المتفق عليها وإنشاء آلية لرصد وتقييم المرحلة الانتقالية. ودعما لجهود الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عمل الممثل الخاص مع أصحاب المصلحة السياسيين والشركاء الخارجيين في غينيا لتيسير الحوار البناء وضمان عملية انتقال سياسي شاملة للجميع. وفي السياقات الانتخابية، اضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ببعثات للمساعي الحميدة، وكذلك بعمليات تقييم فنية لدعم الانتخابات السلمية والشاملة في غامبيا في عام 2022 وعملية انتخابية شفافة في الفترة التي تسبق الانتخابات في بنن المقرر إجراؤها في عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، وتحتسبا للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في نيجيريا في عام 2023، قام الممثل الخاص ونائبته ببعثات للمساعي الحميدة في فترة ما قبل الانتخابات بهدف الاجتماع بالمرشحين للرئاسة، بالإضافة إلى الشركاء الوطنيين والدوليين، والمنسق المقيم وممثلي كيانات الأمم المتحدة في البلد.

22 - وأسهم العمل المذكور أعلاه في الحد عموما من العنف وزيادة الاستقرار السياسي في البلدان التي تُجري عمليات انتخابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

23 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول

مقياس الأداء : عدد بعثات المساعي الحميدة والوساطة الرفيعة المستوى المضطلع بها للحيلولة دون نشوء التوترات المتصلة بالانتخابات ولتوطيد الاستقرار السياسي



النتائج المقررة لعام 2024

النتيجة 1: الحد من التوترات المتصلة بالعمليات الانتخابية والإصلاحات السياسية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

- 24 - أسهم عمل البعثة في الحد من العنف وزيادة الاستقرار السياسي في البلدان التي تُجري عمليات انتخابية وتقوم بإصلاحات سياسية وتشهد تغييرات غير دستورية في الحكومة. وشكل ذلك أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تعزيز المساعي الحميدة وجهود الوساطة لمعالجة التوتر المتصل بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.
- 25 - وفي عام 2022، أسفرت الاتصالات السياسية الرفيعة المستوى وعمليات بذل المساعي الحميدة التي اضطلع بها الممثل الخاص في سياق المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو عن موافقة السلطات الانتقالية على الالتزام بالجدول الزمني لعملية الانتقال المتفق عليها مسبقاً وإنشاء لجنة لرصد المرحلة الانتقالية.
- 26 - وفي عام 2022 أيضاً، وبالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، دعم المكتب سلطات مختلف الولايات في نيجيريا في إعداد وتنظيم منتديات أصحاب المصلحة الوطنيين كدليل على عزمهم الجماعي على تعزيز السلام والأمن والتنمية بشكل مستدام في نيجيريا في سياق الانتخابات العامة لعام 2023. واعتبر المستفيدون الحاضرون، ومن بينهم زعماء تقليديون ودينيون، ولجنة السلام الوطنية، وقوات الأمن، ومجموعات نسائية وشبابية، أن هذه المنتديات ساهمت بشكل إيجابي في تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية.
- 27 - وفي عام 2024، من المقرر إجراء سلسلة من الانتخابات الرئاسية أو التشريعية في بوركينا فاسو والسنغال وغانا وغينيا - بيساو ومالي وموريتانيا وفقاً للأطر الزمنية الدستورية والقانونية وتمشيا مع الجداول الزمنية المتفق عليها للمرحلة الانتقالية. وستضطلع البعثة بمساعي حميدة وبعثات وساطة رفيعة المستوى للإسهام في إجراء انتخابات ذات مصداقية في هذه البلدان بصورة سلمية. وستوفد أيضاً بعثات تقييم تقني للعمل عن كثب مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وستركز هذه البعثات على تحديد ما ينشأ من تهديدات للسلام والأمن أو توترات سابقة للانتخابات ونزع فتيلها.
- 28 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 3).

الجدول 3

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية عموماً في خمسة بلدان في غرب أفريقيا	زيادة المساعي الحميدة وجهود الوساطة لمعالجة التوترات/الخلافات المتصلة بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	تعزيز المساعي الحميدة وجهود الوساطة لمعالجة التوترات/الخلافات المتصلة بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	زيادة المساعي الحميدة وجهود الوساطة لمعالجة التوترات/الخلافات المتصلة بالانتخابات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل	إجراء عمليات انتخابية سلمية وإصلاحات سياسية في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

النتيجة 2: تعزيز الشراكة الإقليمية والدور القيادي دعماً لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

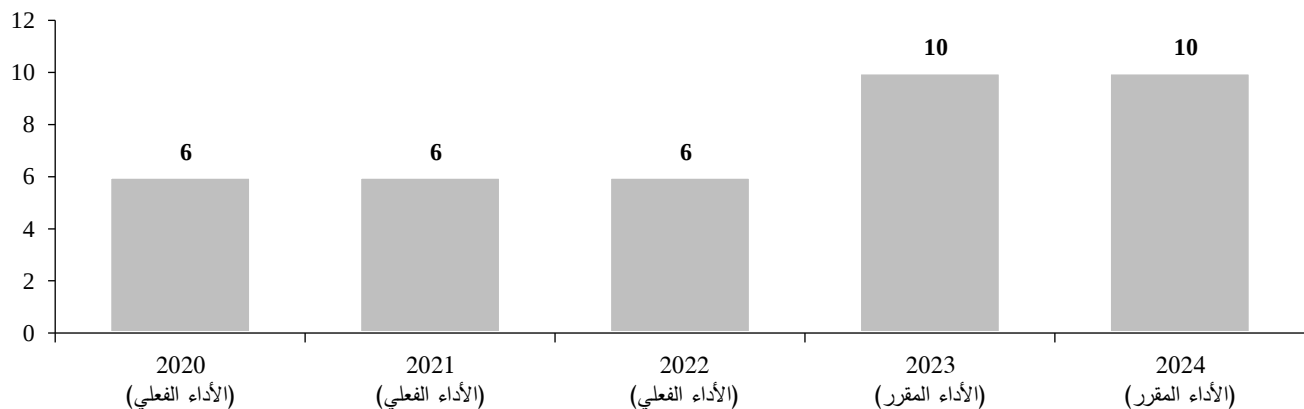
- 29 - استفاد الممثل الخاص من دوره القيادي على الصعيد السياسي ومن توجيهاته الاستراتيجية لتكثيف تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. فقد ترأس الاجتماع الثالث عشر للجنة التوجيهية، الذي عُقد في أيار/مايو 2022 في تشاد، وقام بتيسير أنشطة الركيزة الأمنية في الاستراتيجية. وكانت اثنتا عشرة بعثة من بعثات المساعي الحميدة التي قام بها في عام 2022 إلى بلدان منطقة الساحل استجابة للتدهور السريع الذي شهدته الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في المنطقة. وعملت البعثة بشكل وثيق مع المنسق الخاص المعني بالتنمية في منطقة الساحل، بما يكفل اتباع نهج متكامل ومشارك لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأجريت دراسة بشأن تأثير الجغرافيا السياسية على السلام والازدهار في منطقة الساحل في عام 2022 وسيتم الانتهاء منها في عام 2023. كما عملت البعثة بشكل وثيق مع الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالأمن والتنمية في منطقة الساحل الذي يقوده الرئيس السابق للنيجر، محمدو إيسوفو، والذي أطلق في أيلول/سبتمبر 2022.
- 30 - وبالنسبة لعام 2024، ستواصل البعثة تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين على أساس ما تمتلكه من مزايا نسبية سعياً إلى تحقيق أهداف السلام والأمن. وستواصل أيضاً تسخير دورها القيادي للنهوض بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وذلك من خلال أنشطة الدعوة السياسية وعقد الاجتماعات، تمشياً مع ولايتها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

- 31 - تمثل أحد الدروس المستفادة بالنسبة للبعثة في أن المنطقة تضطلع على نحو متزايد بدور قيادي في مسائل السلام والأمن، وتسعى إلى اتخاذ مبادرات محلية وإقليمية للتوسط في الأزمات السياسية ومعالجة أوجه القصور في الحوكمة والتحديات المتعلقة بالأمن تستند إلى الدروس المستفادة من مختلف الأنشطة السابقة في المنطقة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستواصل البعثة تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين على أساس ما تمتلكه من مزايا نسبية سعياً إلى تحقيق أهداف السلام والأمن. وسينصب التركيز على تعزيز التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة واتباع نهج إقليمية ودولية متسقة لتفادي التداخل وزيادة أوجه التأثير إلى أقصى حد من أجل معالجة الأسباب الجذرية بمزيد من الفعالية، ووضع استجابات مدفوعة محلياً وتمحورة حول الإنسان.
- 32 - ويُعرض النقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

مقياس الأداء : عدد جلسات الإحاطة والاجتماعات الرفيعة المستوى والأعمال في مجال الدعوة بين قيادة البعثة والشركاء الإقليميين في منطقة الساحل



المنجزات المستهدفة

33 - يعرض الجدول 4 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 4

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
	2	2	2	2
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 -	2	2	2	2
تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن				
	2	2	2	2
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				
2 -	2	2	2	2
جلسات مجلس الأمن				
باء - توليد المعارف ونقلها				
	15	15	9	9
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
3 -	15	15	9	9
حلقات عمل بشأن السلام والأمن، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وحقوق الإنسان وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والقرارات اللاحقة بشأن حقوق المرأة				
	4	4	4	4
المواد التقنية (عدد المواد)				
4 -	4	4	4	4
ورقات القضايا عن السلام والأمن وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية والشباب				
	15	15	15	15
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)				
5 -	15	15	15	15
الدعوة والدعم للتصدي على نحو متكامل، على المستوى الإقليمي وعبر الحدود، للأخطار الشاملة التي تهدد السلام والأمن، ولا سيما الاضطرابات المتصلة بالانتخابات والتحديات المتعلقة بأوجه القصور في الحوكمة وإصلاح قطاع الأمن والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع والإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛ وإجراء المشاورات بشأن حقوق الإنسان أثناء العمليات السياسية والانتخابية؛ والدعوة إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والدعوة إلى تعزيز التعاون والتسيق الاستراتيجيين في منطقة الساحل من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية المتكاملة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة، بما في ذلك بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بشأن منع نشوب النزاعات في جميع بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع مراعاة حقوق الإنسان والجوانب الجنسانية.				
التشاور والمشورة والدعوة: إيفاد بعثات رصد إلى بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لتحليل التطورات والتهديدات المستجدة وإيجاد فرص سانحة لأنشطة الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات؛ وإيفاد بعثات رصد إلى بوركينا فاسو وغامبيا لدعم مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى الحفاظ على السلام؛ وإيفاد بعثات ما قبل الانتخابات وبعدها إلى البلدان التي تُجري انتخابات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لرصد التوترات المتصلة بالعملية الانتخابية.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: الاضطلاع بالحملات الإعلامية وإصدار الكتيبات والنشرات والمذكرات الإعلامية، بالصيغتين الرقمية والمطبوعة (كل ثلاثة أشهر)، من أجل تعزيز المساعي الحميدة وأنشطة البعثة، مع تسليط الضوء بدرجة أكبر على البعثة.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: اللقاءات الإعلامية وجلسات الإحاطة والمؤتمرات الصحفية والنشرات الصحفية والبيانات ومقالات الرأي.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات وتعزيز المساعي الحميدة وأنشطة البعثة من خلال موقعها الشبكي وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 5

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
فئة الإنفاق				
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	113,5	113,5	87,2	146,6
تكاليف الأفراد المدنيين	9 755,1	9 292,6	9 497,7	9 371,8
التكاليف التشغيلية	5 479,2	5 429,1	4 941,6	5 140,2
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	15 347,8	14 835,2	14 526,5	14 658,6
512,6				

الجدول 6

الموارد البشرية

المتطوعون الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون	الموظفون الدوليون																
المجموع	المجموع	المجموع	م ف و ر م	الفرعي	خ ع	خ م	ف-2	ف-3	ف-4	ف-5	مد-1	مد-2	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م	أ ع م
75	31	22	9	44	6	1	10	14	9	2	1	1	2023	المعتمد لعام				
75	31	22	9	44	6	1	10	14	9	2	1	1	2024	المقترح لعام				
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) تشمل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

34 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024 لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ما قدره 15 347 800 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وستغطي تكاليف إيفاد مستشار عسكري واحد ومستشار شرطة واحد (113 500 دولار)، والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (9 755 100 دولار) لما عدده 44 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 1 أمين عام مساعد، 2 مد-1، 9 ف-5، 14 ف-4، 10 ف-3، 1 ف-2، 6 وظائف من فئة الخدمة الميدانية) و 31 وظيفة وطنية (9 وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية و 22 وظيفة من الرتبة المحلية)، علاوة على التكاليف التشغيلية (5 479 200 دولار)، بما يشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (172 600 دولار)، والسفر في مهام رسمية

تُستخدم المختصرات التالية في الجداول: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ م، الخدمة الميدانية؛ ر م، الرتبة المحلية؛ م ف و، موظف فني وطني؛ و أ ع، وكيل أمين عام.

(789 300 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (249 700 دولار)، والنقل البري (70 600 دولار)، والعمليات الجوية (2 608 300 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (710 300 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (878 400 دولار).

35 - ولا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في عام 2024.

36 - ويشمل ملاك موظفي البعثة المعتمد لعام 2023 وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويُقترح أن تستمر هذه الوظيفة، وهي وظيفة مساعد للشؤون المالية والميزانية (من الرتبة المحلية)، في عام 2024 لدعم ومواصلة الرقابة الداخلية على المعاملات المالية للبعثة.

37 - وطُبّق معدل شواغر قدره 11,4 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، استناداً إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023. وطُبّق معدل شواغر قدره صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين، ومعدل شواغر قدره 4,5 في المائة لوظائف الرتبة المحلية، استناداً إلى معدلي الشواغر الفعليين في آذار/مارس 2023. وطُبّق معدل شواغر قدره صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بالمستشارين العسكريين ومستشاري شؤون الشرطة على أساس معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023.

38 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2024 مقارنة بالاعتماد المخصّص لعام 2023 إلى ما يلي: (أ) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين، الناجمة أساساً عن تطبيق أحدث جداول المرتبات وانخفاض معدل الشواغر المطبّق وقدره 11,4 في المائة مقارنة بالمعدل البالغ 16 في المائة المعتمد في عام 2023، ويقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاضاً في تكاليف الموظفين الوطنيين (الموظفون الفنيون الوطنيون وموظفو الرتبة المحلية) نتيجة لتطبيق أحدث جداول المرتبات والتكاليف العامة للموظفين؛ (ب) الاحتياجات الإضافية تحت بند الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية بسبب العمل الاستشاري الرامي إلى وضع استراتيجية متكاملة للتخطيط وتعبئة الموارد؛ (ج) السفر في مهام رسمية، ويُعزى ذلك إلى أنشطة الإعلام لتعزيز ولاية المكتب وأنشطته ودعم المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص والأنشطة المتصلة بالانتخابات في المنطقة دون الإقليمية؛ (د) الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويتعلق بذلك باقتناء البرمجيات والترخيص والرسوم؛ (هـ) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى المتعلقة بفرادى المتعاقدين لتغطية تكاليف نظام مراقبة حركة السيارات. ويقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند المرافق والبنى التحتية بسبب انخفاض تكاليف المرافق العامة وخدمات الصيانة والأمن في دار الأمم المتحدة الجديدة في داكار استناداً إلى آخر التقديرات، وانخفاض الاحتياجات تحت بند العمليات الجوية بسبب انخفاض تكلفة الوقود للطائرات وانخفاض تكاليف إقامة أطقم الطائرات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

39 - في عام 2023، تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ 690 000 دولار، وتشمل ما يلي:

(أ) من المتوقع استخدام تبرعات قدرها 515 000 دولار لدعم الأنشطة الرامية إلى بناء قدرات المرأة في مجال السياسة؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاع الأمن؛ ومكافحة خطاب الكراهية والخطاب المثير للانقسام في حوض نهر مانو؛ وعقد منتدى إقليمي لمستشاري السلام والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وتعزيز منع نشوب النزاعات والتحليل والتنسيق الإقليميين في منطقة الساحل؛ والتصدي لمختلف الأخطار التي تهدد السلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك تغير المناخ والتطرف والإفلات من العقاب؛ وتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛

(ب) الموارد المتأتية من استرداد التكاليف والبالغة 175 000 دولار التي من المتوقع استخدامها ستغطي تكاليف الدعم المقدم إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في داكار فيما يتعلق بالمرافق العامة وخدمات الصيانة، ومكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بتقاسم الحيز المكتبي مع مكتب خلية الاتصال التابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في موريتانيا من أجل خدمات الإيجار والمرافق العامة، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي فيما يتعلق بالنقل الجوي والأماكن المخصصة للمكاتب في السنغال، ومكتب خلية الاتصال التابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في أبوجا.

40 - وفي عام 2024، من المتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ 690 000 دولار (تشمل 515 000 دولار من التبرعات و 175 000 دولار من الموارد المتأتية من استرداد التكاليف)، وذلك لمواصلة الأنشطة الداعمة المذكورة أعلاه الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن الأنشطة الممولة من استرداد التكاليف.

2 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

(600 275 101 دولار)

تصدير

يتيح عام 2024 فرصة لحكومة الصومال الاتحادية لإحراز تقدم بشأن أولوياتها الوطنية الرئيسية، مع التركيز على عملية مراجعة الدستور، وتعميق النظام الاتحادي وشمول الجميع في العمل السياسي. ومن المتوقع أيضا أن تكون الجهود المتواصلة لتعزيز الأمن، وتحقيق الاستقرار في المناطق المستردة من حركة الشباب، والنهوض بالتشريعات ذات الأولوية، من مجالات التركيز الرئيسية. ومن المتوقع أيضا أن تواصل الحكومة حوارها مع الولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل إحراز تقدم بشأن الأولويات الوطنية للبلد وحل بعض القضايا الخلافية المتعلقة بالتحول إلى النظام الاتحادي.

وسيلزم أيضا توسيع نطاق الجهود المتواصلة لتعزيز المؤسسات الاتحادية والمؤسسات على مستوى الولايات في الصومال لتشمل هيكل الحوكمة المحلية، ولا سيما في المناطق المستردة حديثا، وما يتصل بذلك من دعم لتحقيق الاستقرار. ومن المقرر إجراء العديد من العمليات الانتخابية على المستوى دون الوطني في عام 2024، في حين من المتوقع المضي قدما في الاستعدادات للانتخابات البرلمانية والرئاسية الوطنية المقرر إجراؤها في عام 2026. وسيظل الانتقال الأمني الجاري أولوية لعام 2024، مع استمرار بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال في خفض التدرجي المقرر وتولي قوات ومؤسسات الأمن الصومالية المسؤولية الأمنية الرئيسية بحلول نهاية عام 2024. ومن المرجح أن تظل حركة الشباب تشكل تهديدا كبيرا للأمن في البلد.

وسيلظل الصومال يواجه تحديات إنسانية متكررة ومطوّلة، بما في ذلك الصدمات المناخية وانعدام الأمن والنزوح. وستحافظ بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومنظومة الأمم المتحدة عموما على التزامهما تجاه الصومال وشعبه، بما يكفل الاتساق في دعمهما لجهود السلام والمصالحة، فضلا عن المساعدة الإنسانية والإنمائية.

(توقيع) أنيتا كيكي غيهو

الموظفة المسؤولة

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

41 - تتولى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المسؤولية عما يلي: (أ) بذل المساعي الحميدة لدعم النهوض بكل من العمليات السياسية الشاملة التي تقودها حكومة الصومال الاتحادية والمصالحة؛ (ب) تقديم الدعم التقني والتشغيلي واللوجستي لإجراء انتخابات عامة شاملة للجميع مع تمثيل المرأة ومشاركتها؛ (ج) تقديم المساعدة في مجال إصلاح قطاع الأمن وإجراء تحسينات على مؤسسات سيادة القانون، فضلاً عن دعم النهج الشامل إزاء الأمن وتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال؛ (د) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتقديم الدعم على نطاق المنظومة لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتقدم البعثة أيضاً المشورة والدعم الاستراتيجيين لتعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات وجذب الاستثمارات والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية. وقد حُدِّثت الولاية في قرار مجلس الأمن 2102 (2013) الذي أنشأ البعثة، وُجِّدَت في قراراته اللاحقة 2158 (2014) و 2221 (2015) و 2232 (2015) و 2275 (2016) و 2358 (2017) و 2408 (2018) و 2461 (2019) و 2516 (2020) و 2540 (2020) و 2592 (2021) و 2632 (2022) و 2657 (2022)، وقد مدد المجلس بموجب هذا القرار الأخير ولاية البعثة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

42 - ورحب مجلس الأمن في قراره 2657 (2022) بالاستعراض الاستراتيجي للبعثة وأقر بالمعايير المرجعية والتوصيات الواردة فيه. وشجع المجلس أيضاً البعثة على دعم الصومال في التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار وخطط تحقيق الاستقرار على صعيد الولايات، وفي ضمان تقديم دعم متوازن ومناسب التوقيت للمناطق المستردة حديثاً أو مؤخراً من حركة الشباب. وعلاوة على ذلك، طلب المجلس إلى البعثة أن تحافظ على وجودها وتعززه في جميع أنحاء الصومال، وأن تواصل تعزيز تعاونها مع الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

برنامج العمل

الهدف

43 - الهدف الذي تسهم فيه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال هو تحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية في الصومال من خلال تنفيذ الولاية التي حددها مجلس الأمن وبما يتماشى مع أولويات حكومة الصومال الاتحادية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

44 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) دعم حكومة الصومال الاتحادية في النهوض بأولوياتها الوطنية، من خلال التوعية والمساعي الحميدة والمشورة الاستراتيجية، بالتنسيق مع الشركاء، من أجل استكمال عملية مراجعة الدستور، وتعميق النظام الاتحادي وشمول الجميع في العمل السياسي؛

- (ب) دعم الحكومة وهيئاتها المعنية بإدارة الانتخابات، على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، عن طريق المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية وتنسيق الدعم التقني الدولي للتضخيم للعمليات الانتخابية وتنفيذها على المستويين دون الوطني والوطني؛
- (ج) تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية للقيادات النسائية والمجتمع المدني والحكومة الاتحادية، فضلا عن الولايات الأعضاء في الاتحاد لضمان تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في العمليات الانتخابية الحكومية الوطنية ودون الوطنية، وعمليات المصالحة والوساطة، والمجالات العامة، والقيادة، وصنع القرار؛
- (د) دعم حكومة الصومال الاتحادية في مواصلة تطوير قطاع الأمن وتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والشركاء؛ وفي مواصلة تعزيز قدرة السلطات الصومالية على التخفيف من الخطر الذي تشكله الذخائر المتفجرة، بما فيها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وإدارة الأسلحة والذخائر بفعالية؛
- (هـ) دعم حكومة الصومال الاتحادية في التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار، وخطط تحقيق الاستقرار على صعيد الولايات، ومبادرات المصالحة المحلية من خلال بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية؛
- (و) بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية لوضع نظام اتحادي للعدالة وهياكل قضائية وتعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة، لا سيما في المناطق المستردة حديثا أو مؤخرا، بسبل منها الحوار المجتمعي؛ ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق على نطاق منظومة العدالة، على مختلف مستويات الحكومة؛
- (ز) تقديم الدعم التقني لحكومة الصومال الاتحادية للوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل؛
- (ح) مواصلة دعم حكومة الصومال الاتحادية في مجال التنسيق بين الشركاء الدوليين بشأن الأولويات الوطنية للصومال، وبناء توافق في الآراء والدعوة بشأن بث رسائل مشتركة واتباع نهج برنامجية. وستُدْمَج بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في أنشطتها مواضيع شاملة لعدة قطاعات مثل حقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية، والشباب، والشمولية، وتغير المناخ، والقدرة على الصمود؛
- (ط) تعزيز جهود التخطيط للمرحلة الانتقالية، بالتنسيق الوثيق مع حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.
- 45 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) الوفاء بالتزامات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المنصوص عليها في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021-2025، بما يتمشى مع الأولويات الوطنية بشأن شمول الجميع في العمل السياسي والأمن وسيادة القانون والتنمية والنمو الاقتصادي؛
- (ب) تقديم الدعم لحكومة الصومال الاتحادية في تنفيذ خطة التنمية الوطنية (2020-2024)؛ والعمل على تحقيق الأولويات الواردة في بيان المجلس الاستشاري الوطني الصادر في حزيران/يونيه 2022؛
- (ج) دعم حكومة الصومال الاتحادية في دفع عجلة الانتقال الأمني، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

46 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال العمل عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال تمشيا مع الأولويات الاستراتيجية والتشغيلية، بما في ذلك من خلال منتدى التنسيق

للقیادات العليا الذي يضم رؤساء البعثة الانتقالية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وآليات التنسيق الأخرى. وسيتواصل أيضاً من خلال التنسيق والتعاون بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ضمان الامتثال وتعزيز المساءلة وتنفيذ تدابير التخفيف التي تُحدّد في تقييمات المخاطر. وسيكون لهذا التعاون أهمية خاصة في سياق النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية.

47 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالاستفادة من مبادراتها التجريبية الحالية بشأن التكامل، زيادة التكامل والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والنهوض بالأولويات المحددة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (2021-2025) دعماً لأولويات الحكومة.

48 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) استمرار الحوار السياسي بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، مع التركيز على النهوض بالأولويات الوطنية؛
- (ب) مواصلة إحراز التقدم في عملية مراجعة الدستور، مع وجود بعض المسائل الخلافية التي لا تزال بحاجة إلى الاهتمام؛ وتفعيل اللجنة البرلمانية المشتركة للرقابة واللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور؛
- (ج) إصدار التشريعات ذات الأولوية، ما من شأنه مواصلة النهوض ببناء الدولة؛
- (د) إجراء الانتخابات في الولايات الأعضاء في الاتحاد وفقاً لجدول زمني ونموذج انتخابي متفق عليهما مع الحكومة الاتحادية قبل الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في عام 2026. وإنشاء هيئات إدارة الانتخابات على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد وسنّ التشريعات الانتخابية لإجراء انتخابات المجالس المحلية؛
- (هـ) تولّي الصومال تدريجياً المسؤولية عن المسائل الأمنية، وإحراز الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد تقدماً نحو بناء المؤسسات الأمنية على النحو المنصوص عليه في هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية للصومال؛
- (و) تحلّي قوات الأمن الصومالية بالقدرة على السيطرة على الأراضي بشكل فعال، مما يجعل الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار أكثر استدامة؛
- (ز) استمرار تقديم مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً الدعم للانتقال الأمني في الصومال؛
- (ح) استمرار الجهود الرامية إلى النهوض بتطوير نظام العدالة؛
- (ط) ستظل انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أطراف النزاع مصدراً للقلق؛
- (ي) من المرجح أن تظل حركة الشباب تشكل أكبر تهديد للأمن والاستقرار في الصومال، يليها العنف العشائري والنزاعات المحلية؛
- (ك) بقاء الشباب الصومالي معرضاً للتطرف والتجنيد من جانب الجماعات المتطرفة، ولا سيما حركة الشباب؛
- (ل) استمرار تأثر النساء والفتيات أكثر من غيرهن بعدم المساواة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان؛
- (م) مواجهة البلد صدمات متكررة متصلة بالمناخ، بما في ذلك الجفاف والفيضانات.

- 49 - وتواصل البعثة إدماج المنظورات الجنسانية في أنشطتها ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك دعم زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في المجال السياسي والحياة الاقتصادية وجهود المصالحة وبناء السلام.
- 50 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وضعت البعثة، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، خطة عمل مشتركة مدتها سنتان (2021-2022)، ومن المقرر استعراضها وتحديثها في عام 2023، استنادا إلى عملية مراجعة للتسهيلات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة أُجريت في عام 2022.

أثر الجائحة والدروس المستفادة

- 51 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 في عام 2022 أثر محدود على تنفيذ الولايات، بما في ذلك على قدرة البعثة على التواصل مع نظرائها من الحكومات والمجتمع المدني بسبب محدودية وصولهم إلى وسائل الاتصال بالإنترنت وإلى تكنولوجيا عقد المؤتمرات عبر الهاتف، لا سيما على المستوى دون الوطني.
- 52 - وتواصل البعثة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل البرنامج وتكييفه على ضوء جائحة كوفيد-19. ولا تزال اجتماعات ودورات تدريبية وحلقات عمل كثيرة تُعقد عبر الإنترنت، حيثما كان ذلك ملائما، مما يقلل من تكاليف السفر وما يتصل بذلك من وقت الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال آليات الرصد والتتبع التي أنشئت في بداية الجائحة قائمة للاستخدام المستمر والمحتمل في المستقبل، إلى جانب تدابير التخفيف عند الاقتضاء.

الأداء البرنامجي في عام 2022

التمكين المؤسسي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماج هؤلاء الأشخاص

- 53 - يشكل استمرار حركة الشباب في استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لوحده أكبر خطر غير متصل بالبيئة يهدد الصوماليين. ففي عام 2022، جمعت البعثة ائتلافا واسعا من وكالات الأمم المتحدة ودخلت في شراكة مع كلية ترينيتي في دبلن لتقديم الدعم التقني وفي مجال الدعوى للوكالة الوطنية المعنية بالإعاقة، مما أثمر عن إجراء دراسة استقصائية بشأن الإعاقة على الصعيد الوطني - وهي الأولى من نوعها في الصومال. وساعدت الدراسة الاستقصائية في الحصول على بيانات كمية ونوعية دقيقة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم ضحايا الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لتمكين حكومة الصومال الاتحادية من حماية حقوقهم وفهم احتياجاتهم. ودعمت البعثة أيضا الطلب الناجح الذي تقدمت به الوكالة الوطنية المعنية بالإعاقة للحصول على التمويل، بغية تجديد مكاتبها القائمة لضمان إتاحة التسهيلات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد حيز يمكن فيه لهؤلاء الأشخاص التواصل مع المؤسسة الوطنية المخصصة لهم. وقد أدت هذه الجهود إلى تسليط الضوء على وضع الأشخاص ذوي الإعاقة واعتراف القيادة السياسية باحتياجاتهم. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2022، في احتفال باليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، تعهد رئيس وزراء الصومال بزيادة ميزانية الوكالة الوطنية المعنية بالإعاقة.
- 54 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 7).

الجدول 7
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
وضع خريطة طريق بشأن الإعاقة من قبل وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان	إطلاق الوكالة الوطنية المعنية بالإعاقة في تموز/يوليه 2021	قيام الوكالة الوطنية المعنية بالإعاقة بأول دراسة استقصائية بشأن الإعاقة على الصعيد الوطني
تعزيز وتوسيع نطاق الشراكات المتعلقة بالإعاقة بين الوزارات، مما أدى على سبيل المثال إلى قيام وزارة الأمن الداخلي ووزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان باعتماد استراتيجية لمساعدة الضحايا	تحديد منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة على نطاق البلد	الحصول على تمويل للوكالة الوطنية المعنية بالإعاقة. وتعهّد حكومة الصومال الاتحادية بزيادة ميزانية الوكالة الوطنية المعنية بالإعاقة

أنشطة التقييم

55 - من المقرر إجراء تقييم داخلي للتحويل الرقمي، تمشياً مع رؤية الأمين العام بشأن "الأمم المتحدة 2,0"، وتقييم داخلي لفعالية الاتصالات الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دعماً لتنفيذ الولاية، في عام 2023.

النتائج المقررة لعام 2024

النتيجة 1: بث روح الثقة لدى الجمهور في مؤسسات الأمن والعدالة خلال الانتقال الأمني وفي أعقاب

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

56 - في عام 2022، دعمت البعثة الأولويتين الوطنيتين المتمثلتين في سيادة القانون والأمن من خلال مشورة الخبراء ودعم التنسيق بشأن الانتقال الأمني ووضع المعايير المرجعية المتصلة بذلك. وواصلت عملها الاستراتيجي المنتظم مع النظراء الصوماليين والدوليين بشأن استعراض وتنفيذ هيكل الأمن الوطني من أجل زيادة إضفاء الطابع الاتحادي على قطاع الأمن. وفيما يتعلق بسيادة القانون، دعمت البعثة التقدم المحرز بشأن نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية، وتعزيز استقلال ونزاهة نظام العدالة، والمضي قدماً في تنفيذ النموذج الجديد لأعمال الشرطة.

57 - وفي عام 2024، ستواصل البعثة تعزيز تنسيقها مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لدعم الانتقال الأمني من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية، المقرر الانتهاء منه بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، وإضفاء الطابع الاتحادي على قطاع الأمن، وتنفيذ هيكل الأمن الوطني، وتطوير نظام اتحادي للعدالة. وستشمل المبادرات الأمنية ذات الصلة ما يلي: تعزيز الإدارة الوطنية للأسلحة والذخائر وأطر مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ ومعالجة مسألة دمج وإعادة دمج القوات الإقليمية والجماعات المحلية الأخرى التي تدعم عمليات قوات الأمن الصومالية؛ والجهود المبذولة لمنع ومكافحة الإرهاب والنظر في العنف المفضي إلى الإرهاب. وفيما يتعلق بسيادة القانون، سيسهم دعم العدالة والمؤسسات الإصلاحية في تعزيز الحوكمة الرشيدة. ومن المتوقع سن قوانين إضافية تتعلق بالشرطة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، مما يسهم في مواصلة تطوير الإطار القانوني لنظام الشرطة الاتحادي في الصومال.

58 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 8).

الجدول 8
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
مراجعة الخطة الانتقالية للصومال	مراجعة وإصدار الخطة الانتقالية للصومال، وتحقيق التنسيق التقني من خلال نهج شامل للهياكل الأمنية	تعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية الخاضعة للمساءلة والميسورة التكلفة والقادرة على حماية السكان المدنيين	قيام بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال بتسليم قوات ومؤسسات الأمن الصومالية مواقع ومهام إضافية ذات أولوية	إحراز تقدم في خفض التدريجي والمرحلي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، استناداً إلى خطة خفض التدريجي المتفق عليها وإضعاف حركة الشباب
وضع خطة لبناء القدرات والتطوير المؤسسي لدعم الهياكل التنفيذية والتشريعية للاتحادية والولايات الأعضاء	كفالة البرامج المشتركة لسيادة القانون والحوكمة الأمنية قيام الهياكل التنفيذية والتشريعية للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بتقديم الدعم لتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال	إحراز تقدم بشأن التشريعات الرامية إلى تحسين الرقابة المدنية الخارجية على قوات الأمن تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في قطاع الأمن	تعزيز آليات مراقبة مخزونات المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، وفقاً للاستراتيجية الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر	تعزيز آليات مراقبة مخزونات الذخيرة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، وفقاً للاستراتيجية الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر
الأعضاء في الاتحاد من أجل تحسين الرقابة المدنية على قطاع الأمن	كفالة هياكل إدارة الأسلحة والذخائر في الصومال الامتثال للإبلاغ للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) المتعلق بالصومال	سنّ قانون شرطة ولاية هرشبيلي، ووضع أربعة مشاريع قوانين للشرطة والتشاور بشأنها (مشروع قانون واحد على المستوى الاتحادي وثلاثة على مستوى الولايات)	زيادة التنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين	إجراء تقييم أساسي لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أجل وضع إطار وطني
تطوير هياكل الحوكمة البحرية في الصومال ومشاركة المرأة في القطاع البحري لدعم جهود الاقتصاد الأزرق الأوسع نطاقاً	قيام مؤسسات الحوكمة البحرية في الصومال بإنشاء أطر تنظيمية محلية، واتفاق الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على الاستراتيجية المتعلقة بدور المرأة في القطاع البحري	إحراز تقدم في وضع نموذج جديد للعدالة والمؤسسات الإصلاحية تعزيز التنسيق دعماً لإنفاذ القانون البحري بقاء إقرار الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأسلحة والذخائر وسنّ تشريع وطني لتحديد الأسلحة معلّقين بسبب العملية الانتخابية المطوّلة	الحوار المجتمعي بشأن العدالة جارٍ في جميع عواصم الولايات الأعضاء في الاتحاد	مواصلة تطوير الإطار القانوني لنظام الشرطة الاتحادي في الصومال
			الحوار الشامل المتعلق بنظام عدالة شرعي وفعال يشمل أصحاب المصلحة من جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد، ويراعي الأولويات التي يتم التعبير عنها في المجتمعات المحلية	

النتيجة 2: استراتيجيات وخطط عمل فعالة ومنسقة وتكميلية لتحقيق الاستقرار، بما في ذلك السُّبل البديلة لتسوية المنازعات ومبادرات الحوار المجتمعي الشامل، بشأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

59 - ضاعفت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تواصلها مع الوزارات والمؤسسات الرئيسية، ودعمت التنسيق المتعلق بتحقيق الاستقرار ومنع التطرف العنيف ومكافحته وبشأن المسائل ذات الصلة طوال عام 2022. فبعد بدء العمليات العسكرية ضد حركة الشباب بقيادة الحكومة الاتحادية في غالمودوغ وهرشيلي في آب/أغسطس 2022، كُنَّفت الحكومة جهودها لربط الجيش ومكافحة الإرهاب بمبادرات تحقيق الاستقرار، بما في ذلك عنصر العدالة والمصالحة، لا سيما في المناطق المحررة حديثاً. وخلال هذه الفترة، وضعت الحكومة الاتحادية الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار، بدعم من البعثة من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية، وأصدرت الحكومة الاتحادية استراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب تركز على المنشقين الرفيعة المستوى من حركة الشباب. ودعمت البعثة أيضاً الحكومة الاتحادية في استعراض البرنامج الوطني لتأهيل المنشقين وإعادة تعديله، بالتنسيق الوثيق مع الجهات المانحة.

60 - وفي عام 2024، ستواصل البعثة تعزيز دعمها للحكومة الاتحادية من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية وخطط العمل الوطنية لتحقيق الاستقرار، ومنع التطرف العنيف ومكافحته، والبرنامج الوطني لتأهيل المنشقين المعاد تعديله. وبما أنه من المرجح أن يتوسع نطاق العمليات العسكرية وعمليات تحقيق الاستقرار لتشمل مناطق أخرى من الصومال، يُتوقع أن تكون هناك حاجة إلى زيادة الدعم التنسيقي لكفالة قدر أكبر من وحدة الجهود. وفي إطار تعزيز التنسيق الشامل، ستدعو البعثة أيضاً إلى تحسين التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، ويشمل ذلك مجالي العدالة وأعمال الشرطة.

61 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 9).

الجدول 9
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
قادت الحكومة نهجا شاملا للحكومة بأكملها من أجل تحقيق الاستقرار ومنع التطرف العنيف ومكافحته	يجري إرساء تقاسم المعلومات والتخطيط المشترك فيما يخص المناطق التي سُسترد في إطار الخطة الانتقالية، ويجري تنقيح كل من استراتيجية منع التطرف العنيف ومكافحته وتنفيذ هذه الاستراتيجية، بما يكفل مزيجا جيدا من الاستجابة العسكرية ونهج القوة الناعمة	تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم التنسيقي من أجل تنقيح الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار ووضعها في صيغتها النهائية، واستعراض وإعادة تعديل البرنامج الوطني لتأهيل المنشقين، ووضع الصيغة النهائية لاستراتيجية مكافحة الإرهاب، بما يكفل اتباع نهج متنسق بين أولويات الأمن وبناء السلام تمشيا مع الخطة الانتقالية للصومال	مشاركة الجهات الصومالية صاحبة المصلحة بنشاط في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمنع التطرف العنيف ومكافحته وبرنامج تأهيل المنشقين المعاد تعديله	زيادة جهود التنسيق للمضي قدما في تنفيذ الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية لتحقيق الاستقرار، والبرنامج الوطني لتأهيل المنشقين المعاد تعديله، فضلا عن النهج الجديد لمنع التطرف العنيف ومكافحته

النتيجة 3: حل المسائل المتعلقة ذات الصلة بالتحول إلى النظام الاتحادي من خلال الحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، مما يُمكن من إحراز تقدم في مراجعة الدستور والأهداف الأخرى لبناء الدولة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

62 - دعمت البعثة، من خلال مساعيها الحميدة، عقد خمسة اجتماعات للمجلس الاستشاري الوطني، كان لها أهمية بالغة في إكمال العملية الانتخابية والتوصل إلى اتفاق بشأن الأولويات الوطنية بعد تولّي الرئيس الجديد منصبه.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

63 - تُمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أهمية الحوار المستمر بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، إذ إن العديد من القضايا الخلافية بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد لا تزال تعيق إحراز تقدم في تحقيق هدفها التحول إلى النظام الاتحادي وبناء الدولة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستدعم البعثة الحكومة الاتحادية في عقد اجتماعات منتظمة للمجلس الاستشاري الوطني، أو آلية مماثلة، باستخدام مساعيها الحميدة لتحقيق أقصى قدر من المشاركة في هذا المنبر والتفاعل معه. وبالإضافة إلى ذلك، ستشجع البعثة تعزيز الشمولية على المستوى التقني لإحراز تقدم في الفترات الفاصلة بين الاجتماعات.

64 - وفي الوقت نفسه، ستدعم البعثة وزارة العدل والشؤون الدستورية، ولجنة الرقابة المشتركة التابعة للبرلمان الاتحادي، واللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور في توعية الجمهور وترجمة الاتفاقات التي يتوصل إليها المجلس الاستشاري الوطني إلى تعديلات دستورية مقترحة لينظر فيها البرلمان، وذلك من خلال بذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة الاستراتيجية والمساعدة التقنية.

65 - وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد، ستتواصل البعثة مع سلطات الولايات لتحديد الشواغل المستجدة المتعلقة بتعزيز النظام الاتحادي وبناء الدولة، وستقوم، من خلال مساعيها الحميدة، بتعزيز العمل البناء بين الولايات والحكومة الاتحادية.

66 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 10).

الجدول 10
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
—	—	—	حكومة الصومال	استمرار القادة على المستوى
			الاتحادية تدعو المجلس	الاتحادي ومستوى الولايات
			الاستشاري الوطني إلى	في استخدام المجلس
			عقد اجتماعات استنادا	الاستشاري الوطني، أو منبر
			إلى جدول أعمال محدّد	مماثل له، كمنتدى للحوار؛
			إحراز تقدم في العمل	والمضحي قُدما في تحقيق
			التقني الذي يتم بين	هدف التحول إلى النظام
			حكومة الصومال	الاتحادي وبناء الدولة
			الاتحادية والولايات	

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
				الأعضاء في الاتحاد والذي ينبثق عن اجتماعات المجلس الاستشاري الوطني (أو اجتماعات منبر مماثل له) أو الذي يجري تحضيرا لهذه الاجتماعات على المستوى التقني لإحراز تقدم في الفترات الفاصلة بين الاجتماعات؛ وتشجيع تعزيز الشمولية على المستوى التقني تحديد القضايا الخلافية المتعلقة بالتحول إلى النظام الاتحادي وبناء الدولة على مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد والبحث عن حل في اللجنة المعنية بالمسائل التقنية التابعة للمجلس الاستشاري الوطني

المنجزات المستهدفة

67 - يعرض الجدول 11 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 11

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	4	3	4	3	
1 - تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن	4	3	4	3	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الوثائق)	4	3	4	3	
2 - جلسات مجلس الأمن	4	3	4	3	

باء - توليد المعارف ونقلها

مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	2	2	2	–
3 - مشاريع مشتركة بشأن برنامج لمكافحة الفساد تابع للأمم المتحدة، ودعم الانتخابات التي تجري بالاقتراع العام، وتمكين المرأة سياسياً، فضلاً عن مشروع لتحقيق الاستقرار	2	2	0	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	258	258	297	264
4 - حلقات دراسية لدعم تنفيذ قوانين حماية الطفل	3	4	12	6
5 - حلقات دراسية عن تنسيق وتنفيذ الاتفاقات السياسية المبرمة على الصعيد الاتحادي بشأن سيادة القانون وتحديد الحجم الصحيح لقوات الأمن الصومالية	4	–	4	4
6 - حلقات دراسية عن النفقات العامة الموجهة نحو الأمن والعدالة	2	–	2	2
7 - حلقات عمل بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع (حماية المرأة)	5	5	8	8
8 - حلقات عمل وحلقات دراسية ومناسبات تدريبية بشأن بناء قدرات مؤسسات حقوق الإنسان	6	3	6	6
9 - حلقات عمل مواضيعية بشأن قضايا حقوق الإنسان مع المجتمع المدني، مثل تلك التي تتناول مسائل الأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال، ومشاركة المجتمع المدني، والالتزامات الأساسية في مجال حقوق الإنسان، وبشأن الرصد والإبلاغ عن أداء قوات الأمن الصومالية في مجال حقوق الإنسان وقدرتها على تعزيز الثقة لدى المجتمعات المحلية	14	14	14	14
10 - حلقات عمل لفائدة فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها، بما يشمل الأطفال والنزاع المسلح	4	4	12	12
11 - حلقات عمل لتعزيز قدرات البرنامج الوطني لتأهيل المنشقين وتنسيق تنفيذه	2	–	2	2
12 - حلقات عمل بشأن الدعوة وبناء القدرات من أجل إقامة نظام عدالة ميسور التكلفة وبدء العمل بالنموذج الاتحادي للعدالة والمؤسسات الإصلاحية	6	9	20	16
13 - حلقات عمل لحرس السجون بشأن إدارة السجون	20	24	20	16
14 - حلقات عمل بشأن الرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية	8	5	8	5
15 - حلقات عمل بشأن تنفيذ الأولويات البحرية وفقاً لاستراتيجية الموارد البحرية والأمن البحري للصومال وتعزيز التشريعات وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في وكالات إنفاذ القانون البحري	8	8	5	5
16 - حلقات عمل لدعم بناء القدرات المؤسسية من أجل تنفيذ هيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية للصومال	6	4	6	6
17 - حلقات عمل بشأن نظام النزاهة لتعزيز قدرات السلطات الوطنية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد	1	1	1	2
18 - حلقات عمل ودورات تدريب وأنشطة بناء القدرات بشأن اتباع نهج شامل إزاء تحقيق الاستقرار الأمني من أجل استعراض تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار واستكمالها، واستعراض الخطط الحكومية لتحقيق الاستقرار وتطويرها واستكمالها	7	4	7	7
19 - حلقات عمل على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات بشأن منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك مع الشركاء الدوليين	6	–	6	2
20 - عقد حلقة دراسية وطنية للشباب، بالشراكة مع وزارات الشباب والرياضة في حكومة الصومال الاتحادية/الولايات الأعضاء في الاتحاد، بشأن أولويات الشباب فيما يتعلق بالصومال	7	–	7	1
21 - حلقات عمل وعمليات تقييم ومشاورات و/أو دورات تدريب لدعم المؤسسات على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد من خلال تقديم المشورة بشأن إدارة الأسلحة والذخائر للحد من المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون	40	42	40	40
22 - التدريب في مجال حماية المدنيين	12	12	12	12

23	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وهيئات إدارة الانتخابات على مستوى الولايات بشأن مجالات مواضيعية تُحدّد بشكل مشترك	20	42	20	20
24	حلقات عمل بشأن منع أعمال العنف خلال الانتخابات ضد القيادات النسائية والتصدي لهذه الأعمال	2	2	2	—
25	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب لفائدة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وهيئات إدارة الانتخابات على مستوى الولايات بشأن الأطر القانونية والحوار الشامل مع أصحاب المصلحة	10	15	10	10
26	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب في مجالات الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي وتغطية الحملة الانتخابية	16	28	16	16
27	حلقات عمل/حلقات دراسية/أنشطة تدريب متنوعة ينظمها الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بشأن تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال/النموذج الجديد لأعمال الشرطة/النهج الشامل إزاء الأمن	6	1	16	16
28	حلقات عمل أو حلقات دراسية أو مناسبات لبناء القدرات/للتدريب دعماً للمؤسسات الحكومية المعنية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات بشأن شمول الجميع في العمل السياسي	6	—	6	5
29	حلقات عمل أو حلقات دراسية أو مناسبات لبناء القدرات/للتدريب بشأن بناء السلام والوساطة وتسوية النزاعات	5	3	5	5
30	حلقات عمل أو حلقات دراسية أو مناسبات لبناء القدرات/للتدريب بشأن عملية مراجعة الدستور	5	4	5	5
31	حلقات عمل تقنية لمساعدة المجلس الوطني للشباب/المجلس الاستشاري للشباب في الصومال	6	—	6	2
32	حلقات عمل لبناء قدرات المجتمع المدني على رصد أداء قوات الأمن الصومالية في مجال حقوق الإنسان وقدرتها على تعزيز الثقة في المجتمعات المحلية، والإبلاغ عنهما، بما في ذلك ما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع	6	6	4	4
33	المشاورات مع النساء من قادة المجتمع المدني والنساء العضوات في البرلمان وفي مجلس الشيوخ، وحلقات العمل/جلسات العمل لفائدتهن بشأن الوساطة والمصالحة والتفاوض والحوارات السياسية	15	18	15	15
	المنشورات (عدد المنشورات)	45	50	46	53
34	تقارير الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية عن حرية التعبير و/أو حماية المدنيين في الصومال، وحقوق الإنسان في العملية الانتخابية في الصومال	2	1	2	1
35	موجز وطني وتقارير على مستوى المقاطعات عن مؤشر الهشاشة ونموذج النضج	32	35	34	35
36	تقارير عن التحليلات والإجراءات والعمليات وأفضل الممارسات المتعلقة بالتخفيف من الخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع	8	14	8	16
37	صحائف وقائع بشأن الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال	2	—	1	1
38	تقرير دراسة عن تجربة المرأة الصومالية وتطلعاتها في مجالي السلام والسياسة في البلد	1	—	—	—
	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)	—	8	—	9
39	رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وإجراء التحقيقات المتعلقة بها، بما يشمل العنف الجنسي المتصل بالنزاع وحماية الطفل، ورصد ومتابعة الحوادث التي تشارك فيها قوات الأمن بدعم من الأمم المتحدة، من خلال سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان	—	8	—	9

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في النهوض بالأولويات الوطنية، بما يتمشى مع بيان المجلس الاستشاري الوطني الصادر في حزيران/يونيه 2022، بما في ذلك عملية مراجعة الدستور وتنفيذ هيكل الأمن الوطني؛ وتقديم الدعم إلى أصحاب المصلحة الصوماليين في معالجة النزاعات العشائرية والمحلية، بما في ذلك في المناطق المستردة مؤخرًا.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع المجتمع المدني بشأن التحول إلى النظام الاتحادي، وعملية مراجعة الدستور، وإدارة النزاعات المحلية وحلها، وعملية المصالحة الوطنية؛ وتقديم المشورة بشأن صياغة الدستور المنقّح؛ وتقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى هيئات إدارة الانتخابات على المستويين الاتحادي ودون الوطني وإلى البرلمان والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنقيحات الإطار القانوني الانتخابي والعمليات الانتخابية؛ والدعوة لدى السلطات الاتحادية وسلطات

الولايات والمجلس الاستشاري الوطني الصومالي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بمن فيها شيوخ العشائر، واللجان الانتخابية، والسياسيون، ومجلس المرشحين للرئاسة، من أجل تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في القيادة والعمليات السياسية لصنع القرار بشكل عام، وفي العمليات الانتخابية، والمشاركة في أدوار القيادة السياسية في مؤسسات الحكومة؛ وتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن امتثال التشريعات الوطنية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك السياسات التي تُعنى بالعنف الجنسي في حالات النزاع والأطفال في النزاعات المسلحة؛ وتقديم المشورة إلى وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان، والقيادات النسائية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والمشرعين، واللجان البرلمانية والاضطلاع بأنشطة الدعوة مع هذه الجهات لتعزيز إطار الحماية الوطني وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات المساءلة، بسبل منها آليات سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بشأن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وبشأن التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، وبشأن التقييمات المتصلة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وبشأن التصدي للانتهاكات التي ترتكبها القوات الدولية والوطنية والقوات التابعة للحكومة؛ وتقديم المشورة إلى البرلمان وحكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن التشريعات والإصلاحات وتدابير الميزانية المتصلة بقطاع الأمن، بما في ذلك الإدارة المالية المستدامة لقطاع الأمن؛ والتشاور مع الحكومة الاتحادية والجهات صاحبة المصلحة في المؤسسات الأمنية في الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن الإطار القانوني لتنفيذ هيكل الأمن الوطني، بما في ذلك برنامج معاد تعديله لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وآليات التنسيق واستدامة أنشطة تحقيق الاستقرار والتخطيط المشترك في مجال أنشطة الدعوة بين قوات الأمن والجهات الفاعلة في مجال تحقيق الاستقرار في المناطق المستردة؛ والمشاورات والتخطيط والدعوة مع الجهات صاحبة المصلحة في مجال العدالة في الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل إنشاء مؤسسات عاملة ومستقلة وخاضعة للمساءلة في مجال سيادة القانون، في إطار جهود الإصلاح الأوسع نطاقاً؛ وتقديم المشورة إلى وزارة الموانئ والنقل البحري بشأن الاقتصاد البحري، وتعزيز الإدارة البحرية الصومالية ودور المرأة في القطاع البحري؛ وإسداء المشورة بشأن السياسات والمسائل التقنية إلى الحكومة الاتحادية ونظرائها من الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن التخفيف من خطر المتفجرات، وبشأن إدارة الأسلحة والذخائر، إلى جانب المبادرات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

التوعية: أربع حملات اتصال استراتيجية طويلة الأجل لاستهداف الجماهير الصومالية والتعريف بعمل الأمم المتحدة في الصومال، بما في ذلك بشأن القضايا المواضيعية، من خلال رئاسة فريق الأمم المتحدة للاتصالات - الصومال، وهو ما ينطوي على تنسيق الاتصالات والاضطلاع بدور القيادة أو الدعم الرئيسي في حملات الاتصال المشتركة؛ والتعاون مع المجتمع المدني (من قبيل رابطات وسائط الإعلام والمجموعات الشبابية) من أجل عقد مناسبات لإحياء احتفالات الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة بالسياق الصومالي، وتوسيع أهداف الأمم المتحدة في مجال الاتصال؛ والدعم في مجال الإعلام والتغطية المتعددة الوسائط بشأن الزيارات التي يقوم بها مسؤولون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة إلى الصومال، حسب الاقتضاء؛ ودعم وتوجيه أنشطة التوعية المحددة الأهداف، حسب الاقتضاء، على أساس مخصص.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: بناء علاقات عمل مع وسائط الإعلام الصومالية والدولية للمساعدة على ضمان فهم أفضل لعمل الأمم المتحدة في الصومال وتطوير قطاع الاتصالات الصومالي من خلال برامج بناء القدرات لفائدة وسائط الإعلام ومكاتب الاتصالات الحكومية، على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ وتنظيم مؤتمرات صحفيين على الأقل لقيادة الأمم المتحدة والترتيب لإجراء مقابلات وتغطيات إعلامية أخرى مع مسؤولي الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: أربع منصات رقمية (وسائل التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام الرقمية) تنتج محتوى متعدد اللغات ومتعدد الوسائط، يشمل ما لا يقل عن 250 من المواد (بما في ذلك البطاقات والرسوم البيانية ومقاطع الفيديو) لنشرها على وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات عبر الإنترنت؛ وبالنسبة للمنصات التقليدية، إنتاج برامج إذاعية باللغة الصومالية، تشمل ما لا يقل عن 50 حلقة من برنامج "الطريق إلى السلام" ومواصلة حملات التوعية طويلة الأجل التي تركز على البرامج الإذاعية، مع استهداف الجماهير الصومالية؛ وإنتاج سلسلة من البرامج الإذاعية بشأن مواضيع ذات أولوية عالية على أساس مخصص؛ إصدار 12 من التقارير المستكملة (باللغتين الإنكليزية والصومالية) لتسليط الضوء على عمل منظومة الأمم المتحدة في الصومال؛ وأربعة تقارير فصلية مستكملة للأمم المتحدة باللغة الإنكليزية، تسلط الضوء على عمل منظومة الأمم المتحدة في الصومال، موجهة إلى شركاء الحكومة الصومالية والشركاء الدوليين والجهات المانحة؛ وتقديم الدعم في مجال التصميم والإنتاج لمجموعة من الرسائل الإخبارية الرقمية التي تسلط الضوء على عمل الأمم المتحدة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 12

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	الإنفاق	الاعتمادات
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
فئة الإنفاق				
192,6	16 497,8	16 305,2	15 743,6	16 284,3
3 019,2	44 833,6	41 814,4	43 753,1	41 478,3
1 492,5	39 944,2	38 451,7	40 504,1	40 744,6
4 704,3	101 275,6	96 571,3	100 000,8	98 507,2
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)				

الجدول 13

الموارد البشرية

المتطوعو الأمم المتحدة		الموظفون الوطنيون		الموظفون الدوليون									
المجموع	الفرعي	المجموع	الفرعي	م	ف	و	ر	م	خ	ع	خ	ع	خ
المجموع	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	م	ف	و	ر	م	خ	ع	خ	ع	خ
338	19	1	18	132	45	87	187	-	57	-	37	51 (ب)	30
338	19	1	18	132	45	87	187	-	57	-	37	51	30
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) منها وظيفة واحدة ممولة بنسبة 50 في المائة ويتم تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

(ب) تشمل وظيفة واحدة برتبة مد-1 ووظيفة واحدة برتبة ف-4 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

68 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024 لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال 101 275 600 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وهي تغطي تكاليف نشر 625 فرداً من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة و 14 ضابطاً من ضباط شرطة الأمم المتحدة (16 497 800 دولار)، والمرتبات والتكاليف ذات الصلة (44 833 600 دولار) لما قدره 187 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 2 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 8 مد-1، 30 ف-5، 51 ف-4، 37 ف-3، 57 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)، و 132 وظيفة وطنية (87 وظيفة لموظفين وطنيين فنيين و 45 وظيفة من الرتبة المحلية)، و 19 من متطوعي الأمم المتحدة، و 23 فرداً من الأفراد المقدمين من الحكومات، إضافة إلى التكاليف التشغيلية (39 944 200 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (571 300 دولار)، والسفر في مهام رسمية (1 061 600 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (20 121 500 دولار)، والنقل البري (1 644 900 دولار)، والعمليات الجوية (6 775 300 دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (5 862 900 دولار)، والخدمات الطبية (1 333 800 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (2 572 900 دولار).

69 - وطُبق معدل شواغر نسبته صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بالوحدات العسكرية، استناداً إلى معدل الشواغر في آذار/مارس 2023. وطُبق معدل شواغر نسبته 21,4 في المائة على التقديرات المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة، استناداً إلى معدل الشواغر في آذار/مارس 2023. وطُبق معدل شواغر نسبته 13,9 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، استناداً إلى معدل الشواغر في آذار/مارس 2023. وطُبق معدل شواغر نسبته 11,5 في المائة على التقديرات المتعلقة بالموظفين الفنيين الوطنيين ومعدل شواغر آخر نسبته 20,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بوظائف الرتبة المحلية، استناداً إلى معدلات الشواغر في آذار/مارس 2023. وطُبق معدل شواغر نسبته 22,2 في المائة على التقديرات المتعلقة بالمتطوعين الدوليين من متطوعي الأمم المتحدة، و 21,7 في المائة على التقديرات المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات، مع مراعاة متوسط معدلات الشواغر الفعلية في عام 2022. وطُبق معدل شواغر نسبته 50,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بوظيفة مؤقتة واحدة لمتطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة تمت الموافقة عليها في عام 2023 وهي شاغرة حالياً.

70 - وفي عام 2024، يشمل ملاك الموظفين التكميلي المقترح نقل وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية (ف-4) من مكتب رئيس الموظفين إلى فريق الشؤون السياسية والوساطة، لتيسير زيادة تركيز الفريق على سياسات الأمن، مع التنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الداخليين المعنيين في الأمم المتحدة.

71 - ويشمل ملاك موظفي البعثة المعتمد لعام 2023 وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويُقترح استمرار هاتين الوظيفتين في عام 2024:

(أ) ستظل وظيفة رئيس إدارة البرامج (مد-1)، في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام/الفريق المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، لازمة للإشراف على عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة، وقيادة التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، وتقديم المشورة لقيادة البعثة بشأن مسائل الإجراءات المتعلقة بالألغام، والإشراف على تنفيذ خطة العمل، وقيادة العمل مع السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المشاركة في الإجراءات المتعلقة بالألغام؛

(ب) ستظل وظيفة موظف لشؤون البيئة (ف-4) لازمة للتركيز على تنفيذ العناصر المتعلقة بالبيئة في ولاية البعثة وفقاً لقراري مجلس الأمن 2592 (2021) و 2657 (2022)، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري. فهناك حاجة مستمرة إلى المشورة في المسائل البيئية ومسائل تغير المناخ بالنظر إلى تزايد أثر تغير المناخ على الصومال وما يتصل بذلك من طلبات للحصول على الدعم من الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وتواصل هذه الوظيفة دعم قيادة البعثة بشأن جميع المسائل البيئية والمسائل المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك تقديم تحليل مستكمل للأسباب والعواقب البيئية للنزاعات وانعدام الأمن، وتوفير تقييمات للمخاطر واستراتيجيات لإدارة المخاطر.

72 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2024 مقارنةً بالاعتماد المخصص لعام 2023 أساساً إلى ما يلي:

(أ) زيادة في الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين، نتيجة لتطبيق معدل شواغر نسبته 13,9 في المائة للوظائف الدولية، وهو أدنى من معدل الشواغر الذي بلغ 15,0 في المائة في عام 2023؛ وانخفاض معدل شواغر الوظائف الفنية الوطنية إلى نسبة 11,5 في المائة، مقارنة بنسبة 15,0 في المائة في عام 2023؛ وانخفاض معدل شواغر وظائف الرتبة المحلية إلى نسبة 20,0 في المائة، مقارنة بنسبة 22,0 في المائة في عام 2023؛

(ب) زيادة تحت بند التكاليف التشغيلية تُعزى إلى ارتفاع الاحتياجات من المرافق والبنى التحتية المتصلة أساساً بالتشديد الجاري لمرافق مكتب البعثة الميداني في دوسمريب.

الموارد الخارجة عن الميزانية

73 - في عام 2023، يُتوقع أن تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ 100 000 دولار لدعم الأنشطة المقررة المتعلقة بالسلام والمصالحة في الصومال.

74 - وفي عام 2024، يُتوقع أن تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ 100 000 دولار لمواصلة دعم الأنشطة المقررة المتعلقة بالسلام والمصالحة.

3 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

(200 233 3 دولار)

تصدير

تتأثر الحالة في منطقة وسط آسيا بالسياق العالمي الذي يتسم بالاستقطاب وتعطل سلاسل التوريد وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ. وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال العلاقات بين دول وسط آسيا الخمس بناءة بل وتعمقت في بعض المجالات. وأكد الاجتماع التشاوري الرابع لرؤساء دول وسط آسيا التزامهم بمواصلة تعاون أوثق في مواجهة التحديات المشتركة، وكذلك بشأن الحوار الشامل وبناء الثقة على أساس المبادرات القائمة والجديدة. وأتاحت هذه التطورات العامة السياق لمزيد من المشاركة من جانب مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا.

وفي حين يتزايد التعاون الإقليمي، لا تزال هناك بعض التوترات، لا سيما في وادي فرغانة. وشاركت الأمم المتحدة في وقف التصعيد وتقديم المساعدة الإنسانية في المنطقة.

ومع اعتماد خطة العمل المشتركة المستكملة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا في عام 2022، يتهيأ مزيد من الفرص أمام المركز الإقليمي لقيادة مبادرات ترمي إلى التصدي للتطرف والإرهاب في المنطقة. ويوفر تنفيذ استراتيجية المركز الإقليمي بشأن المياه والمناخ للفترة 2022-2025 منتدى إقليمياً للخبراء المعنيين. وسيعمل المركز الإقليمي على تحفيز عمله بشأن خطة المرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن اللتين تدرجان بالكامل في الخطة الإقليمية، استناداً إلى المبادرة الرئيسية المتمثلة في تجمع القيادات النسائية في وسط آسيا ومشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية.

وسيعقد المركز الإقليمي محافله الإقليمية، بما في ذلك اجتماعات نواب وزراء الخارجية، وسيتابع عن كثب التحديات المحتملة التي تعترض السلام والأمن، وسييسر التعاون والحوار والثقة فيما بين بلدان المنطقة.

(توقيع) ميروسلاف ينتشا

الأمين العام المساعد، الموظف المسؤول

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 75 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا مسؤول عن دعم السلطات الوطنية في تحديد ومعالجة الأخطار القائمة والناشئة التي تهدد السلام والأمن الإقليميين. وقد حُدّدت ولاية المركز المفتوحة المدة في رسالتين متبادلتين بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2007/279 و S/2007/280).
- 76 - ويضطلع المركز الإقليمي بدور محوري في جهود الدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا، ويوفر منصة للحوار الإقليمي بشأن أشد التحديات إلحاحا التي تعوق تحقيق الأمن والاستقرار. وتبذل الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة المركز الإقليمي مساعيها الحميدة في وسط آسيا لتعزيز التعاون الإقليمي، عن طريق عقد اجتماعات مع السلطات والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.
- 77 - وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز الإقليمي في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات في وسط آسيا من خلال التواصل مع حكومات المنطقة، والعمل، بموافقتها، مع الأطراف المعنية الأخرى بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛ ورصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها وتزويد الأمين العام بأحدث المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب النزاعات؛ والبقاء على اتصال مع المنظمات الإقليمية المعنية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للولايات المحددة لتلك المنظمات؛ وتوفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، ودعم الجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون والممثلون التابعون لمنظومة الأمم المتحدة، بما يشمل مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل في مجال الدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛ والبقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لضمان إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة على نطاق أوسع.
- 78 - ويستترشد المركز الإقليمي في عمله الحالي ببرنامج عمل مدته خمس سنوات للفترة 2021-2025 اعتمد في الاجتماع السنوي لنواب وزراء الخارجية في كانون الأول/ديسمبر 2020.

برنامج العمل

الهدف

- 79 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

- 80 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) العمل بانتظام مع العواصم والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء المعنية في المنطقة. وسيضطلع المركز الإقليمي أيضا بمهام بذل المساعي الحميدة في مجال الدبلوماسية الوقائية في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، علاوة على رصد وتحليل التطورات الإقليمية والبقاء في الوقت نفسه على اتصال مع المنظمات الإقليمية والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بالنيابة عن الأمين العام. وسينفذ المركز، باستخدام التمويل المتاح له من

خارج الميزانية، أنشطة من قبيل اجتماعات كبار المسؤولين، ومنتديات الخبراء، وحلقات العمل، ودورات التدريب لدعم التعاون فيما بين بلدان المنطقة وزيادة القدرات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) عقد منتديات خبراء تحضيرية يُستترشد بها في الاجتماعات الاستشارية السنوية لرؤساء دول وسط آسيا. وسيواصل تنظيم اجتماع سنوي لنواب وزراء الخارجية في وسط آسيا. وسيعمل المركز الإقليمي أيضاً، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، على تشجيع زيادة المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة، من خلال إشراك كبار القيادات السياسية النسائية في المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية عن طريق المنصة الإقليمية لتجمع القيادات النسائية في وسط آسيا؛

(ج) تعزيز الترتيبات المتعلقة بإدارة المياه العابرة للحدود في المنطقة. وعلى وجه التحديد، سيركز المركز الإقليمي عمله على تعزيز ودعم المبادرات المتعلقة بالمياه والطاقة والتعاون البيئي والمناخي. ويجري تنفيذ استراتيجية المركز الإقليمي للمياه والمناخ للفترة 2022-2025 بمشاركة وثيقة من جميع دول المنطقة الخمس. ومن خلال عقد سلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل، سيسعى المركز الإقليمي إلى زيادة معرفة صانعي القرارات بالقانون الدولي للمياه، وأفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم، والخيارات الممكنة لوضع ترتيبات إقليمية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والظروف الخاصة بوسط آسيا؛

(د) تنفيذ المرحلة الرابعة من المشروع المشترك مع مكتب مكافحة الإرهاب على أساس خطة العمل المشتركة الجديدة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. وإضافة إلى ذلك، سيواصل المركز، من خلال مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية، جهوده لإشراك الشباب في بعض الأماكن الأكثر معاناة من التهديدات في المنطقة. وسيواصل المركز الإقليمي إقامة شراكات مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية بشأن تنفيذ مشاريع لتعزيز الدبلوماسية الوقائية في المنطقة. ولا تزال التهديدات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف، وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن إدارة المياه العابرة للحدود، والآثار المتتامة لتغير المناخ، وتزايد عدد الشباب الباحثين عن فرص جديدة، تطرح تحديات رئيسية أمام تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة؛

(هـ) دعم بلدان وسط آسيا الخمسة في التصدي للتهديدات الناشئة للأمن والاستقرار والمساعدة الإنسانية خلال حالات الطوارئ، لا سيما في سياق عواقب جائحة كوفيد-19 والحالة الإنسانية المعقدة في أفغانستان. وستوضع المقترحات ذات الصلة وستُطرح للمناقشة في الاجتماع السنوي لنواب وزراء الخارجية.

81 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تحسين التعاون الإقليمي فيما بين الحكومات الوطنية في مجال التصدي للتهديدات عبر الوطنية المتمثلة في الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فضلاً عن التصدي للتحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة المياه والموارد الطبيعية؛

(ب) تعزيز تأهب الحكومات ودول وسط آسيا، من خلال تعزيز التعاون وبناء الثقة في المنطقة، لمشاركة أعمق في تعزيز السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة، بما في ذلك على منصات رفيعة المستوى مثل الاجتماع الاستشاري لرؤساء الدول.

82 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، يحافظ المركز الإقليمي على اتصاله برابطة الدول المستقلة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة شنغهاي للتعاون ومع المنظمات الأخرى ذات الصلة. وسيستمر المركز الإقليمي في تواصله مع المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وسيواصل المركز الإقليمي الأخذ بالممارسة المفيدة المتمثلة في عقد اجتماعات تنسيق ثلاثية بين المركز الإقليمي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

83 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يتعاون المركز الإقليمي تعاوناً وثيقاً مع المنسقين المقيمين في البلدان الخمسة، ومكتب التنسيق الإنمائي، والكيانات الممثلة في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، بما في ذلك البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بشأن المسائل الجنسانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومكتب مكافحة الإرهاب بشأن مكافحة الإرهاب؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن قضايا المياه، واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن المياه والبيئة والمناخ. ويقدم المركز الإقليمي توجيهاً سياساتياً عاماً إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال الدبلوماسية الوقائية، لضمان الاتساق والتكامل في الجهود المبذولة من أجل منع نشوب النزاعات وبناء السلام. كما سيواصل المركز التعاون مع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية من قبيل البنك الدولي. وفي المسائل المتصلة بأفغانستان، يقوم المركز بتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة بصفة منتظمة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

84 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضي التخطيط التاليين:

- (أ) استمرار التزام حكومات المنطقة الخمس والجهات الوطنية صاحبة المصلحة بالدبلوماسية الوقائية والتعاون الإقليمي؛
- (ب) استمرار بلدان المنطقة الخمسة في رصد التطورات في أفغانستان وتعزيز التأهب لمواجهة التهديدات والمخاطر القائمة والمحتملة للتطرف العنيف والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وأزمة اللاجئين. ومواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان والدعوة من أجلها.

85 - ويراعي المركز الإقليمي المنظور الجنساني في أنشطته التشغيلية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. ويشجع البلدان المشاركة فيه على كفالة التوازن بين الجنسين في وفودها وعلى إدراج المسائل الجنسانية في جداول أعمال ثلاث حلقات عمل إقليمية تُعقد على مستوى الخبراء لفائدة مسؤولين من دول وسط آسيا وأفغانستان، بشأن المسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة. ويولي المركز الإقليمي أيضاً الاهتمام الواجب لإدماج مواضيع شاملة لعدة قطاعات مثل الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، والمناخ والأمن، في أنشطته البرنامجية، فضلاً عن مواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة بالنسبة للكيان.

86 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، نفذ المركز الإقليمي خطة عمل استراتيجية إدماج منظور الإعاقة وعزز إدماج منظور الإعاقة داخلياً وفي المحافل العامة. وتُعد الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة البرنامجية للمركز الإقليمي. وواصل المركز الاتصال والتنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في خمس دول في وسط آسيا، وشارك بنشاط في مناسبات ذات صلة بشأن الاستراتيجية نظمها وكالات الأمم المتحدة في دول وسط آسيا للترويج للموضوع وتبسيط الضوء على أهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

أثر الجائحة والدروس المستفادة

87 - استمر تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الولايات في عام 2022. فعلى وجه الخصوص، بسبب القيود المتبقية المفروضة على السفر، من قبيل عدم وجود رحلات دولية منتظمة، عُقدت معظم الأنشطة عبر الإنترنت أو بأشكال هجينة. وقد أتاح ذلك توسيع نطاق المشاركين. وقد نُظمت معظم المناسبات عبر الإنترنت في إطار مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية التابع للمركز الإقليمي، وُصِّمت للشباب. ومع ذلك، غالباً ما يتطلب العمل في مجال الدبلوماسية الوقائية وجود تواصل شخصي، لا سيما بشأن القضايا السياسية الحساسة مثل الاجتماعات الثنائية الرفيعة المستوى، والاجتماع السنوي لنواب وزراء الخارجية، ومناسبات تجمع القيادات النسائية، واجتماعات خبراء المياه والمناخ من دول وسط آسيا. وقد نظم المركز الإقليمي قدر الإمكان أنشطة بالحضور الشخصي في تلك الحالات. ولم يتم إلغاء أي مناسبة بسبب الجائحة.

88 - وتواصل البعثة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف البرنامج على ضوء جائحة كوفيد-19، ويشمل ذلك تنظيم الاجتماعات بالأشكال الهجينة، والحضور عبر الإنترنت في المؤتمرات والمنتديات الإقليمية ومناسبات بناء القدرات. وستُستخدم ترتيبات العمل المرنة في حالة حدوث جوائح أو انتشار أمراض معدية.

الأداء البرنامجي في عام 2022

ظلت العلاقات بين دول وسط آسيا بناءً وتعمقت في بعض المجالات

89 - على الرغم من السياق العالمي والتحديات التي اعترضت السلام والأمن الإقليميين في عام 2022، ظلت العلاقات بين دول وسط آسيا الخمس بناءً بل وتعمقت في بعض المجالات. وانتهجت العديد من بلدان وسط آسيا مسار الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية.

90 - وعملت البعثة على تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين من خلال الوقاية ومساعدة الدول على التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن، ولا سيما التوترات المتعلقة بالنزاعات الحدودية. فعلى سبيل المثال، في أعقاب الاشتباكات الحدودية بين طاجيكستان وقيرغيزستان في أيلول/سبتمبر 2022، تعاونت رئاسة المركز الإقليمي مع الدول والشركاء لتهدئة التوترات وعرضت المساعدة في إيجاد حل مستدام طويل الأجل لمسائل الحدود.

91 - وتمثل أحد الإنجازات الرئيسية في عام 2022 في اعتماد خطة عمل مشتركة مستكملة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. وبدأ المركز الإقليمي تنفيذ استراتيجيته الجديدة للمياه والمناخ للفترة 2022-2025 لتوفير منتدى فريد لخبراء المياه من دول وسط آسيا. وعزز المركز الشراكة الإقليمية المتعلقة بتمكين المرأة وخطة المرأة والسلام والأمن من خلال مبادرة المركز الإقليمي، وهي تجمع القيادات النسائية في وسط آسيا. وواصل المركز الإقليمي الترويج للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في المنطقة من خلال تدريب الشباب والشباب في أكاديمية الدبلوماسية الوقائية التابعة له. وعقدت مشاورات واجتماعات منتظمة مع كبار المسؤولين الحكوميين وكيانات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الأوروبي.

92 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 14).

الجدول 14

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
التوسع في إشراك مجموعات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولاً وتنظيماً من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان	كفالة المركز الإقليمي مواصلة إشراك مجموعات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولاً من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على أساس مبادرات المركز الجديدة ونقاط تدخله	مساهمة المركز الإقليمي في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا من خلال دعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلام والثقة في المنطقة عن طريق إجراء مناقشات أكثر شمولاً وانفتاحاً واتخاذ بلدان المنطقة والمركز مبادرات جديدة

النتيجة المقررة لعام 2024

تعزيز التفاعل الإقليمي في وسط آسيا للتصدي للمخاطر والتهديدات الحالية والمستجدة للسلام والأمن

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

93 - أسهم عمل المركز الإقليمي في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا، من خلال الدبلوماسية الوقائية، وهو ما يمثل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا من خلال دعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلام والثقة في المنطقة عن طريق إجراء مناقشات أكثر شمولاً وانفتاحاً واتخاذ مبادرات جديدة من جانب بلدان المنطقة والمركز.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

94 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للمركز الإقليمي في أن الاجتماعات الإلكترونية مع السلطات أسفرت عن مبادرات أقل انفتاحاً وتفاعلاً. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيسعى المركز جاهدةً إلى زيادة عدد الاجتماعات التي تُعقد بالأشكال الهجينة، حسب الإمكان، بما في ذلك المشاركة في مناسبات إقليمية مختلفة.

95 - وسيواصل المركز الإقليمي دعم بلدان المنطقة في اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز السلام والثقة، وإجراء حوار أكثر شمولاً وانفتاحاً على أساس المبادرات القائمة والجديدة.

96 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 15).

الجدول 15

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
التوسع في إشراك مجموعات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولاً وتنظيماً من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان	كفالة المركز الإقليمي مواصلة إشراك مجموعات إضافية من أجل إجراء مناقشات أكثر شمولاً من جانب الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان على أساس المبادرات الجديدة للمركز	إسهام المركز الإقليمي في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا من خلال دعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلام والثقة في المنطقة عن طريق إجراء مناقشات أكثر شمولاً وانفتاحاً واتخاذ مبادرات جديدة من جانب دول المنطقة والمركز	عمل المركز الإقليمي على المساعدة في حفز التفاعل الإقليمي في وسط آسيا من أجل التصدي للمخاطر والتهديدات التي تواجه السلام والأمن من خلال ما أعربت عنه دول المنطقة من التزامات بشأن توثيق التعاون وإجراء حوار شامل وبناء الثقة على أساس المبادرات القائمة والجديدة	زيادة تحفيز التفاعل الإقليمي لكفالة السلام والاستقرار في وسط آسيا من خلال التصدي للمخاطر والتهديدات التي تواجه السلام والأمن من خلال ما أعربت عنه دول المنطقة من التزامات بشأن توثيق التعاون وإجراء حوار شامل وبناء الثقة على أساس المبادرات القائمة والجديدة

المنجزات المستهدفة

97 - يعرض الجدول 16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 16

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية					المقرر الفعلي المقرر المقرر
					لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء					
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)					2 2 2 2
1 - جلسات مجلس الأمن					2 2 2 2
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)					3 3 3 3
2 - حلقات عمل بشأن الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة					3 3 3 3
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة بشأن المسائل المتصلة بالدبلوماسية الوقائية، مثل المياه، والطاقة، والتعاون البيئي والمناخي، والاتجار بالمخدرات، ومكافحة الإرهاب.					
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات بشأن التطورات السياسية والأمنية في المنطقة والبحث عن مجالات للتعاون الأوثق؛ وإجراء مشاورات وتقديم المشورة بشأن تنفيذ خطة العمل المشتركة المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا.					
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال					
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: كتيبات ومجموعات مواد إعلامية عن أنشطة البعثة؛ وإصدار نشرة الإنذار المبكر المتعلقة بالمياه العابرة للحدود لحوض بحر آرال، وإصدار منشورات أخرى في إطار مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية.					
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية بشأن أنشطة البعثة.					
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات من خلال الموقع الشبكي للبعثة؛ والموقع الشبكي لمصفوفة الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف (5-5) https://unrcca.unmissions.org/mapping-pvact-activities ؛ وتعهّد وتحديث بوابة "Water Unites" كمصدر للمعلومات للأنشطة المائية والمناخية الإقليمية.					

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 17

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق					الفرق
					2024 2023 2022
					عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/النقصان
					الاعتمادات الإنفاق الاعتمادات الإنفاق
					(1) (2) (3) (4) (5)=(3)-(2)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة					- - - - -
تكاليف الأفراد المدنيين					2 203,8 2 437,8 2 646,3 2 466,2 (180,1)
التكاليف التشغيلية					690,4 573,3 646,4 767,0 120,6
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)					2 894,2 3 011,1 3 292,7 3 233,2 (59,5)

الجدول 18
الموارد البشرية

و أ ع أ ع م مد-1 مد-2 ف-5 ف-4 ف-3 ف-2 خ م خ ع	الموظفون الدوليون				الموظفون الوطنيون				متطوعو الأمم المتحدة			
	المجموع	الفرعي	م ف و ر م	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	الفرعي	المجموع	المجموع	الفرعي	الوطنيون	المجموع
المعتمد لعام 2023	—	1	—	—	1	2	2	2	—	2	—	30
المقترح لعام 2024	—	1	—	—	1	2	2	2	—	2	—	30
التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

98 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للمركز الإقليمي في عام 2024 ما قدره 3 233 200 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (2 466 200 دولار) اللازمة لاستمرار وظيفة (1 أمين عام مساعد، 1 ف-5، 2 ف-4، 2 ف-3، 2 من فئة الخدمة الميدانية، 4 موظفين فنيين وطنيين و 18 وظيفة من الرتبة المحلية)، إلى جانب التكاليف التشغيلية (767 000 دولار) التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (206 600 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (117 400 دولار)، والنقل البري (32 300 دولار)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (272 700 دولار)، واللوازم الطبية (4 800 دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (133 200 دولار).

99 - ولا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في عام 2024. وطُبق معدل شواغر نسبته 12,5 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، استناداً إلى معدلات الشواغر في آذار/مارس 2023. وطُبق معدل شواغر نسبته صفر في المائة على تقديرات تكاليف الموظفين الفنيين الوطنيين ووظائف الرتبة المحلية، مع مراعاة متوسط معدلات الشواغر الفعلية في عام 2022.

100 - ويعزى النقصان في الاحتياجات لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق نسبة مئوية أقل لتكاليف الموظفين العامة في الوظائف الدولية بلغت 46,2 في المائة مقارنة بنسبة 55,3 في المائة المطبقة في عام 2023؛ (ب) تطبيق معدل شواغر أعلى نسبته 12,5 في المائة على وظائف الموظفين الدوليين، مقارنة بنسبة 5,0 في المائة في عام 2023. ويقابل هذا النقصان جزئياً زيادة في التكاليف التشغيلية، تعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع الاحتياجات منفراد المتعاقدين بغرض تحسين إدارة المعلومات باستخدام الرقمنة والبرامجيات والتراخيص والرسوم؛ (ب) ارتفاع الاحتياجات من خدمات الأمن؛ (ج) الاحتياجات الإضافية من السفر في مهام رسمية، لحضور المؤتمرات والزيارات والاجتماعات الرفيعة المستوى مع النظراء السياسيين خارج منطقة وسط آسيا، وهي مناسبات يُتوقع أن يكون نطاقها أوسع وتواترها أكبر في عام 2024.

الموارد الخارجة عن الميزانية

101 - في عام 2023، يُتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 110 000 دولار لدعم التعاون الإقليمي في وسط آسيا بشأن إدارة المياه العابرة للحدود، ودعم تجمّع القيادات النسائية في وسط آسيا لتوفير قيادة مؤثرة بشأن القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والمرأة والسلام والأمن وتمكين المرأة داخل بلدان المنطقة وفيما بينها. وستُستخدم الموارد الخارجة عن الميزانية أيضاً في تمويل الاجتماع السنوي لنواب وزراء خارجية بلدان وسط آسيا، وكذلك الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية، واجتماع منتدى خبراء وسط آسيا. ومن المقرر عقد العديد من الاجتماعات بأشكال هجينة.

102 - وفي عام 2024، يُتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 110 000 دولار، لمواصلة دعم تجمّع القيادات النسائية في وسط آسيا والاجتماع السنوي لنواب وزراء خارجية وسط آسيا، فضلاً عن الأنشطة المنجزة في إطار مشروع أكاديمية الدبلوماسية الوقائية، واجتماع منتدى خبراء وسط آسيا.

4 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(700 821 3 دولار)

تصدير

أحرز تقدم كبير في عام 2022 في تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002. وقد توسط الممثل الخاص السابق للأمين العام، محمد خاطر صالح النظيف، بصفته رئيساً للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، في اتفاق بين الطرفين بشأن أحد نقاط الخلاف الأربع المعلقة خلال دورة اللجنة المشتركة التي عُقدت في أبوجا يومي 25 و 26 آب/أغسطس 2022. وبالنظر إلى ما أبداه رئيسا الوفدين من نوايا حسنة والتزام قوي، نعتزم مواصلة العمل مع الطرفين في عام 2024 من أجل حل نقاط الخلاف المتبقية. وعلاوة على ذلك، سندفع بجهودنا قدماً نحو الانتهاء من ترسيم الحدود البرية، وتثبيت الأعمدة، فضلاً عن وضع الخرائط النهائية وبيان الحدود.

وستواصل البعثة الدعوة إلى تنفيذ مشاريع بناء الثقة والتنمية عبر الحدود لمساعدة السكان الذين تضرروا من عملية ترسيم الحدود. وسنحشد الدعم من المانحين لتمويل هذه المبادرات. وأعتقد أنه في نهاية المطاف، سيجري تأمين هذه العملية، بما وُظف لها من موارد وطاقات وما عقد عليها من آمال، عن طريق إبرام اتفاق ملزم وبالالتزام والدعم من جانب سكان البلدين.

ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، بما تقدمه من دعم لكفالة التنفيذ الكامل للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في عام 2002، وجهودها في المبادرات العابرة للحدود ومبادرات بناء الثقة، تسهم إسهاماً ملحوظاً في منع نشوب النزاعات على طول حدود البلدين وفي تعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية عموماً.

(توقيع) ليوناردو سانتوس سيماو

رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 103 - تتولى لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة المسؤولية عن تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن النزاع الحدودي والإقليمي القائم بين الكامبيرون ونيجيريا. وتشمل المسؤوليات المنوطة بها تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية ولترسيم الحدود البحرية؛ وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد، وعلى طول الحدود، وفي شبه جزيرة باكاسي؛ ومعالجة أوضاع السكان المتضررين؛ وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.
- 104 - ويستمد فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة ولايته الحالية من تبادل المذكرات التالية بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن: S/2017/78 و S/2017/79، و S/2018/1130 و S/2018/1131، و S/2019/1012 و S/2019/1013، و S/2020/1322 و S/2020/1323، و S/2021/1069 و S/2021/1070، ومؤخراً S/2022/832 و S/2022/833. وهذه الولاية مفتوحة المدة.

برنامج العمل

الهدف

- 105 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو إتمام التنفيذ المنظم والسلمي لحكم محكمة العدل الدولية الصادر في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن ترسيم مسار الحدود البرية والبحرية بين الكامبيرون ونيجيريا.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

- 106 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تيسير التعاون بين الطرفين لحل نقاط الخلاف الثلاث المتبقية بشأن تعليم الحدود البرية؛
- (ب) دعم الطرفين في نصب أعمدة حدودية إضافية على طول الحدود البرية؛
- (ج) إعداد مشاريع الخرائط لتسجيل تعليم الحدود في شكل بياني والسعي إلى أن يتحقق منها خبراء من الطرفين خلال جلسات عمل مشتركة؛
- (د) تنظيم وإدارة اجتماعات لجنة الصياغة لوضع الصيغة النهائية لبيان الحدود عند الانتهاء من رسم الخرائط النهائية؛
- (هـ) الرصد المنتظم لأوضاع السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود وتشجيع المشاريع الإنمائية العابرة للحدود بوصفها تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك دعم سبل العيش، وإمكانية الحصول على مياه الشرب، وبناء القدرات، والطاقة الخضراء، والأمن؛
- (و) مواصلة جهود جمع الأموال في أوساط المانحين الدوليين والشركاء المتعددي الأطراف لتمويل أنشطة تعليم الحدود ومشاريع بناء الثقة للسكان المتضررين من عملية تعليم الحدود؛
- (ز) تعزيز التعاون دون الإقليمي والممارسات الجيدة في إدارة الحدود الدولية عن طريق نشر الدروس المستفادة من اللجنة المختلطة.

- 107 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:
- (أ) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسار الحدود، وكذلك بشأن كيفية التعليم المادي للحدود؛
 - (ب) التعليم المادي للحدود البرية المشتركة بين الكامبيرون ونيجيريا من خلال نصب الأعمدة الحدودية وتثبيتها؛
 - (ج) تسليم الخرائط الجغرافية المكانية النهائية للحدود البرية والبحرية الكاملة؛
 - (د) إصدار بيان حدودي تُقيد فيه الإحداثيات الميدانية للأعمدة المثبتة؛
 - (هـ) تعزيز الدعم لأعمال تعليم الحدود وتحسين الظروف المعيشية للسكان المتضررين؛
 - (و) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة الحدود.
- 108 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تتعاون البعثة مع السلطات الوطنية في الكامبيرون ونيجيريا من أجل حل النزاع على الحدود بين الكامبيرون ونيجيريا من خلال عقد اجتماعات وإجراء عمليات التقييم الميداني ونصب أعمدة حدودية على طول الحدود.
- 109 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تتعاون البعثة مع فريقَي الأمم المتحدة القطريين في الكامبيرون ونيجيريا من أجل وضع تدابير لبناء الثقة بشكل مشترك وفقا لاحتياجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية وضمان تهيئة ظروف مؤاتية لإحلال السلام وتحقيق الأمن والتنمية المستدامة عبر الحدود. ويستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في مقره في داكار، أمانة اللجنة المختلطة. ويقدم المكتب الدعم الإداري واللوجستي إلى اللجنة المختلطة. ويشغل رئيس المكتب منصب رئيس لجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة.
- 110 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) تظل الدولتان الطرفان، الكامبيرون ونيجيريا، ملتزمتين بحكم محكمة العدل الدولية وبخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة المختلطة؛
 - (ب) ستسمح ظروف السلامة والأمن والمناخ بمواصلة العمليات الميدانية دون عوائق؛
 - (ج) سيستمر توفير الموارد الخارجة عن الميزانية، بما فيها التبرعات الإضافية، لعمليات تعليم الحدود ونصب الأعمدة ومبادرات بناء الثقة.
- 111 - وتراعي اللجنة المختلطة المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وتشمل الأمثلة على ذلك استهداف الجماعات النسائية لتنفيذ مشاريع التنمية المجتمعية في مجالات مياه الشرب وبناء القدرات لتوفير فرص العمل ومد المجتمعات المحلية بشبكة الكهرباء. وستواصل اللجنة المختلطة القيام بزيارات ميدانية منتظمة على طول الحدود البرية لتقييم ورصد وكفالة احترام الحقوق القانونية للسكان المتضررين ورفاههم، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب وسائر الفئات الضعيفة.
- أثر الجائحة والدروس المستفادة**
- 112 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 في عام 2022 تأثير ضئيل على تنفيذ الولاية حيث تمكنت البعثة من تنفيذ معظم أنشطتها، بما فيها عمليات التقييم الميداني وأعمال نصب الأعمدة وعقد دورة للجنة المشتركة، بالحضور الشخصي، في ظل الالتزام ببروتوكولات كوفيد-19.

113 - وتواصل البعثة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل وتكييف البرنامج على ضوء جائحة كوفيد-19، بما في ذلك التخطيط المبكر والمسبق وزيادة الدعم الميداني لتعزيز وتقوية المبادرات والأنشطة القائمة.

الأداء البرنامجي في عام 2022

التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن الحدود

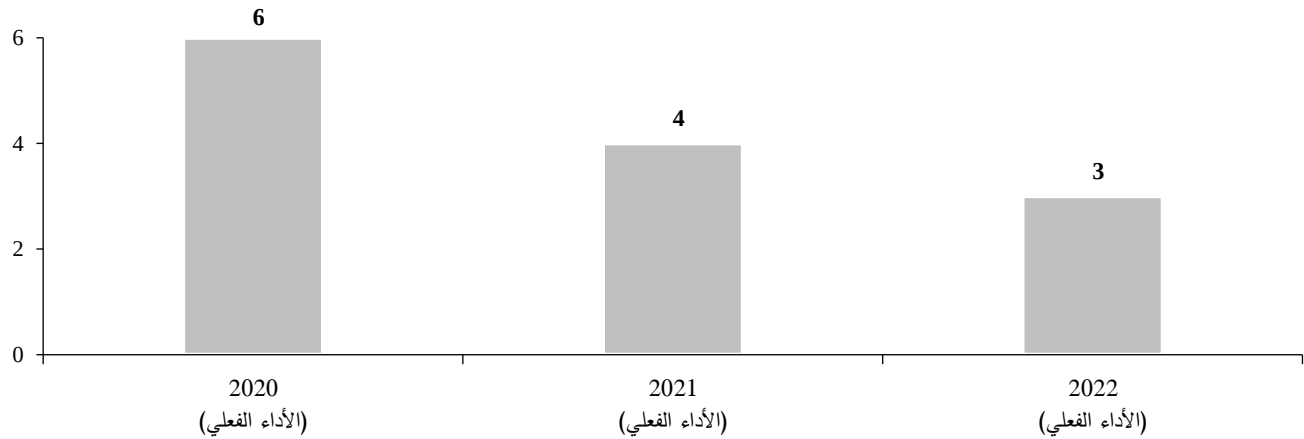
114 - خلال عام 2022، أوفدت اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود، التي ترأسها البعثة، بعثة تقييم ميداني إلى أربع مناطق متنازع عليها على طول الحدود البرية في محاولة للتوفيق بين المواقف المتباينة بشأن نقاط خلاف محددة. وأسفر التقييم عن التوصل إلى اتفاق بشأن نقطة واحدة من نقاط الخلاف الأربع المتبقية. واتفق الطرفان على إحالة نقاط الخلاف الثلاث المتبقية إلى محكمة العدل الدولية لالتماس توضيح بشأن تفسير نص الحكم. وفي هذا الصدد، التزم الطرفان بقبول أي تفسير يصدر عن محكمة العدل الدولية بهذا الشأن وتنفيذه تنفيذا كاملا.

115 - وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت البعثة مع فريقَي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا لتحديد مجالات التعاون بشأن المبادرات المشتركة الرامية إلى مساعدة السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود.

116 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

مقياس الأداء : عدد نقاط الخلاف المتبقية



النتيجة المقررة لعام 2024

التوصل إلى توافق في الآراء بين الكاميرون ونيجيريا

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

117 - أسهم عمل البعثة، منذ إنشائها، في التوصل إلى حل واتفاق بشأن 10 نقاط من أصل 13 نقاط خلاف على طول الحدود البرية بين الكاميرون ونيجيريا. وبالإضافة إلى ذلك، في عام 2022، نُصب 327 من الأعمدة الإضافية، تمثل 74 في المائة من مجموع الحدود المرسومة. ويشكل هذا الإنجاز أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في نصب 2 000 من الأعمدة الحدودية.

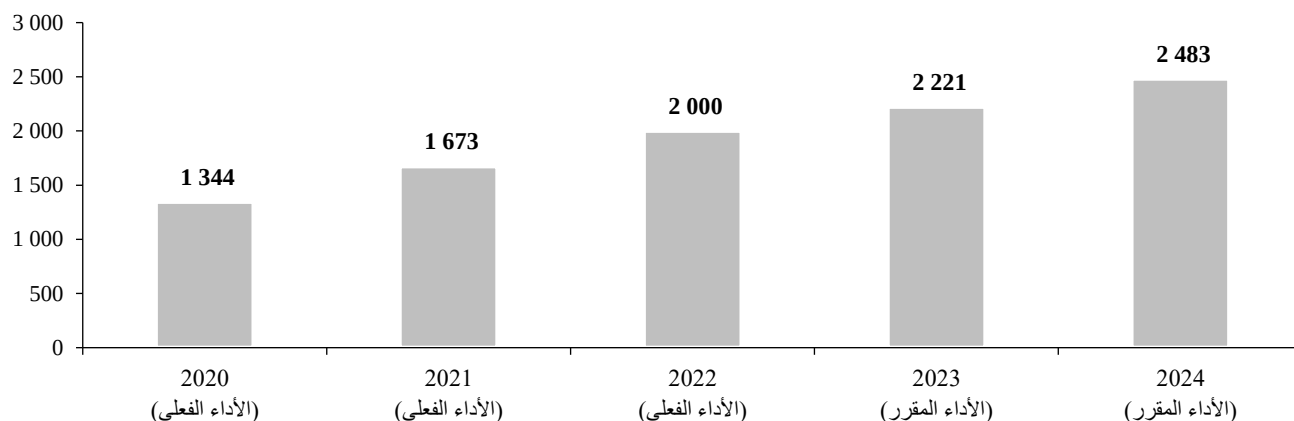
الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

118 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن إشراك قيادة الوفدين في اجتماعات ثنائية وعقد دورة للجنة المختلطة ييسران تسوية مبكرة لنقاط الخلاف بين الطرفين. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستعقد البعثة اجتماعات أكثر انتظاماً للجنة المختلطة وستواصل إشراك القيادة والخبراء التقنيين من الدولتين الطرفين على نحو مكثف لإحراز مزيد من التقدم نحو تسوية نقاط الخلاف الثلاث المتبقية. وستكفل اللجنة المختلطة أيضاً استمرار تنفيذ البروتوكولات الأمنية التي يعتمد عليها الطرفان لإتاحة تعزيز الوصول إلى مواقع العمل من أجل تثبيت الأعمدة.

119 - ويُعرض النّقد المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

مقياس الأداء : عدد الأعمدة المنصوبة (العدد التراكمي)



المنجزات المستهدفة

120 - يعرض الجدول 19 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 19

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024	
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
2	2	2	2	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
2	2	2	2	1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن
2	2	2	2	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
2	2	2	2	2 - جلسات مجلس الأمن
باء - توليد المعارف ونقلها				
7	9	6	9	المواد التقنية (عدد المواد)
1	2	1	2	3 - بيان لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

4 -	تقرير عن اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود	3	2	3	2
5 -	تقرير اللجنة التوجيهية للمشاريع وفريق الرصد التقني	4	3	4	4
	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)	-	3	3	3
6 -	التقييم الميداني بما في ذلك التحقق من صحة البيانات والخرائط	-	1	1	1
7 -	توعية السكان المحليين بما في ذلك رصد رفاه السكان المتضررين على طول الحدود البرية	-	1	1	1
8 -	التقييم الأمني	-	1	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بطريقة سلمية، بما في ذلك المسائل المتصلة بتعليم الحدود والتعاون عبر الحدود؛ وبذل المساعي الحميدة لبناء توافق في الآراء بشأن عملية تعليم الحدود. التشاور والمشورة والدعوة: تقديم المشورة التقنية إلى خبراء من الكاميرون ونيجيريا من أجل تيسير تسوية نقاط الخلاف؛ والدعوة إلى التعاون عبر الحدود وإنجاز مشاريع اجتماعية - اقتصادية يستفيد منها 177 000 من السكان المتضررين من عملية تعليم الحدود؛ وزيادة وعي المجتمعات المحلية المتضررة في المنطقة الحدودية بين الكاميرون ونيجيريا. قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: إنتاج مواد جغرافية مكانية رقمية بشأن ما يُقدر بـ 6 117 من المواقع المتفق عليها التي تبين الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.					
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال					
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إصدار كتيبات ومناشير ومجموعات مواد إعلامية، وعقد مناسبات خاصة للترويج لأنشطة البعثة، وبالأخص عملية تعليم الحدود، ولتعزيز التعريف بها. العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية وإصدار نشرات صحفية ومقابلات مع وسائل الإعلام بشأن أنشطة البعثة. المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: نشر المعلومات المتعلقة بالبعثة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي.					

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 20

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 (الزيادة/النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	الإنفاق	الاعتمادات	
(2)-(3)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	فئة الإنفاق
-	58,8	58,8	70,3	75,3	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(43,1)	1 886,1	1 929,2	1 915,0	1 767,7	تكاليف الأفراد المدنيين
83,5	1 876,8	1 793,3	1 701,5	1 682,0	التكاليف التشغيلية
40,4	3 821,7	3 781,3	3 686,8	3 525,0	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 21
الموارد البشرية

	الموظفون الدوليون																الموظفون الوطنيون				متطوعو الأمم المتحدة		
	و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	م خ م	م خ ع	المجموع الفرعي	م ف و ر م	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	الفرعي	المجموع							
المعتمد لعام 2023	-	-	-	2	6	-	-	1	-	9	-	2	2	-	-	-	11						
المقترح لعام 2024	-	-	-	2	6	-	-	1	-	9	-	2	2	-	-	-	11						
التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-						

121 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للجنة المختلطة في عام 2024 ما قدره 3 821 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي إيفاد مراقب عسكري واحد (58 800 دولار)، والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (1 886 100 دولار) لتسع وظائف دولية (2 ف-5، و 6 ف-4، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفتين وطنيتين (من الرتبة المحلية)، والتكاليف التشغيلية (1 876 800 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (525 700 دولار)، والسفر في مهام رسمية (236 400 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (149 600 دولار)، والنقل البري (53 800 دولار)، والعمليات الجوية (194 100 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (464 200 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (253 000 دولار).

122 - ولا يُقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في عام 2024.

123 - وطُبق معدل شواغر نسبته 3,7 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، استناداً إلى متوسط معدل الشواغر في عام 2022. وطُبق معدل شواغر نسبته صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف من الرتبة المحلية، استناداً إلى معدل شغل الوظائف الفعلي في آذار/مارس 2023.

124 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساساً إلى ارتفاع الاحتياجات في إطار ما يلي: (أ) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق باستبدال المعدات المتقادمة؛ (ب) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى المتصلة بتكاليف المساهمة المقدمة لدار الأمم المتحدة في داکار بكامل طاقتها؛ (ج) السفر في مهام رسمية بسبب دعم أنشطة رسم الخرائط النهائية وتثبيت الأعمدة إلى جانب إيفاد بعثات تقنية مشتركة إلى بوندي. ويقابل هذه الزيادة جزئياً نقصان فيما يلي: (أ) المرافق والبنى التحتية بسبب انخفاض تكاليف المرافق وخدمات الصيانة التي تؤخذ في الاعتبار في المساهمة المقدمة إلى دار الأمم المتحدة؛ (ب) تكاليف الأفراد المدنيين، بسبب انخفاض مضاعف تسوية مقر العمل للسفن وتطبيق نسب مئوية أقل للتكاليف العامة للموظفين الدوليين والوطنيين، استناداً إلى أنماط الإنفاق في عام 2022.

الموارد الخارجة عن الميزانية

125 - في عام 2023، يُتوقع أن تُستخدم موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 1 444 000 دولار لدعم نصب 221 من الأعمدة على طول الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

126 - وفي عام 2024، يُتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 2 294 000 دولار لمواصلة دعم مشروع تثبيت الأعمدة، بهدف نصب 262 عموداً. وستواصل اللجنة المختلطة أنشطة جمع الأموال لتنفيذ المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية لصالح السكان المقيمين في جوار المناطق التي تجري فيها عملية تعليم الحدود.

127 - وتُعزى الزيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية التي يُتوقع استخدامها في عام 2024 مقارنة بعام 2023 إلى ارتفاع عدد الأعمدة المتوقع نصبها في عام 2024.

5 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان

(900 308 11 دولار)

تصدير

لا يزال لبنان في خضم أزمة متعددة الأبعاد تطرح تحديات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية معقدة. وشغور منصب الرئاسة، ومحدودية سلطة حكومة تصريف الأعمال، وتعميق الاستقطاب السياسي، مسائل تحول دون اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن ضرورات الإصلاح العاجلة. وهذا ما يعرض عمل مؤسسات الدولة للخطر، ويقوض تقديم الخدمات، ويفاقم الظروف الإنسانية للاجئين السوريين والفلسطينيين والمجتمعات اللبنانية المضيفة لهم. ويتعرض استقرار البلد للخطر في وقت تعاني فيه المؤسسة الأمنية والمؤسسات الأخرى التابعة للدولة من قيود شديدة على الموارد وانخفاض قيمة رواتب الموظفين.

وسيكون بذل الجهود المستمرة لتشجيع ودعم تعافي لبنان، بما في ذلك من خلال الدعوة إلى انتخاب رئيس وتشكيل حكومة مخولة لتنفيذ إصلاحات شاملة، عاملاً يتحكم بأي حال من الأحوال في تحديد أولويات مكتب المنسقة الخاصة طيلة عام 2024.

ولا تزال المساعي الحميدة للمنسقة الخاصة حاسمة في تسريع إيجاد الزخم السياسي نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والعدالة والمساءلة، وبسط سلطة حكومة لبنان، وضمان إبعاد البلد عن النزاعات الإقليمية. وسيواصل مكتب المنسقة الخاصة الدعوة إلى إجراء إصلاحات شاملة والعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الأخرى لتعبئة المساعدة للمؤسسات الحاكمة في لبنان بما يكفل تلبية احتياجات مواطني البلد.

وسيواصل مكتب المنسقة الخاصة، بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، دعم لبنان في الوفاء بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن 1701 (2006) وتعزيز تنفيذه الكامل. وفي هذا الصدد، سيسعى المكتب إلى تسخير الترسيم التاريخي للحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان.

(توقيع) يوانا فرونييتسكا

منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 128 - منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان هي أرفع مسؤولية في الأمم المتحدة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) وهي ممثلة الأمين العام لدى حكومة لبنان والأحزاب السياسية والأوساط الدبلوماسية في لبنان. وتستمد المنسقة الخاصة ولايتها من قرار مجلس الأمن 1701 (2006)، فضلاً عن المقررات اللاحقة التي اتخذها مجلس الأمن، بما في ذلك S/2007/86 و S/2007/86 و S/PRST/2015/7 و S/PRST/2016/10. وتقدم المنسقة الخاصة التوجيه السياسي وتعزز الانساق في جميع أنشطة المنظمة. ويقود نائب المنسقة الخاصة/المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني، وهو مسؤول عن تخطيط وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية في لبنان.
- 129 - وشدد مجلس الأمن، في قراره 2433 (2018)، على ضرورة تعزيز التعاون بين مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بهدف تحسين فعالية البعثتين وكفاءتهما. وأورد الأمين العام توصياته في هذا الصدد في رسالة إلى المجلس (S/2018/1182) وفي تقريره عن تقييم استمرار أهمية موارد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وخياراتها فيما يتعلق بتحسين الكفاءة والفعالية في العلاقة بين القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان (S/2020/473). وطلب المجلس في قراره 2591 (2021) و 2650 (2022) إلى الأمين العام تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم وفقاً للخطة التفصيلية التي وضعها الأمين العام وحسب الاقتضاء. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء الأثر السلبي الشديد للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية على قدرات القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن، وحث بقوة في قراره 2591 (2021) و 2650 (2022) على مواصلة وزيادة الدعم الدولي للقوات المسلحة اللبنانية ولجميع مؤسسات أمن الدولة في المناطق التي هي في أمس الحاجة إلى هذا الدعم.
- 130 - وتمشياً مع الأولويات التي اعتمدها مجموعة الدعم الدولية للبنان، ومع رؤية الأمين العام بشأن الوقاية، يقوم المكتب بتنظيم عمله استناداً إلى ثلاث ركائز استراتيجية للتدخل هي: (أ) السلام والأمن؛ (ب) الاستقرار؛ (ج) دعم تحقيق الاستقرار والتنمية. وينعكس هذا النهج الذي يشمل "لبنان بأسره" في جميع أطر الأمم المتحدة للاستجابة والتعاون. وفي عام 2022، بدأت الأمم المتحدة العمل بإطارها للتعاون من أجل التنمية المستدامة مع الحكومة اللبنانية، استكمالاً لخطة لبنان للاستجابة للأزمة وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وخطة الاستجابة لحالات الطوارئ.
- 131 - وفي خضم تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية، والجمود السياسي الذي طال أمده والذي أدى إلى تآكل مؤسسات الدولة وحال دون اتخاذ تدابير التعافي والإصلاح التي تمس الحاجة إليها، تستمر الأهمية البالغة للمساعي الحميدة التي تبذلها المنسقة الخاصة والدعم المقدم على نطاق منظومة. ويظل استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة ضرورياً لدعم الجهود اللبنانية والدولية الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006). وداخل أراضي لبنان، فإن الاستمرار في الاحتفاظ بالأفراد المسلحين والأصول والأسلحة من غير ما يتبع لسلطة حكومة لبنان لا يزال يُقوض سلطة الدولة اللبنانية ويُهدد بإشغال فتيل النزاع مجدداً. وتُعرق انتهاكات إسرائيل المتواصلة لسيادة لبنان برأ وجواً الجهود الم بذولة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بين الطرفين. وتتعاظم تلك التحديات في سياق إقليمي يتسم بالتقلب ويطرح المزيد من مخاطر التصعيد وامتداد التداعيات إلى لبنان.

برنامج العمل

الهدف

132 - الهدف الذي تسهم هذه البعثة في تحقيقه هو منع نشوب نزاعات بين إسرائيل ولبنان والتخفيف من حدتها عملاً بالوقف الحالي للأعمال العدائية وسعيًا إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف، وبسط سلطة الدولة وتوطيدها بما يدعم سلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

133 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) بذل مساعيها الحميدة لدى الطرفين سعيًا لتوفير فرص بناء الثقة، ونزع فتيل التوترات من خلال الدبلوماسية المكوكة، ومعالجة انتهاكات القرار 1701 (2006) قبل أن تتصاعد إلى نزاعات؛
- (ب) مواصلة الجهود، عن طريق تسخير ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، للمساعدة في حل الالتزامات المعلقة لكلا الطرفين بموجب القرار 1701 (2006) من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل للنزاع. وسينجز هذا العمل بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبالتعاون مع سلطات الدولة اللبنانية المعنية، بما فيها الجيش اللبناني، وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن؛
- (ج) دعوة القيادة السياسية في لبنان إلى كفالة عمل مؤسسات الدولة دون انقطاع، ولا سيما وضع السياسات وصنع القرار في مجلس الوزراء والبرلمان على نحو فعال وشفاف وخاضع للمساءلة؛
- (د)حث الحكومة اللبنانية على اعتماد برنامج عادل لتحقيق الاستقرار والإصلاح الاقتصادي الكلي يعالج الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة، بما يتماشى مع الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب اتفاق مستوى الخبراء في نيسان/أبريل 2022 مع صندوق النقد الدولي وأي برنامج مستقبلي لصندوق النقد الدولي، وكذلك إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار لعام 2021. واستكمالاً لذلك، ستواصل المنسقة الخاصة الدعوة إلى اتخاذ تدابير الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، واستقلال النظام القضائي، والشفافية والمساءلة، وزيادة فعالية وكفاءة تقديم الخدمات العامة في جميع أنحاء البلد. وسيقوم مكتب المنسقة الخاصة بتعبئة الدعم الدولي العاجل لمؤسسات أمن الدولة عملاً بالقرار 2650 (2022)، ومن منظور أوسع، لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتزايدة للبنان. وسينفذ هذا العمل المشترك بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري، وبالتعاون مع سلطات الدولة اللبنانية المعنية والمجتمع المدني، وبالشراكة مع البلدان المانحة الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية وأعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان.

134 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) الوفاء بالالتزامات الأطراف في الوقف الحالي للأعمال العدائية؛
- (ب) تهيئة بيئة مؤاتية للحوار بهدف معالجة الالتزامات الواقعة بموجب القرار 1701 (2006) التي لا تزال دون تنفيذ، وذلك سعيًا للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف؛
- (ج) قيام القيادة السياسية في لبنان بإنشاء مؤسسات دولة قادرة على إجراء إصلاحات هيكلية شاملة من أجل وضع البلد على مسار التعافي وممارسة سلطة فعلية على جميع الأراضي اللبنانية وفقاً لأحكام القرار 1701 (2006).

135 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تتسق البعثة مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتعبئة الدعم لاستقرار لبنان وسيادته. وتجتمع البعثة مع أعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان لتنسيق الرسائل وجهود الدعوة مع القيادة السياسية اللبنانية. وستواصل المنسقة الخاصة إشراك أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي كجزء من ولايتها المتعلقة بالمساعي الحميدة، للمساعدة في بناء الثقة ونزع فتيل التوترات، وتعبئة أوسع دعم ممكن لاستقرار لبنان.

136 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، تتعاون البعثة تعاوناً وثيقاً مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تنفيذ القرار 1701 (2006). وتواصل البعثتان تعميق التعاون والعمل المشترك مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين للحفاظ على وقف الأعمال العدائية وتعزيز القطاع الأمني وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية. وتقدم القوة المؤقتة الدعم إلى المكتب في مجالات الشؤون المالية والمشتريات والهندسة والاتصالات والخدمات الطبية والنقل واللوجستيات بموجب مذكرة تفاهم مبرمة بين القوة والمكتب. ويستفيد المكتب أيضاً من وجود كيانات الأمم المتحدة الأخرى في البلد، بحيث تتضافر جميع أدوات الأمم المتحدة السياسية والأمنية والإنمائية لدعم استقرار لبنان.

137 - ولزيادة تكامل أنشطة الأمم المتحدة في لبنان، تساهم البعثة في إعداد التحليل القطري المشترك للفريق القطري بشأن القضايا الرئيسية مثل السلام والحوكمة، وعدم الاستقرار السياسي، والديناميات الإقليمية، والآثار الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة التوترات داخل الطوائف وفيما بينها، وتقليص الحيز المدني. وتساهم البعثة في مكونات إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة فيما يتصل منها بولاية المكتب مثل الانتخابات، ودعم وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الأمن، والمرأة والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، ومنع التطرف العنيف، وخطاب الكراهية. ويقود مكتب المنسقة الخاصة فريق نتائج السلام التابع لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، والأفرقة العاملة المتكاملة التابعة للفريق القطري والمعنية بحقوق الإنسان والمسائل الجنسانية والانتخابات. والبعثة عضو أيضاً في فرقة العمل المعنية بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والمسؤولة عن تعزيز التكامل في جميع تدخلات الأمم المتحدة.

138 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) ستستمر التحديات التي تواجه توافق الآراء الدولي بشأن لبنان، مع أن هذا التوافق قائم؛
- (ب) قد يعوق الجمود السياسي اتخاذ القرارات الفعالة ويقوض تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية مجدية، ويحول دون إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي على حساب التعافي المستدام والشامل للبلد؛
- (ج) سيستمر تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتداعياتها الإنسانية في التأثير على لبنان وسيطلب ذلك برنامجاً متعدد السنوات للتعافي والإصلاح؛
- (د) أدت الأزمة الاقتصادية والمالية التي طال أمدها في لبنان إلى تآكل مؤسسات الدولة، مما قلل من قدرتها على توفير الخدمات العامة الأساسية وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وسيظل استمرار ارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة، والبطالة التي طال أمدها، وتزايد الفقر، والتحديات الإنسانية مصادر لعدم الاستقرار والاضطرابات الاجتماعية؛
- (هـ) سيستمر تأثر الأمن والاستقرار الداخليين للبنان بالبيئة الإقليمية المتوترة والمتقلبة؛
- (و) سيظل استمرار وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين والسوريين في البلد عاملاً يؤخذ في الحسبان؛
- (ز) سيبقى وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل سارياً، مما قد يتيح إحراز تقدم بما يتوافق مع القرار 1701 (2006)، ومواصلة جهود بناء الثقة عقب ترسيم الحدود البحرية؛

- (ح) سيستمر الطرفان في ارتكاب انتهاكات للقرار 1701 (2006) وستستمر التوترات، بما في ذلك بشأن شيوع الأسلحة وانتشارها في لبنان خارج نطاق سلطة الدولة، فضلاً عن انتهاك سيادة لبنان وسلامة أراضيها؛
- (ط) سيستمر تأثير تعزيز بسط سلطة الدولة جنوب نهر الليطاني وعلى طول الحدود بمتطلبات النظام العام في الأماكن الأخرى من البلد، وبأوضاع ميزانية المؤسسات الأمنية التابعة للدولة.

139 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني ومنظور المرأة والسلام والأمن في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وبالنظر إلى أن النساء لا يشغلن حالياً إلا 8 مقاعد برلمانية من أصل 128 مقعداً (6,4 في المائة) وحقيبة وزارية واحدة، تعمل البعثة على تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في الحياة السياسية من خلال مجموعة من المبادرات التي تشمل وضع مقترحات للحصص الجنسانية، والدعم المستهدف للمرشحات الانتخابيات، والحملات بشأن ممارسات التصويت وبناء التحالفات من أجل الإصلاح الانتخابي، وهي مبادرات نشأت في سياق الانتخابات البرلمانية لعام 2022 بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وستستمر خلال الانتخابات البلدية في أيار/مايو 2023. وأنشأت البعثة شبكة نشطة من البرلمانيات والإعلاميين البارزين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز تمكين المرأة. وللنهوض بالخطوة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، سيعمل المكتب على توسيع مشاركته مع مجموعات الشباب من خلال منصات مختلفة ومواصلة الدعوة من أجل تمكين الشباب وإدماجهم في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار.

أثر الجائحة والدروس المستفادة

- 140 - كان لاستمرار جائحة كوفيد-19 حتى عام 2022 أثر على تنفيذ الولايات من خلال تقييد دور المساعي الحميدة للمنسقة الخاصة في النهوض بأهداف القرار 1701 (2006). وواجهت منظومة الأمم المتحدة تحديات في تلبية الاحتياجات الوطنية ومعالجة الثغرات الحرجة بسبب جائحة فيروس كورونا وأثرها المدمر على المجتمع والرعاية الصحية والاقتصاد. وفي إسرائيل، ظلت بروتوكولات كوفيد-19 الصارمة وقيود السفر ذات الصلة، وداخل لبنان، ظل تقليص عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي مع المحاورين الخارجيين وكذلك بين فريق الأمم المتحدة القطري، مصدراً للتحديات على وجه الخصوص خلال النصف الأول من عام 2022. وعملت قيادة البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري لتحديد فرص العمل المشترك مع التركيز بشكل خاص على تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإدماج الإعاقة، وحقوق الإنسان، ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب.
- 141 - وتواصل البعثة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل البرنامج وتكييفه على ضوء جائحة كوفيد-19. واتخذت البعثة تدابير احترازية قوية لتجنب المزيد من حالات العدوى بفيروس كوفيد-19 في صفوف موظفي الأمم المتحدة.

الأداء البرنامجي في عام 2022

تعزيز الظروف اللازمة للمضي في بسط سلطة الدولة وتوطيدها

- 142 - في عام 2022، قادت المنسقة الخاصة مجموعة من المبادرات التي ساهمت في إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها في أيار/مايو 2022. وشملت هذه المبادرات جهود الدعوة السياسية؛ والتواصل مع المجتمع المدني والقيادات الدينية وصناع الرأي؛ والاستفادة من مجموعة الدعم الدولية للبنان ومنندى الانتخابات (منصة لأصحاب المصلحة على مستوى السفراء برئاسة مشتركة مع وزير الداخلية)؛ والعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم الدعم التقني للانتخابات. وتواصلت البعثة مع الأحزاب السياسية والجمهور للنهوض بمشاركة المرأة في الانتخابات وتمثيلها في مناصب صنع القرار، وحشدت عضوات البرلمان في منصة لتمكين المرأة، ودعت إلى تنفيذ خطة العمل الوطنية للبنان بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

- 143 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 22).

الجدول 22
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
موافقة الأحزاب السياسية على المبادرة التي تقودها فرنسا، مع انتظار التنفيذ	اتفاق الأحزاب السياسية على برنامج إصلاح شامل من أجل اختتام المفاوضات بنجاح مع صندوق النقد الدولي	إجراء الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو
تأخر الحكومة في إعداد ميزانية عام 2021	اعتماد ميزانية الدولة لعام 2022	
تعثّر المناقشات مع صندوق النقد الدولي بسبب استقالة الحكومة	إحالة ميزانية الدولة لعام 2022 من مجلس الوزراء إلى البرلمان	
بدء المناقشات بشأن الإصلاح الانتخابي	تقديم دعم ناجح للسلطات اللبنانية في التخطيط لانتخابات عام 2022 والتحضير لها	
اعتماد تشريع ينشئ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد		

النتائج المقررة لعام 2024

النتيجة 1: دعم الإصلاح المؤسسي والعملية الديمقراطية بعد الانتخابات، وتنفيذ خطة الإصلاح المالي والاقتصادي

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

- 144 - في عام 2022، ساهم عمل البعثة في دعم العملية الديمقراطية، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في إجراء الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو 2022. ومع ذلك، حال الخلاف السياسي دون انتخاب رئيس جديد في الموعد بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون التي استمرت 6 سنوات في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022. ومع شغور منصب الرئاسة، ومحدودية السلطة الدستورية لحكومة تصريف الأعمال، طبع الجمود اتخاذ إجراءات حاسمة للشروع في الإصلاحات الضرورية.
- 145 - وفي عام 2024، سيُشجع مكتب المنسقة الخاصة عمل مؤسسات الدولة دون انقطاع، ولا سيما وضع السياسات وصنع القرار في مجلس الوزراء والبرلمان على نحو فعال وشفاف وخاضع للمساءلة. وستواصل البعثة، مع شركائها، دعم تعافي لبنان من خلال تدخلات محددة الهدف، بما فيها الحفاظ على عمل مؤسسات الدولة وتمكينها من تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الشاملة، تشمل تنفيذ برنامج لصندوق النقد الدولي واعتماد الإصلاحات المالية وإصلاحات الاقتصاد الكلي اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولتتمكن لبنان من استعادة إمكانية الوصول إلى فرص التمويل الدولية. وستكون هذه شروطاً حاسمة لكي يفي لبنان بالتزاماته وتعهدهاته بالكامل بموجب قرار مجلس الأمن 1701 (2006). وسيعمل مكتب المنسقة الخاصة، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري ومجموعة الدعم الدولية للبنان، على الدعوة إلى تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة، وتعزيز استقلال القضاء وفعاليته؛ وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد؛ وتفعيل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ وتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.
- 146 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 23).

الجدول 23
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
بدء مناقشات في البرلمان بشأن قانون جديد للانتخابات	اعتماد قانون الانتخابات المنقح	إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها وفقا لقانون الانتخابات الجديد	متابعة تنفيذ خطة الإصلاح بما يتماشى مع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي	متابعة تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي مزيد من المساعدات الدولية للبنان
		وصول الانتخابات الرئاسية إلى طريق مسدود بسبب خلافات بين الأحزاب السياسية	عمل مؤسسات الدولة الفعالة والشفافة والخاضعة للمساءلة دون انقطاع	زيادة تواصل المؤسسات الحاكمة مع المجتمع المدني ومجموعات النساء والشباب لاستعادة الثقة
		الحكومة وصندوق النقد الدولي يتوصلان إلى اتفاق على مستوى الخبراء فيما يتعلق ببرنامج لصندوق النقد الدولي		

النتيجة 2: تيسير زيادة الدعم الدولي للمؤسسات الأمنية التابعة للدولة من خلال التعجيل بتقديم المساعدة في المجالات المطلوبة الأكثر إلحاحا

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

147 - في عام 2022، وللتخفيف من تأثير الأزمة الاقتصادية على الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، يسر مكتب المنسقة الخاصة بإنشاء آلية للأمم المتحدة ممولة من الجهات المانحة لتقديم تحويلات مالية إلى أفراد الجيش اللبناني وأفراد قوى الأمن الداخلي في إطار الدعم الطارئ. وهذه الآلية، التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستيسر برنامج دعم سبل العيش لأفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بما يتماشى مع الفقرة 10 من قرار مجلس الأمن 2650 (2022) وسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

148 - وبالنسبة لعام 2024، وأخذا في الاعتبار ما يتجاوز المساعدة المالية الفورية لأفراد الأمن، ومع مراعاة الوضع الاقتصادي، سيوجه مكتب المنسقة الخاصة تركيزا متجددا إلى تطوير القدرات الشاملة للجيش اللبناني كعنصر أساسي لدعم التقدم نحو وقف دائم لإطلاق النار. وتحقيقا لهذه الغاية، سيشجع مكتب المنسقة الخاصة تقديم مساعدة دولية إضافية وعاجلة إلى الجيش اللبناني، بما في ذلك لتلبية احتياجاته اللوجستية اليومية، والحفاظ على قدراته في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الحدود وقدراته البحرية، بما يتماشى مع القرار 2650 (2022).

الدروس المستفادة والتغييرات المقررة

149 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن التأثير غير المقصود لهذه المبادرة كان التحول عن تقديم الدعم الدولي لتنمية قدرات الجيش اللبناني الأوسع نطاقا، حيث تركزت أموال المانحين المحدودة على المساعدة المالية الفورية لأفراد الأمن. وفي سياق تطبيق

هذا الدرس، ستواصل البعثة العمل بطريقة منسقة مع المؤسسات الأمنية والجهات المانحة لتوقع أوجه القصور وتوجيه الدعم الدولي نحو تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمؤسسات الأمنية اللبنانية، دون إغفال تنمية القدرات الأوسع نطاقاً للجيش اللبناني.

150 - يُعرض النقص المتوقع صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 24).

الجدول 24
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
-	-	وضع مكتب المنسقة الخاصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية للتحويلات النقدية لتقديم المساعدة الطارئة للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بما يتوافق مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان	مواصلة تقديم الدعم للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان	تقديم الدعم للمضي بتعزيز قدرات مؤسسات الأمن التابعة للدولة، بما يتجاوز المساعدة الطارئة

المنجزات المستهدفة

151 - يعرض الجدول 25 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 25

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	3	3	
1 - تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006)	3	3	3	3	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	3	3	3	
2 - جلسات مجلس الأمن	3	3	3	3	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية					
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة دعماً لمنع نشوب النزاعات وبسط سلطة الدولة وتوطيدها؛ وبذل المساعي الحميدة بشأن الانتخابات والسلام والاستقرار، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية؛ والعمل المكثف مع الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، وكذلك مع أوساط المانحين، لتيسير استمرار تقديم المساعدة إلى قوات الأمن؛ واتخاذ تدابير لبناء الثقة بين إسرائيل ولبنان، في مسائل منها الحدود البحرية.					

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع المحاورين اللبنانيين والإسرائيليين بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006)؛ ومشاورات مع مجموعة الدعم الدولية للبنان والجهات المعنية الأخرى من المنطقة بشأن ضمان استقرار لبنان؛ ومشاورات بشأن خطة الإصلاح في مجالي الاقتصاد والحوكمة وبشأن أولويات التنمية؛ وتقديم المشورة بشأن مساءلة الحكومة، وصياغة سياسات الحوكمة، وإصلاحات الإدارة العمومية؛ والقيام بأنشطة دعوية لدى الشركاء الدوليين لدعم جهود لبنان في بسط سلطة الدولة، بما في ذلك تعزيز أجهزة أمن الدولة؛ وإجراء مشاورات بشأن الإدارة المتكاملة للحدود الفاصلة بين لبنان والجمهورية العربية السورية؛ والقيام بأنشطة دعوية بشأن معايير حقوق الإنسان الأساسية وتدابير الحماية التي يمكن أن يكون لها تأثير في الأمن والاستقرار على المدى الطويل، وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان في لبنان؛ والقيام بأنشطة دعوية بشأن مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية ووجود تمثيل لهم فيها؛ والقيام بأنشطة دعوية لدى الشركاء الدوليين لدعم لبنان في أن يستمر المانحون في التعامل معه ورصد الموارد له في الوقت الذي يستجيب فيه لبنان لمتطلبات وجود اللاجئين الفلسطينيين والسوريين على أرضيه، مع مراعاة احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: القيام بأنشطة توعية لدعم تنفيذ القرار 1701 (2006) والأولويات الرئيسية الأخرى المتصلة بخطة لبنان المتعلقة بالسلام المستدام والتنمية وحقوق الإنسان؛ والاضطلاع بأنشطة لتعزيز العلاقة مع الشركاء وأصحاب المصلحة اللبنانيين الرئيسيين؛ والعمل مع الشباب، بمن فيهم طلاب الجامعات، ودعم تمكين المرأة وتمثيلها، ولا سيما في الانتخابات البرلمانية؛ والقيام بأنشطة توعية من خلال مناسبات خاصة من قبيل يوم الأمم المتحدة واليوم العالمي للمرأة للتواصل بشكل أكثر فعالية مع أصحاب المصلحة المحليين بهدف نشر معرفة أوسع بالعمل الجاري من خلال المواد الإعلامية الخاصة بمكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان وأنشطة التوعية المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الترويج لأولويات منظومة الأمم المتحدة من قبيل أهداف التنمية المستدامة.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات صحفية، وإصدار بيانات صحفية، وتقديم إحاطات بشأن المعلومات الأساسية، وإجراء مقابلات، ونشر مقالات رأي والقيام بغير ذلك من أشكال التعامل مع وسائط الإعلام من أجل التواصل بشكل استراتيجي بشأن تنفيذ القرار 1701 (2006)؛ وإصدار البيانات الصحفية لمجموعة الدعم الدولية للبنان فيما يتعلق بصون أمن لبنان واستقراره وسيادته وتنفيذ القرار 1701 (2006).

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تعميق الفهم والدعم على الصعيدين المحلي والوطني لمهمة مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان ودعمه لتنفيذ القرار 1701 (2006)، باستخدام الموقع الشبكي أو وسائل التواصل الاجتماعي.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 26

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/النقصان	الاحتياجات	الاعتمادات	الإنفاق	الاعتمادات	الإنفاق
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
-	-	-	-	-	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
1 130,3	9 992,1	8 861,8	9 154,1	8 220,1	تكاليف الأفراد المدنيين
(4,5)	1 316,8	1 321,3	1 121,6	1 338,3	التكاليف التشغيلية
1 125,8	11 308,9	10 183,1	10 275,7	9 558,4	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 27
الموارد البشرية

و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	م خ	ع خ	الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			متطوعو الأمم المتحدة		
									المجموع	م ف و ر م	الفرعي	المجموع	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	الفرعي	المجموع
المعتمد لعام 2023	1	01	—	1	2	6	1	—	6	—	18	5	60	65	—	—	83
المقترح لعام 2024	1	01	—	1	2	6	1	—	6	—	18	5	60	65	—	—	83
التغير	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

(أ) وظيفة ممولة بنسبة 50 في المائة ويتم تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

152 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024 للمكتب 11 308 900 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي المرتبات وتكاليف الموظفين العامة (9 992 100 دولار) اللازمة لما عدده 18 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 1 أمين عام مساعد، 1 مد-1، 2 ف-5، 6 ف-4، 1 ف-3، 6 من فئة الخدمة الميدانية)، و 65 وظيفة وطنية (5 موظفين فنيين وطنيين، 60 من الرتبة المحلية)، وستغطي كذلك التكاليف التشغيلية (1 316 800 دولار) التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (12 300 دولار)، والسفر في مهام رسمية (164 500 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (719 500 دولار)، والنقل البري (73 900 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (235 800 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (110 800 دولار).

153 - ولا يقترح إجراء أي تغيير في عدد ورتب الوظائف في عام 2024.

154 - وطُبق معدل شواغر قدره 5,6 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، وطُبق معدل شواغر قدره صفر في المائة على التقديرات المتعلقة بوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين، وطُبق معدل شواغر قدره 6,7 في المائة على التقديرات المتعلقة بوظائف الرتبة المحلية، وذلك كله استناداً إلى معدلات الشواغر الفعلية في آذار/مارس 2023.

155 - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2024 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023 إلى زيادة الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين نتيجة لزيادة مضاعف تسوية مقر العمل في لبنان وتطبيق آخر جداول مرتبات الموظفين الوطنيين الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وهذه الزيادة يقابلها جزئياً انخفاض في التكاليف التشغيلية تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى يعزى إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة والخدمات الطبية بسبب توافر مخزون كاف جرى اقتناؤه خلال الفترات السابقة.

6 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

(500 410 8 دولار)

تصدير

في عام 2024، سيعزز مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تعاونه في مجال السلام والأمن مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بسبل منها إطلاق مبادرات مشتركة للإنذار المبكر والمسااعي الحميدة، وسيقوم بتعبئة منظومة الأمم المتحدة لدعم قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودولها الأعضاء في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها والحفاظ على السلام. وسيشجع المكتب مساهمة المجتمع المدني في السلام والأمن، بسبل منها بناء قدرات التحالف الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات، وشبكة الوسيطات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والتحالف من أجل الشباب والسلام والأمن في وسط أفريقيا.

وسيعمل المكتب أيضا مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودولها الأعضاء لمنع العنف الطائفي ولمكافحة خطاب الكراهية، بسبل منها ممارسة الدعوة ودعم اعتماد وتنفيذ الأنظمة والاستراتيجيات، مع تقديم إسهام مجدٍ من المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومع مشاركة النساء والشباب بصورة ملائمة.

وستواصل البعثة العمل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لدعم الجهود المشتركة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف التصدي لتحديات السلام والأمن عبر الإقليمية التي تواجه وسط وغرب أفريقيا، لا سيما في مجالات الأمن البحري ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وسيحرص المكتب، لدى اضطلاع بولايته، على تعميم مراعاة المنظور الجنساني واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، والحد من بصمته الكربونية، والإسهام في مكافحة تغير المناخ وما يخلفه من آثار على السلام والأمن.

(توقيع) عبدو أباري

الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا

ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

156 - يتولى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (المكتب) المسؤولية عن منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في وسط أفريقيا. وقد حُدِّت ولاية المكتب من خلال تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2009/697 و S/2010/457). ومن خلال تبادل آخر للرسائل (S/2021/719 و S/2021/720)، مُدِّت الولاية حتى 31 آب/أغسطس 2024.

157 - وتحدد الولاية الحالية أربعة أهداف للمكتب، هي: (أ) رصد التطورات السياسية والأمنية في وسط أفريقيا والقيام بالمساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام لمنع نشوب النزاعات وحلها، والمساعدة في الحفاظ على السلام، وتقديم المشورة للأمين العام وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة بشأن المسائل المتعلقة بالحفاظ على السلام في وسط أفريقيا؛ (ب) تعزيز القدرات دون الإقليمية لمنع نشوب النزاعات والوساطة في بلدان المنطقة دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حقوق الإنسان والأبعاد الجنسانية؛ (ج) دعم وتعزيز جهود الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، فضلا عن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك من منظور حقوق الإنسان ومن المنظور الجنساني؛ (د) تعزيز الاتساق والتنسيق في أعمال الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية في مجالي السلام والأمن. كما سيواصل المكتب استضافة أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة للتصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة وتأثيره، ودعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وخطة العمل الإقليمية بشأن مكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

برنامج العمل

الهدف

158 - الهدف الذي تُسهم هذه البعثة في تحقيقه هو منع نشوب النزاعات وتوطيد السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

159 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) الاضطلاع بأنشطة المساعي الحميدة لمساعدة البلدان على منع وقوع الأزمات السياسية والعنف المتصل بالانتخابات وعلى التسوية السلمية للنزاعات والأزمات الناشئة عن العمليات السياسية والانتخابية، وتشجيع إجراء انتخابات شاملة وسلمية وذات مصداقية؛
- (ب) بناء القدرات الإقليمية والوطنية لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، بسبل منها توفير الدعم للمؤسسات ومنابر الحوار السياسي الوطنية حيثما وُجدت. وفي الحالات التي لا توجد فيها هذه المؤسسات والمنابر، ستقوم البعثة بالدعوة إلى إنشائها وتعبئة كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الشركاء لدعم تفعيلها؛
- (ج) الاستفادة من شراكاتها مع المنظمات دون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة والإنذار المبكر، بما في ذلك تعزيز

مشاركة النساء والشباب وغيرهم من الجهات الفاعلة في استراتيجيات بناء السلام والحفاظ على السلام ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ على السلام والأمن؛

(د) التصدي لتحديات السلام والأمن عبر الإقليمية (ديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة)، بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة في وسط وغرب أفريقيا. ومواصلة دعم اتباع نهج عبر إقليمي لمعالجة الأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد وتحسين التنسيق الإقليمي بشأن الآليات المعنية بالأمن البحري في خليج غينيا؛

(هـ) مواصلة شراكاتها مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن وضع وتنفيذ استراتيجية إقليمية ضد خطاب الكراهية؛

(و) إجراء تحليل منتظم لعلامات الإنذار المبكر بغية توجيه جهود الدبلوماسية الوقائية والمسااعي الحميدة، وتسليط الضوء على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في وسط أفريقيا، وتعبئة الدعم للدبلوماسية الوقائية، وذلك بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة وأشكال التمثيل الإقليمي لكيانات الأمم المتحدة؛

(ز) تعزيز اتساق عمل الأمم المتحدة بشأن قضايا السلام والأمن في وسط أفريقيا من خلال إجراء مشاورات منتظمة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في المنطقة دون الإقليمية، وتنسيق جهود كيانات الأمم المتحدة الموجهة نحو تنفيذ الإطار الإقليمي لمنع نشوب النزاعات، ودعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في اعتماد و/أو تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق السلام المستدام تتماشى مع الإطار؛

(ح) كفالة عقد اجتماعات وزارية منتظمة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، باعتبارها منبرا لبناء الثقة بين الدول الأعضاء يهدف إلى مناقشة التهديدات والتحديات التي تواجه السلام والأمن الإقليميين، ولا سيما إلى منع أو معالجة النزاعات والأزمات التي قد تؤدي إلى نشوء توترات بين الدول أو تقاطعها أو التي قد تمتد إلى خارج الحدود الوطنية.

160 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) إجراء عمليات انتخابية سلمية في المنطقة دون الإقليمية، مع وجود آليات وقائية لمنع وقوع العنف المحتمل المتصل بالانتخابات؛

(ب) منع وقوع العنف المتصل بالانتخابات أو التخفيف من حدته وبدء أو مواصلة عمليات الحوار السياسي بمساعدة بعثات مشتركة للإنذار المبكر والمسااعي الحميدة يوفدها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى البلدان التي تُجري انتخابات أو تواجه أزمة سياسية؛

(ج) إحراز الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقدما نحو اعتماد إطار إقليمي للحوكمة في وسط أفريقيا؛

(د) عقد اجتماعات وزارية ناجحة للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا وقيام مكتب اللجنة بزيارتين ميدانيتين إلى بلدان مختارة بشأن قضايا الساعة المتصلة بالسلام والأمن الإقليميين في وسط أفريقيا؛

(هـ) إيجاد فهم مشترك للتحديات والأولويات الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن فيما بين كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، ومراعاة الدوافع المستجدة للنزاعات، بما في ذلك تغير المناخ؛

(و) تعزيز تنسيق جهود الأمم المتحدة الرامية إلى دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن السلام والأمن والحوكمة؛

(ز) اعتماد و/أو تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق السلام المستدام تتماشى مع الإطار الإقليمي لمنع نشوب النزاعات في ثلاثة بلدان على الأقل؛

- (ح) تحسين التنسيق عبر الإقليمي بين وسط وغرب أفريقيا بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، وبشأن ديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة، والأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد.
- 161 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تُجري البعثة تحليلات وأنشطة مشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن تحديات السلام والأمن عبر الإقليمية. ويجري الاضطلاع بأنشطة تحليل علامات الإنذار المبكر وبالمساعي الحميدة، بالاشتراك أو بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قدر الإمكان.
- 162 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، تواصل البعثة عقد اجتماعات منتظمة لكيانات الأمم المتحدة الموجودة في وسط أفريقيا من أجل التوصل إلى فهم مشترك للتحديات الرئيسية التي تواجه السلام والأمن في وسط أفريقيا ومن أجل بناء أو تعزيز أوجه التآزر في عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الإطار الإقليمي لمنع نشوب النزاعات. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتحديات العابرة الحدود والتحديات عبر الإقليمية التي تواجه السلام والأمن، وذلك لتجنب الازدواجية وضمان الاتساق في أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. وتنفذ أنشطة الإنذار المبكر والمساعي الحميدة الخاصة بكل بلد بالتنسيق الوثيق مع مكاتب المنسقين المقيمين المعنيين.
- 163 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) أن يصبح الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مفعلاً بالكامل، مع إنشاء جميع المؤسسات والآليات المعنية بالسلام والأمن وتزويدها بالموارد الكافية لعملها. ومواصلة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعاونهما ومشاورتهما المنتظمة أو تعزيزهما لذلك، واعتمادهما وتنفيذهما لخطة عمل مشتركة، في إطار منكرة تفاهم جديدة مبرمة بين المفوضية والأمم المتحدة بشأن قضايا السلام والأمن؛
- (ب) مواصلة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التزامها بإنشاء إطار إقليمي للحوكمة، والعمل بصدق من أجل اعتماد وتنفيذ معايير وآليات إقليمية للحوكمة، والتماس أو قبول الدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، تحقيقاً لهذه الغاية؛
- (ج) بقاء المشهد السياسي مستقظاً في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، في ضوء تنامي المطالب على فتح الحيز السياسي وتحسين الأطر الانتخابية، مما يزيد من مخاطر العنف أو النزاع السياسي مع استمرار انعدام الثقة في المؤسسات العامة، الأمر الذي يدفع بعض أصحاب المصلحة إلى المطالبة بمنابر محايدة لمناقشة الإصلاحات السياسية والانتخابية والمؤسسية الرئيسية؛
- (د) تنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها في بلدان المنطقة وفقاً للأطر الزمنية الدستورية والقانونية، وقبول البلدان المعنية بذل مساع سياسية من جانب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمنع وقوع أعمال عنف متصلة بالانتخابات ولتسوية الأزمات المتصلة بالانتخابات؛
- (هـ) نشوب توترات أو استمرارها أو تصاعدها بين عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية بشأن مسائل الأمن عبر الحدود، مما يستدعي تعزيز دور المؤسسات والآليات الإقليمية، الذي تقبله الدول المعنية ويدعمه الشركاء الدوليون، لتهدئة التوترات وبناء الثقة وتسوية النزاعات سلمياً؛

(و) إبداء مفوضية الجماعة الاقتصادية والدول الأعضاء في الجماعة التزاما حقيقيا بإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك التحالف الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا والمنظمات النسائية والشبابية، في أنشطة الجماعة الاقتصادية في مجال السلام والأمن، بما في ذلك الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وصنع السلام. وعمل التحالف بكامل طاقته، بموارد بشرية كافية، وبدعم من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية وشركائها؛

(ز) اعتماد الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أنظمة إقليمية بشأن الرعي والترحال الرعوي في وسط أفريقيا وشروعها في تنفيذها، وتقديمها الدعم للآليات الوطنية والمحلية المعنية بمنع نشوب النزاعات بين المزارعين والرعاة والتصدي لها سلميا، واتخاذها تدابير جماعية لتعزيز الترحال الرعوي السلمي عبر الحدود.

164 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك دعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) واعتماد خطط العمل الوطنية وتنفيذها. وتواصل البعثة دعوتها إلى تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، وإلى تمثيل المرأة تمثيلا كافيا في مناصب صنع القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتعمل البعثة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والشركاء الخارجيين لتعزيز قدرات النساء في مجال صنع القرار وفي الوساطة. وسيدعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا تفعيل وبناء قدرات شبكة الوسيطات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي أنشئت في كانون الأول/ديسمبر 2021 والتي أقرها رؤساء الدول في كانون الثاني/يناير 2022. وتكفل البعثة، في تحليلها والتقارير التي تقدمها، تصنيف البيانات والمعلومات حسب نوع الجنس ومراعاة التحليلات والتوصيات على النحو الواجب لحالة المرأة والاحتياجات الخاصة بها. وخلال زيارات تقصي الحقائق والمسااعي الحميدة، تكفل البعثة القيام بقدر كاف من التشاور والعمل مع النساء والجماعات النسائية. كما تُدمج الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك حماية حقوق المرأة، في تحليل النزاعات والإنذار المبكر وأعمال الدبلوماسية الوقائية التي تضطلع بها البعثة.

165 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، تدعو البعثة إلى أن تكون العمليات السياسية والانتخابية في المنطقة مراعية لاعتبارات الإعاقة، وذلك بتشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير المناسبة لتيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشجع البعثة أيضا وتدعم تبادل الخبرات بين دول المنطقة بشأن إدماج منظور الإعاقة، وهو ما ييسر اعتماد تدابير تراعي خصوصيات السياقين الإقليمي والوطني. كما تدمج البعثة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في تحليلها والتقارير التي تقدمها، وتضمن التشاور والعمل على النحو المناسب مع المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء أنشطة تقصي الحقائق والإنذار المبكر والمسااعي الحميدة.

أثر الجائحة والدروس المستفادة

166 - في عام 2022، لم تؤثر جائحة كوفيد-19 على الأداء البرنامجي للمكتب. فقد واصلت البعثة تنفيذ ولايتها في مجال بذل المسااعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة؛ ودعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن السلام والأمن؛ وتعزيز اتساق وتنسيق عمل الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

167 - وتواصل البعثة تعميم مراعاة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل البرنامج وتكييفه على ضوء جائحة كوفيد-19، ويشمل ذلك تعزيز الاتصالات الداخلية والخارجية في ظل بيئة عمل مختلطة (على سبيل المثال من خلال إجراء اتصالات داخلية منتظمة ومنسقة وشفافة للتواصل مع الموظفين وإبلاغهم وتعزيز رفاههم) وتبسيط وترشيد طرق أداء العمل (مثل تنظيم المناسبات بصيغة مختلطة).

الأداء البرنامجي في عام 2022

الحد من التوترات في السياقات الانتخابية

168 - في عام 2022، أجريت انتخابات في أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكونغو. ومع أن الانتخابات أجريت في أجواء سادها عموماً السلام والنظام، فقد واجهت المنطقة دون الإقليمية تحديات كبيرة في إدارة الانتخابات. وفي بعض العمليات الانتخابية، كانت مراجعة القوائم الانتخابية مصدراً خاصاً للتوترات. وأبرز ما شهده بعض البلدان من انخفاض نسبة إقبال الناخبين ومقاطعة الانتخابات ومطالبات بقيام جهة مستقلة بالتحقق من الأصوات وفرزها انعدام الثقة عموماً بالنظم الانتخابية في المنطقة دون الإقليمية. ورصد المكتب الحالة عن كثب في الفترة التي سبقت الانتخابات، بسبل منها نشر بعثات لتقصي الحقائق. وشجع المكتب أيضاً الحوار السياسي، بما في ذلك عن طريق منصات دائمة أو مخصصة أنشئت لهذا الغرض، بُغية تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات شاملة وسلمية وذات مصداقية.

169 - وأوفد المكتب، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بعثات مشتركة لتقصي الحقائق وللتقييم إلى أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، بهدف تحديد مخاطر العنف والنزاعات وتقديم توصيات لمبادرات المساعي الحميدة. وفي أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، نظم المكتب حلقات عمل لبناء قدرات المنظمات النسائية والشبابية من أجل زيادة مشاركتها في السياسة. وعملت البعثة أيضاً مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنظمات المجتمع المدني في أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات.

170 - وقد برز تكرار واستفحال خطاب الكراهية والتصريحات المحرصة على العنف باعتباره أحد الشواغل الرئيسية للدول الأعضاء، لا سيما ضمن سياق يتسم بالفعل بالتوترات الاجتماعية والسياسية وبالمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. وواصل المكتب الدعوة مع لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من أصحاب المصلحة الإقليميين إلى وضع واعتماد استراتيجية إقليمية لمنع ومكافحة خطاب الكراهية في وسط أفريقيا.

171 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 28).

الجدول 28

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
تأخر إحراز تقدم نحو اعتماد تشريعات إقليمية بشأن الرعي من قبل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ونحو اعتماد سياسات مشتركة وبرامج مشتركة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بسبب التدابير التقييدية المتعلقة بكوفيد-19 وعملية الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	الحد من الحوادث المرتبطة بالانتخابات وزيادة عدد المبادرات الرامية إلى إجراء حوار بناء وشامل في المنطقة دون الإقليمية	قيام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإيفاد بعثات الإنذار المبكر والمساعي الحميدة إلى الدول التي تنظم انتخابات
		اتسام الانتخابات في وسط أفريقيا بطابع سلمي عموماً، وخلوها من العنف أو انخفاض مستوى العنف فيها

النتيجة المقررة لعام 2024

منع العنف المتصل بالانتخابات أو التخفيف من حدته تمشيا مع إعلان مالابو بشأن الانتخابات الديمقراطية

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

172 - استنادا إلى الدروس المستفادة من العمليات الانتخابية التي أجريت مؤخرا في المنطقة، بما في ذلك تلك التي جرت في أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية في عام 2022، وتمشيا مع إعلان مالابو الذي اعتُمد في الاجتماع الخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ستقدم البعثة الدعم من خلال مبادرات الإنذار المبكر والمساعي الحميدة الرامية إلى المساهمة في إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع في تشاد، ورواندا، والكونغو التي ستجرى فيها انتخابات في عام 2024. وسيشجع المكتب أيضا على وضع أطر للحوار السياسي الشامل وسيدعم الأطر القائمة بالفعل باعتبارها أداة لنزع فتيل التوترات، وتعزيز العمليات الشاملة للجميع، وتعزيز الثقة في الأطر الانتخابية والمؤسسات المشاركة في تنظيم الانتخابات. وسيوفد المكتب أيضا، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بعثات تقييم تقني للعمل عن كثب مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وستركز هذه البعثات على تحديد ما ينشأ من تهديدات للسلام والأمن أو توترات متصلة بالانتخابات ونزع فتيلها. وسيشجع المكتب أيضا ويدعم اضطلاع وسائل الإعلام والمجتمع المدني بدور أكبر في تشجيع إجراء انتخابات سلمية شاملة للجميع، بما في ذلك عن طريق تشجيع مشاركة النساء والشباب واضطلاعهما بدور أكبر في مكافحة خطاب الكراهية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

173 - تمثّل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن أطر الإنذار المبكر ومبادرات المساعي الحميدة وتيسير الحوار السياسي تسهم في إجراء عمليات انتخابية سلمية شاملة للجميع.

174 - وفي سياق تطبيق هذا الدرس، تعتزم البعثة أن تعمل بشكل وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأصحاب المصلحة الوطنيين على تصميم وتنفيذ أنشطة رامية إلى ضمان زيادة مشاركة الشباب والنساء في الانتخابات. وسيستخدم المكتب أيضا مساعيه الحميدة لتعزيز الحوار بين الجهات صاحبة المصلحة في الانتخابات من أجل بناء توافق في الآراء بشأن الأطر والعمليات والنتائج الانتخابية.

175 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 29).

الجدول 29

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
وضع التشريعات المتعلقة بالبرعي على نطاق الجماعة الاقتصادية في صيغتها النهائية؛ وإحراز تقدم نحو اعتماد سياسات مشتركة وبرامج مشتركة قبل انعقاد مؤتمر القمة	الحد من الحوادث المرتبطة بالانتخابات وزيادة عدد المبادرات الرامية إلى إجراء حوار بناء وشامل في المنطقة دون الإقليمية	قيام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإيفاد بعثات الإنذار المبكر	إسهام ست من بعثات الإنذار المبكر والمساعي الحميدة التي يوفدها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى دول المنطقة	إسهام ست من بعثات الإنذار المبكر والمساعي الحميدة التي يوفدها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى دول المنطقة

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
المقبل بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	والمساعي الحميدة إلى الدول التي تنظم انتخابات إجراء انتخابات سلمية في أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، والكونغو، وخلوها من العنف أو انخفاض مستوى العنف فيها	في إجراء انتخابات سلمية تكون خالية من العنف أو تشهد مستويات منخفضة من العنف	سلمية تكون خالية من العنف أو تشهد مستويات منخفضة من العنف	سلمية تكون خالية من العنف أو تشهد مستويات منخفضة من العنف
	إحراز تقدم في تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ونحو اعتماد بروتوكول إقليمي بشأن الانتخابات	إحراز تقدم في تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ونحو اعتماد بروتوكول إقليمي بشأن الانتخابات	إحراز تقدم في تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ونحو اعتماد بروتوكول إقليمي بشأن الانتخابات	إحراز تقدم في تنفيذ إعلان مالابو الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا ونحو اعتماد بروتوكول إقليمي بشأن الانتخابات

المنجزات المستهدفة

176 - يعرض الجدول 30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 30

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024	المقرر الفعلي المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	3	4	
1 - تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن	2	2	2	2	
2 - تقرير الأمين العام عن أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا	1	1	1	1	
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	12	12	12	12	
3 - جلسات مجلس الأمن	2	2	2	2	
4 - الاجتماع الوزاري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا	10	10	10	10	
باء - توليد المعارف ونقلها					
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	70	20	70	26	
5 - عقد حلقات عمل بشأن منع نشوب النزاعات، والوساطة، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة	45	17	45	20	
6 - حلقة عمل للعاملين في الصحافة/وسائط الإعلام عن دورهم في منع نشوب النزاعات وحماية المدنيين	25	3	25	6	
بعثات تصفي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)	-	-	-	30	

7 - القيام بزيارات ميدانية إلى الدول الأعضاء لجمع المعلومات، والتشاور مع أصحاب المصلحة، وتنسيق العمل بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي، ورصد الأنشطة، وجمع البيانات

30

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة والقيام بالدبلوماسية الوقائية والوساطة والبعثات والاجتماعات الدبلوماسية الرفيعة المستوى، بما في ذلك بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي)، وعقد مؤتمرات قمة إقليمية ودون إقليمية، ومننديات واجتماعات رفيعة المستوى لتعزيز السلام والاستقرار، والسلامة البحرية وحقوق الإنسان.

التشاور والمشورة والدعوة: عقد اجتماعات تنسيق استراتيجية واجتماعات مائدة مستديرة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن التكامل الإقليمي، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب (بما في ذلك التصدي للتهديدات الأمنية في حوض بحيرة تشاد).

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

التوعية: التعاون مع المجتمع المدني (مثل رابطات وسائط الإعلام، والمجموعات النسائية والشبابية)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على عقد مناسبات تهدف إلى زيادة الوعي بولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأنشطته؛ والتعاون مع وسائط الإعلام الإذاعية والتلفزيونية لرفع مكانة المكتب وتحسين فهم الجمهور لما يبذله من مساعٍ حميدة وما يقوم به من أعمال الوساطة؛ ودعم الأنشطة المشتركة التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة للاتصالات - فرع غابون، وتنسيق حملات الاتصالات والتراسل (مثل إحياء احتفالات الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة بولاية المكتب وبمنطقة وسط أفريقيا).

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: تنفيذ برامج بناء قدرات لأصحاب المصلحة في المجال الإعلامي وفي مجال الاتصالات في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في سياق الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في عام 2024 (تشاد، ورواندا، والكونغو)؛ وبناء علاقات عمل مع وسائط الإعلام على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والدولية والمحافظة عليها للمساعدة على ضمان فهم عمل المكتب بشكل أفضل؛ وتنظيم مؤتمرات صحفيين على الأقل لقيادة المكتب؛ والترتيب لإجراء مقابلات وأنشطة تغطية إعلامية أخرى مع موظفي الشؤون السياسية في المكتب.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: استخدام ثلاث منصات على الإنترنت (وسائل التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام الرقمية) لنشر محتوى متعدد اللغات؛ وإنتاج ونشر مواد رقمية مختلفة (بطاقات ورسوم بيانية ومقاطع فيديو ورسائل إخبارية رقمية) ومحتوى متعدد الوسائط يتناول الأنشطة التي يضطلع بها المكتب من أجل السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية؛ وإنتاج برنامج بودكاست عن المجالات ذات الأولوية العالية في ولاية المكتب.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 31

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 (الزيادة/النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
-	-	-	-	-
(627,8)	6 610,2	7 238,0	6 569,8	6 894,3
(35,8)	1 800,3	1 836,1	1 474,4	1 635,8
(663,6)	8 410,5	9 074,1	8 044,2	8 530,1
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

72/168

العنف وتسويتها، بسبل منها تعزيز الحوكمة الانتخابية ودعم اعتماد معايير وآليات إقليمية بشأن الانتخابات الديمقراطية؛ ودعم الأداء الفعال لمنبر نسائي إقليمي معني بالسلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية؛ ودعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز قدراتها على منع نشوب النزاعات وتسويتها، بـغية تعزيز فعاليتها في مجال الإنذار المبكر؛ وتعزيز دور أجهزة وسائط الإعلام كعامل حفاز للسلام والأمن، وكذلك لتحقيق التماسك الاجتماعي. وسيغطي هذا التمويل أيضا تكاليف وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية (ف-4).

182 - وفي عام 2024، يُتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية تبلغ 765 000 دولار، لمواصلة دعم القدرات الإقليمية على منع وقوع الأزمات وأعمال العنف المتصلة بالانتخابات في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية والتخفيف من حدة هذه الأزمات وأعمال العنف وتسويتها، بسبل منها تعزيز الحوكمة الانتخابية ودعم اعتماد بروتوكول إقليمي بشأن الانتخابات الديمقراطية، واستمرار وظيفة واحدة لموظف شؤون سياسية (ف-4).

7 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(700 903 87 دولار)

تصدير

منذ تأجيل الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2021، واجهت ليبيا مأزقا سياسيا طال أمده وبيئة أمنية هشة. ولقد قمّت، منذ وصولي إلى ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2022، بإجراء مشاورات مع طائفة واسعة من الجهات المعنية الليبية لاستطلاع آرائها بشأن كيفية حل الأزمة السياسية. وفي 27 شباط/فبراير 2023، عرضت على مجلس الأمن نهجا شاملا يهدف إلى التمكين من إجراء الانتخابات في عام 2023.

وستواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) دعم إنشاء مؤسسات موحدة ومنتخبة ودعم المصالحة الوطنية. وستدعم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري التقدم المحرز في بناء السلام ووضع أطر قانونية وسياساتية لتعزيز سيادة القانون بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وستعمل الأمم المتحدة في ليبيا على تحسين قدرة مؤسسات سيادة القانون على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وستدعم عملية للعدالة الانتقالية، وستشجع توحيد مؤسسات قطاع الأمن وإضفاء الطابع المهني عليها، وذلك بالبناء على الجهود المبذولة لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم. وستدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أيضا الجهود الرامية إلى إعادة توحيد المؤسسات الاقتصادية، مع التركيز على إدارة الموارد الطبيعية والإيرادات في جميع أنحاء ليبيا إدارة شفافة ومنصفة وخاضعة للمساءلة. وستسعى الأمم المتحدة، من خلال بذل جهود متكاملة، إلى النهوض بالخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإلى تحسين التنسيق مع الشباب وتوعيتهم وتدريبهم من أجل المضي نحو عملية سياسية شاملة للجميع، وتشجيع المصالحة الوطنية، وحماية الحيز المدني. كما ستواصل الأمم المتحدة في ليبيا مراقبة ومعالجة الحالة الإنسانية التي يعيشها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء ودعم إيجاد حلول دائمة للأشخاص الذين لا يزالون نازحين داخل ليبيا.

ومن شأن اتباع النهج الشامل الذي نسير عليه أن يؤدي إلى تحقيق التدخلات في هذه الأولويات أكبر قدر ممكن من المكاسب، دعما لجهود تحقيق الاستقرار في السياق السياسي الانتقالي.

(توقيع) عبد الله باتيلي

الممثل الخاص للأمين العام لليبيا

رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي لعام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

- 183 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (البعثة) هي بعثة سياسية خاصة متكاملة أنشأها مجلس الأمن في 16 أيلول/سبتمبر 2011 بموجب قراره 2009 (2011) لكي تدعم البلد في جهوده المبذولة في المرحلة الانتقالية وفي مرحلة ما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال تنظيم حوار وطني شامل للجميع وإجراء عملية لصياغة الدستور.
- 184 - وفي أعقاب توقيع اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الذي أنهى النزاع المسلح المنذر في نيسان/أبريل 2019، كلف مجلس الأمن، في قراره 2570 (2021)، البعثة بتقديم الدعم إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، بسبل منها تيسير تدابير بناء الثقة والنشر القابل للتطويع والتدريجي لمراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة.
- 185 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2022، مدد مجلس الأمن، في قراره 2656 (2022)، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولاية البعثة، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس 2542 (2020) والفقرة 16 من القرار 2570 (2021).
- 186 - وكرر مجلس الأمن، في القرار نفسه، طلبه إلى البعثة تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل (انظر S/2021/716) وكرر طلبه بأن تقوم البعثة باستكشاف جميع الطرق الممكنة لزيادة الكفاءة وإعادة توزيع الموارد المتاحة، بسبل منها ترتيب الأولويات وإعادة تحديد المهام والموارد، حسب الحاجة وعند الاقتضاء.
- 187 - وفي 27 شباط/فبراير 2023، اقترح الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا على مجلس الأمن نهجا شاملا يهدف إلى التمكين من إجراء الانتخابات في ليبيا في عام 2023. ويشمل هذا النهج كسب التأييد السياسي لإجراء الانتخابات من الجهات الفاعلة الليبية الرئيسية، وتهيئة بيئة أمنية مواتية لإجراء الانتخابات، ووضع اللمسات الأخيرة على الإطار القانوني اللازم لإجراء الانتخابات، والعمل مع طائفة واسعة من الليبيين لدعم إجراء الانتخابات، وكسب التأييد الإقليمي والدولي اللازم لإجراء الانتخابات.

برنامج العمل

الهدف

- 188 - الهدف الذي تُسهم هذه البعثة في تحقيقه هو دعم إيجاد عملية سياسية شاملة تقضي إلى إجراء انتخابات شفافة وشاملة وذات مصداقية؛ ودعم مصالحة وطنية قوامها احترام الحقوق ودعم بناء السلام وجهود بناء الدولة؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين؛ والنهوض بحقوق الإنسان وعمليات العدالة الانتقالية؛ ودعم إصلاح قطاع الأمن؛ ودعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في مواصلة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020؛ وتقديم الدعم في مجالات أخرى وفقا للولاية المسندة بموجب قرارات مجلس الأمن 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2656 (2022).

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

- 189 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

(أ) توفير الوساطة وبذل المساعي الحميدة، وتقديم المساعدة التقنية، وإشراك الجهات المعنية الليبية على جميع المستويات وعدم ترك أي أحد خلف الركب، للمساهمة في إعادة توحيد المؤسسات الليبية، وتعزيز التقدم المحرز في العملية

السياسية التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، وذلك استكمالاً لجهود مجموعات العمل التابعة للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا؛

- (ب) تقديم المساعدة التقنية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وإلى اللجنة المركزية للانتخابات المحلية؛
- (ج) دعم الأطراف الليبية والجهات الفاعلة الدولية في مواصلة الانخراط في عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع محوراً الضحايا وقوامها الحقوق، تقوم على أساس مبادئ العدالة الانتقالية ومبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتمثلة في عدم ترك أي أحد خلف الركب، بهدف ضمان إيجاد عملية سياسية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويتولون زمامها وبهدف المساهمة في إحلال سلام دائم؛
- (د) تقديم الدعم وبذل المساعي الحميدة في مجال سيادة القانون من أجل دعم القضاء وجهاز النيابة العامة، بما يشمل أداءهما دوراً حاسماً في كفالة تحقيق العدالة للجميع؛
- (هـ) تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وضمان رصد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والإبلاغ عنها، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع والانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين، والاضطلاع بجهود الدعوة بشأن الحالة الإنسانية، ودعم إيصال المساعدة الإنسانية في البلد؛
- (و) بذل المساعي الحميدة والعمل مع السلطات الوطنية على إصلاح قطاع الأمن في البلد، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة المدنية، بما في ذلك دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام ودعم إرساء الأساس لعملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودعم تيسير التخطيط التشغيلي بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الوطنيين في مسائل تصميم العمليات والبناء المؤسسي والجوانب الاقتصادية من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتقديم الدعم فيما يتعلق بتنسيق توفير الخبرة التقنية والتدريب والمعدات، وتقديم المساعدة في الجهود الجارية الرامية إلى توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية؛
- (ز) دعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في مواصلة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، من خلال العمل الذي يضطلع به عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة ومن خلال نشر هذا العنصر لدعم آلية مراقبة وقف إطلاق النار الليبية، بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية والعمل على انسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمترتبة، ودعم رئيستي الأركان فيما يبذلانه من جهود لبناء الثقة وإعادة توحيد المؤسسات العسكرية من خلال إنشاء قوات دفاع وأمن محترفة وموحدة وخاضعة للمساءلة؛
- (ح) دعم إصلاح السياسات الاقتصادية، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك إعادة توحيد النظام المصرفي في البلد وإصلاحه، وتطبيق سياسة اللامركزية، وإنشاء آلية لإدارة الإيرادات والإشراف عليها؛
- (ط) تعزيز حقوق المرأة ودعم القدرة المؤسسية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية على ضمان معالجة شواغل المرأة وإدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في التخطيط الوطني والعمليات الوطنية؛
- (ي) التواصل مع بلدان الجوار، بما فيها بلدان جنوب الصحراء الكبرى، لضمان أخذ آرائها وشواغلها في الاعتبار.

190 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) بناء مؤسسات حكومية موحدة، بما في ذلك مؤسسات اقتصادية، تؤدي وظائفها وتساهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي والمصالحة القائمة على الحقوق، وإيجاد هيئة تشريعية تؤدي وظائفها، ووضع إطار دستوري وفقاً للمبادئ الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً؛

- (ب) تعزيز خضوع المؤسسات للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وإيجاد عمليات مصالحة وعدالة انتقالية؛
- (ج) توحيد مؤسسات قطاع الأمن وجعلها خاضعة للمساءلة وعملها تحت رقابة مدنية، بما في ذلك قوات دفاع وأمن محترفة وموحدة وخاضعة للمساءلة، فضلا عن المحافظة على وقف إطلاق نار مدعوم بتنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك انسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة.
- 191 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تعمل البعثة مع الشركاء المحليين والدوليين المعنيين والمنظمات الإقليمية ومجموعات المجتمع المدني، بسبل منها عقد جلسات إحاطة مع السلك الدبلوماسي والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي (المجموعة الرباعية المعنية بليبيا) لكفالة اتباع نهج موحد في دعم العمليتين السياسية والأمنية في البلد وفي تسوية الأزمة الليبية. وعلاوة على ذلك، سيتسمر عمل فرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على مسائل منها على وجه الخصوص مسألة المهاجرين واللاجئين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا.
- 192 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، اتخذت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري خطوات نحو تعزيز تكاملهما وسياصلا تفعيل ما يركز عليه الأمين العام، وهو النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، لتيسير تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في الأجل الطويل، وذلك بغية تعزيز الأثر الذي تخلفه تدخلات الأمم المتحدة في مساندة جميع الناس في ليبيا.
- 193 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) أن يظل الاتفاق السياسي الليبي الموقع في كانون الأول/ديسمبر 2015، وقرار مجلس الأمن 2510 (2020) الذي أيد فيه استنتاجات مؤتمر برلين بشأن ليبيا، وخارطة الطريق التي اعتمدها في تونس ملتقى الحوار السياسي الليبي والنواتج المرافقة لذلك والقرارات 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2629 (2022) و 2656 (2022)، فضلا عن النهج الشامل لتمكين الانتخابات، الإطار التوجيهي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في ليبيا؛
- (ب) أن تتمكن الجهات الفاعلة السياسية الليبية والمؤسسات السياسية الليبية من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مخرج من المأزق السياسي، بما يؤدي إلى إجراء عملية انتخابية شاملة وشفافة تُقبل نتائجها، وبالتالي إنشاء سلطات تنفيذية وتشريعية جديدة؛
- (ج) أن يتم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الليبي المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة، وأن يتم التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الجهات الفاعلة الأمنية والسياسية المعنية في ليبيا بشأن إصلاح وتوحيد المؤسسات الأمنية، بما في ذلك تهيئة الظروف المفضية إلى بدء عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛
- (د) من المتوقع أن تظل حالة حقوق الإنسان في ليبيا مدعاة للقلق البالغ، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون وحماية وتعزيز حيز مدني يتيح لجميع الناس في ليبيا ممارسة حقوقهم الأساسية، ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية. وي طرح تهميش المرأة المتعمد وضعف تمثيلها في العمليات السياسية وفي عمليات المصالحة تحديا أمام بناء السلام؛
- (هـ) أن تواصل العناصر المسببة لعدم الاستقرار، بما في ذلك مؤيدو الوضع الراهن وغيرهم من المخربين، ما تقوم به من محاولة عرقلة إحراز تقدم في العمليات السياسية والأمنية والاقتصادية، وهو ما سيستلزم مواصلة بذل جهود المساعي الحميدة بالتوازي مع تقديم دعم متواصل للمصالحة ودعم آليات العدالة الانتقالية؛
- (و) أن تستمر الحالة الإنسانية في التحسن، على نحو يتناسب مع استقرار الحالة الأمنية، مع تسجيل انخفاض مطرد في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية وعدد النازحين داخليا؛

(ز) أن يظل القطاع الاقتصادي في ليبيا يعاني من غياب إدارة شفافة لاستخدام الأموال العامة ومن غياب فرض رقابة عليه، وأن تتواصل في الوقت نفسه الجهود الرامية إلى إعادة توحيد المصرف المركزي المبذولة في إطار تنفيذ خارطة الطريق وتوصيات الاستعراض المستقل بإعادة توحيد؛

(ح) أن تستمر الشراكات الاستراتيجية بين أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، دعماً لعملية سياسية يقودها الليبيون ويتولون زمامها ومع الامتثال لنظام جزاءات الأمم المتحدة.

194 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وتواصل البعثة تشجيع مشاركة المرأة في العملية السياسية وفي عمليات المصالحة وتمثيلها في المؤسسات الحكومية، بما في ذلك كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بفعالية في عملية وضع الدستور والعمليات الانتخابية. وبغية ضمان تمتع المرأة بالمساواة في الحقوق والفرص، ستقوم البعثة والفريق القطري معا بتشجيع ضمان حقوق وفرص متساوية للمرأة لكي تتمتع على قدم المساواة بحقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية. وستشمل هذه الجهود تقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات الوطنية وأعضاء المجتمع المدني؛ ودعم الجهود الحكومية في مجال التشريعات والسياسات التي تحمي المرأة من جميع أشكال العنف؛ وبذل جهود لمعالجة الثغرات في تقديم الخدمات، بما يتماشى مع التشريعات الوطنية وبما يتماشى مع القانون الدولي الواجب التطبيق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع مراعاة السياق الوطني؛ وبذل جهود لمكافحة ومنع العنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما ضد من يعشن أوضاعاً هشة، بمن فيهن النساء والفتيات النازحات والمهاجرات واللاجئات، وتحديد آثار التطرف المفضي إلى الإرهاب على النساء في ليبيا. وستواصل البعثة والفريق القطري تحسين جهود المنع والحماية لدعم المؤسسات المعنية في الاضطلاع بولايتها في مجال تعزيز وحماية النساء والفتيات.

أنشطة التقييم

195 - أجري استعراض استراتيجي مستقل في عام 2021، جرى في إطاره تقييم كفاءة الهيكل العام للبعثة، وترتيب أولويات مهامها، وقدرات وفعالية ملاكها الوظيفي، بما في ذلك ما يتعلق من تلك الأمور بالوساطة وإدارة عملية السلام، وتضمن توصيات لتحسينها. وأقر مجلس الأمن في قراره (2022) 2629 توصيات الاستعراض وطلب إلى البعثة أن تقوم باستكشاف جميع الطرق الممكنة لزيادة الكفاءة وإعادة توزيع الموارد المتاحة، بسبل منها ترتيب الأولويات وإعادة تحديد المهام والموارد.

196 - وفي كانون الثاني/يناير 2023، أوفدت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة الدعم العملي وإدارة شؤون السلامة والأمن بعثة تقييم مشتركة لكي تقدم المشورة والدعم الاستراتيجيين إلى قيادة البعثة من أجل تفعيل توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل، وركزت بعثة التقييم المشتركة على ما يلي: (أ) هيكل البعثة؛ (ب) أولويات البعثة وقدراتها، بما في ذلك إعادة تقييم ما يلزم من موارد وقدرات ودعم لعنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة؛ (ج) حجم وجود الأمم المتحدة في ليبيا. وروعت في التوصيات الأولية لدى إعدادها الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024.

197 - وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة في عام 2024 جهودها الرامية إلى تعزيز تخطيط البرامج ورصدها والإبلاغ عن أدائها البرنامجي، باعتبارها عنصراً من عناصر التقييم الذاتي. وكجزء من هذه الجهود، يتضمن تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 خطة للرصد والتقييم والتعلم وأداة نظام UN-Info، التي ستستخدمها البعثة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ أهدافها المتعلقة ببناء السلام.

أثر الجائحة والدروس المستفادة

198 - مع أن استمرار جائحة كوفيد-19 في عام 2022 لم يؤد إلى إلغاء أنشطة البعثة، فقد كان له أثر على الطرائق التي تنجز بها البعثة ولايتها. وقد تمكنت البعثة من مواصلة تقديم الخدمات عن طريق عقد اجتماعات حضورية واستخدام الوسائل الافتراضية.

وعُقدت حضورياً جلسات لمواصلة بذل المساعي الحميدة دعماً لجميع المسارات، مثل الجلسة العامة للفرق العامل المعني بالأمن التي عقدت في تونس. وكانت الزيارات الدولية التي أجريت بالحضور الشخصي ذات أهمية أساسية في إحراز تقدم بشأن خطة العمل المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا التي وضعتها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

199 - وتواصل البعثة تعميم مراعاة الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل البرنامج وتكييفه على ضوء جائحة كوفيد-19، ويشمل ذلك إجراء حوار رقمي مبتكر وتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية عبر الإنترنت وهو أمر أساسي لدعم عملية سياسية شاملة للجميع، مثل الحوار الرقمي بشأن حقوق الإنسان لعام 2022.

الأداء البرنامجي في عام 2022

إنشاء آليات فعالة وشاملة للجميع لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم وتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق ذلك

200 - شدد مجلس الأمن، في قراره 2656 (2022)، على ضرورة التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة وجميع الجهات المسلحة ذات الصلة من غير الدول وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم، في إطار نهج لتحسين الأمن وإنشاء هيكل أمني شامل لليبيا يتضمن إدارة الأسلحة والذخائر والإجراءات المتعلقة بالألغام.

201 - وفي عام 2022، واصلت البعثة دعوتها إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي نص على حصر وتصنيف الجماعات المسلحة. وفي عام 2022، قدمت البعثة الدعم التقني للجنة العسكرية المشتركة 5+5 لمساعدتها في إنشاء لجنة تقنية معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تتولى تصنيف الجماعات المسلحة.

202 - وفي عام 2022، واصل عنصر مراقبة وقف إطلاق النار التابع للبعثة دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار من خلال عقد اجتماعات مع المراقبين الليبيين ومع جهات التنسيق التابعة للجنة العسكرية المشتركة 5+5، وتقديم المشورة والمساعدة الفنية بشأن انسحاب المرتبقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية المقرر، وبناء قدرات المراقبين الليبيين والدوليين. وطوال عام 2022، بذل العنصر أيضاً جهوداً لبناء الثقة فيما بين المراقبين الليبيين وجهات التنسيق التابعة للجنة العسكرية المشتركة 5+5 وقام برصد المسببات التي تشعل شرارة الانتهاكات المحتملة لاتفاق وقف إطلاق النار.

203 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 33).

الجدول 33

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
الاتفاق على ترتيبات وقف إطلاق النار	تفعيل لجنة شاملة للجميع معنية بنزع السلاح	إقرار الاختصاصات المتعلقة بإنشاء لجنة معنية
وإعتماد خريطة طريق للفترة الانتقالية إلى	والتسريح وإعادة الإدماج بدعم من البعثة	بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تابعة
حين إجراء الانتخابات		للجنة العسكرية المشتركة 5+5 لكي تتولى إجراء
		تصنيف للجماعات المسلحة

النتائج المقررة لعام 2024

النتيجة 1: تعزيز المصالحة وتشجيع عملية ديمقراطية شاملة للجميع

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

204 - في عام 2022، ساهمت البعثة في استئناف المحادثات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إطار دستوري للانتخابات الوطنية. ويسرت البعثة أربع جولات من المحادثات الدستورية بين المجلسين، بما في ذلك عقد اجتماع بين رئيسي المجلسين في حزيران/يونيه. وبفضل وساطة البعثة، أحرز المجلسان تقدماً كبيراً، لكنهما أخفقاً في الاتفاق على مسألة شائكة واحدة تتعلق بمعايير أهلية الترشح للانتخابات الرئاسية. ويجري مواصلة هذه الجهود في عام 2023 من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام. وواصلت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم المساعدة التقنية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لمساعدتها في التحضير لتنفيذ العملية الانتخابية بمجرد وضع اللمسات الأخيرة على الإطار القانوني. وبالتزامن مع ذلك، بدأ فرعاً مصرف ليبيا المركزي تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض مراجعة الحسابات المالية الذي أجري برعاية الأمم المتحدة بهدف دمج القطاع المالي الذي يسوده الانقسام. واجتمعت مجموعة العمل الاقتصادية، التي تشارك في رئاستها البعثة، خمس مرات لمناقشة إنشاء آلية لإدارة الإيرادات والإشراف عليها يتولى الليبيون زمامها.

205 - وفي عام 2024، ستواصل البعثة تقديم الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى ضمان انتقال سياسي سلمي والمصالحة الوطنية، وفي أعقاب إجراء الانتخابات، ضمان تعزيز المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً. وعلى وجه التحديد، ستدعم البعثة الجهود التي يقودها المجلس الرئاسي، بدعم من الاتحاد الأفريقي، لتعزيز وتنفيذ استراتيجية المصالحة الوطنية واعتماد وتفعيل قانون شامل بشأن العدالة الانتقالية. وسيستمر في عام 2024 بناء قدرات هيئات إدارة الانتخابات تحضيراً للدورات الانتخابية والاستفتاءات المقبلة. وستواصل البعثة تنفيذ استراتيجية التواصل الخاصة بها لدعم العملية السياسية وبناء القدرات على منع خطاب الكراهية والتحريض والمعلومات المضللة.

206 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 34).

الجدول 34

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
بدء مسارات الحوار الاقتصادي - المالي، والعسكري - الأمني، والسياسي بين الليبيين ودعمها من جانب مجموعات العمل المعنية في إطار عملية برلين للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا	اختيار سلطة تنفيذية مؤقتة جديدة من جانب ملقى الحوار السياسي الليبي الذي تيسره البعثة، وإقرارها من قبل مجلس النواب، لكي تتولى حكم ليبيا خلال الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية، على ألا يتجاوز ذلك 18 شهراً	مواصلة اتباع نهج وطني متعدد الأوجه إزاء المصالحة بالتزامن مع قيام المجلس الرئاسي في حزيران/يونيه 2022 بإطلاق مشروع بشأن رؤية استراتيجية للمصالحة الوطنية	إسهام برلمان منتخب موحد وحكومة تؤدي وظائفها وكذلك مؤسساتها في الاستقرار السياسي والمصالحة	وجود برلمان وحكومة يؤديان وظائفهما ووجود مؤسسات تابعة لهما تؤدي وظائفها، وإسهام هذه الهيئات كلها في تحقيق الاستقرار السياسي والمصالحة
			الاتفاق على إطار دستوري ووضعه بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية	في أعقاب الاتفاق على إطار دستوري وطني متسق مع القواعد والمعايير الدولية،

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020 واعتماد خريطة الطريق السياسية في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الفترة الانتقالية حتى إجراء الانتخابات الوطنية إعادة تفعيل مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، بما يمكن من تنسيق السياسات النقدية إبرام عقد مع شركة مراجعة حسابات وإطلاق عمليات مراجعة حسابات موازية لكلا فرعي مصرف ليبيا المركزي إضفاء الطابع الرسمي على إنشاء لجنة خبراء الاقتصاد الليبية لتكون هيئة استشارية مؤقتة معنية بتنسيق السياسة الاقتصادية وتهيئة الظروف اللازمة للتوحيد المؤسسي	لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن أساس دستوري لإجراء الانتخابات توحيد أسعار الصرف من جانب مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، ومن ثم تعزيز القيمة الحقيقية للعملة والقضاء على اختلالات السوق نشر التقرير المتعلق بمراجعة حسابات مصرف ليبيا المركزي بالاستناد إلى مراجعة الحسابات التي بُدئت بهدف استعادة عملية المساواة الوطنية والتحرك نحو توحيد فرعي المصرف دعم خبراء اقتصاديين لعملية الانتقال إلى حكومة وطنية جديدة موحدة من خلال اتخاذ خطوات مستمرة نحو دعم توحيد الميزانية الوطنية والعمليات الاقتصادية الأخرى	مواصلة عملية الحوار الرامية إلى اعتماد دستور يتسق مع المعايير الدنيا المعترف بها دولياً مواصلة دعم توحيد مصرف ليبيا المركزي وإدارة وجوه العجز الوطني وتوفير إمكانية الوصول إلى الصرف الأجنبي بطريقة تحافظ على قيمة العملة وتثبت أسعار السلع الأساسية الحيوية مواصلة بذل جهود الإصلاح الاقتصادي لجعل الاقتصاد الليبي أكثر إنتاجية وكفاءة وشفافية	كفالة الدستور وحمايته لإمكانية المشاركة على قدم المساواة في العمليات السياسية والديمقراطية، بما في ذلك للنساء والشباب زيادة المؤسسات الاقتصادية والمالية لقدرتها على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وسن إصلاحات اقتصادية، من أجل إيجاد اقتصاد ليبي أكثر إنتاجية وكفاءة وشفافية	وفي أعقاب إجراء الانتخابات في عام 2023، إجراء استفتاء دستوري وطني في عام 2024 كفالة الدستور وحمايته لإمكانية المشاركة على قدم المساواة في العمليات السياسية والديمقراطية، بما في ذلك للنساء والشباب زيادة المؤسسات الاقتصادية والمالية لقدرتها على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وسن إصلاحات اقتصادية، من أجل إيجاد اقتصاد ليبي أكثر إنتاجية وكفاءة وشفافية

النتيجة 2: تعزيز مؤسسات سيادة القانون وعملية العدالة الانتقالية من أجل حماية حقوق جميع الناس في ليبيا

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

207 - في عام 2022، يسرت البعثة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، قيام خبراء ليبيين بوضع مشروع قانون بشأن مكافحة العنف ضد المرأة. وواصلت البعثة الدعوة إلى الكف عن الاحتجاز التعسفي ودعمت لجنة رفيعة المستوى جرى فيها تمثيل النيابة العامة والنيابة العسكرية والشرطة ومؤسساتي الاستخبارات والقضاء. وفي عام 2022، أعيد إنشاء الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي عقب إضراب عن الطعام في سجن معيتقة. ونظمت البعثة حواراً رقمياً بشأن حقوق الإنسان بلغ عدد المشاركين فيه 330 شخصاً من جميع أنحاء ليبيا أعرّبوا خلاله عن شواغل تتعلق بحقوق الإنسان، وأدى ذلك الحوار إلى إجراء مناقشة مع أكثر من 500 شخص من جميع أنحاء ليبيا، كما أدى إلى استطلاع وجهات نظرهم للاستشارة بها في المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام بشأن العملية السياسية. وعززت البعثة، من خلال التدريب، قدرات أعضاء النيابة العامة والمحامين في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية وحقوق المهاجرين.

208 - وفي عام 2024، ستدعم البعثة، جنبا إلى جنب مع الفريق القطري، المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالتزاماتها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون، مع التركيز في ذلك على فتح الحيز المدني، والقضاء على الاحتجاز التعسفي وحالات الاختفاء القسري والتعذيب، ومعالجة وضع المهاجرين، وتعزيز العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وضمان حقوق المرأة والقضاء على العنف الجنسي والجنساني. وستدعم البعثة جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى دعم المؤسسات الليبية في تنفيذ عملية مصالحة شاملة للجميع تستند إلى مبادئ العدالة الانتقالية وتتمحور حول حقوق الضحايا. وستواصل البعثة تعزيز شبكات المجتمع المدني وآليات حقوق الإنسان وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وستواصل البعثة تعميق عملها مع كيانات الدولة ومع الجماعات المسلحة الضالعة في احتجاز المدنيين من أجل التصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وستعزز البعثة جهودها المبذولة في مجال الدعوة إلى إعمال حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء وحمايتهم وضمان إمكانية لجوئهم إلى العدالة وآليات المساءلة والانتصاف، بصرف النظر عن وضعهم القانوني. وستبذل البعثة مساعيها الحميدة لتعزيز الاعتراف بحقوق المرأة وتمتعها بها وإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات والإجراءات المتصلة بتمكين المرأة، وحماية حقوق المرأة والطفل وضحايا العنف.

209 - ويُعرض النقص المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 35).

الجدول 35
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
تعزيز قدرات الليبيات من أعضاء المجالس البلدية في مجال إشراك المرأة الليبية في السلام والعملية الانتخابية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتشريعات الوطنية، والتوصيات المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المرأة	تعزيز تولي القضاء، بما في ذلك المجلس الأعلى للقضاء، دورا قياديا في احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، مع التركيز على تقصي الحقائق وتعزيز جهازَي القضاء والنيابة العامة	تقديم الدعم من البعثة وشركائها إلى مجموعة من الخبراء الوطنيين لكي يقوموا بصياغة مشروع قانون بشأن مكافحة العنف ضد المرأة وتقديمها إلى الهيئات التشريعية إنشاء منتدى تشاوري مشترك يعزز رصد المجتمع المدني وتحليله لتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وإبلاغه عنها مواصلة أعمال لجنة رفيعة المستوى معنية بالاعتقال التعسفي يُمنَل فيها النائب العام والنيابة العسكرية والشرطة	وضع وتنفيذ أطر قانونية وسياساتية من قبل السلطات الشرعية لتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك قانون العنف ضد المرأة وتعديل قانون العدالة العنف ضد المرأة، وتعديل قانون العدالة رقم 29 لعام 2013، صياغة قانون جديد للمصالحة الوطنية	تنفيذ أطر قانونية وسياساتية من قبل السلطات لتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك قانون العنف ضد المرأة وتعديل قانون العدالة الانتقالية رقم 29 لعام 2013، صياغة قانون جديد للمصالحة الوطنية
			تعزيز مؤسسات سيادة القانون لكي تتولى التحقيق في تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الليبيين والمهاجرين وطالبي اللجوء ومقاضاة مرتكبيها والبت فيها ومنع وقوعها، مع تعزيز قدرات منظمات تيسير شبكات المجتمع المدني وتعزيزها وتطويرها،	تعزيز مؤسسات سيادة القانون لكي تتولى التحقيق في تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الليبيين والمهاجرين وطالبي اللجوء ومقاضاة مرتكبيها والبت فيها ومنع وقوعها، مع تعزيز قدرات منظمات تيسير شبكات المجتمع المدني وتعزيزها وتطويرها،

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
		ومؤسستا الاستخبارات والقضاء	المجتمع المدني على الرصد والإبلاغ	مع القيام في الوقت نفسه بتنعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على الرصد والإبلاغ، وإنشاء آليات لحماية ضحايا العنف الجنسي والجنساني

النتيجة 3: إيجاد مؤسسات أمنية موحدة تعزز إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك آلية ليبية فعالة لرصد وقف إطلاق النار

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

210 - في عام 2022، يسرت البعثة إجراء مفاوضات مع الشركاء الليبيين والإقليميين لدعم خطة العمل المتعلقة بانسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا التي وضعتها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. وأدى ذلك، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في القاهرة، إلى تفعيل لجان اتصال وتواصل بين ليبيا، وتشاد، والسودان، والنيجر. وأسهمت جهود البعثة أيضا في مواصلة العمل على توحيد المؤسسات الأمنية وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك من خلال دعم المفاوضات بين رئيسي الأركان من شرق ليبيا وغربها. وفي عام 2022، ركزت البعثة جهودها على دعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 للتوصل إلى اتفاق وإقرار اختصاصات القوة العسكرية المشتركة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

211 - تمثل الدرس المستفاد في أنه على الرغم من المأزق السياسي الذي طال أمده وانعدام الثقة بين الجهات الفاعلة الليبية، يمكن للجنة العسكرية المشتركة 5+5 أن تواصل إحراز تقدم على المسار الأمني. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستحدد البعثة المجالات المتفق عليها وستحدد الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها لإرساء أساس لإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على نحو فعال، بما في ذلك توحيد المؤسسات الأمنية. وستواصل تعزيز دعمها لآلية رصد وقف إطلاق النار في ليبيا، وبناء الثقة المتبادلة بين جميع أصحاب المصلحة، وتوفير بناء القدرات على التخطيط التشغيلي والرصد والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق بالأحكام المنصوص عليها في وقف إطلاق النار. وبغية احتواء انتهاكات وقف إطلاق النار و/أو تقليلها إلى أدنى حد، ستواصل البعثة رصد الحالة، والإبلاغ عن التهديدات المحتملة، وعن خطاب الكراهية، والتحركات أو التدريبات العسكرية الرئيسية، وغير ذلك من المسببات التي يمكن أن تشعل شرارة انتهاكات لوقف إطلاق النار.

212 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 36).

الجدول 36
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020	بناء الثقة بين الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار أدى إلى توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في 8 تشرين الأول/أكتوبر على خطة عمل لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا	الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار بناء توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة على تنفيذ خطة العمل المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة، بما في ذلك إنشاء غرفة عمليات مشتركة ووضع برنامج لبناء قدرات المراقبين المحليين	توحيد مؤسسات قطاع الأمن، تحت إشراف مدني بما في ذلك إيجاد قوات عسكرية وقوات شرطة تؤدي وظائفها وتتمتع بالكفاءة المهنية وتكون خاضعة للمساءلة	توحيد مؤسسات قطاع الأمن، تحت إشراف مدني بما في ذلك إيجاد قوات عسكرية وقوات شرطة تؤدي وظائفها وتتمتع بالكفاءة المهنية وتكون خاضعة للمساءلة
الانتخابات الوطنية	توقيع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على خطة عمل لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار	ووضع برنامج لبناء قدرات المراقبين المحليين	كون آلية رصد وقف إطلاق النار الليبية تعمل بكامل طاقتها وترصد وتبلغ عن الخروقات التي تحدث في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار	مواصلة تنفيذ برنامج بناء قدرات المراقبين الليبيين
توقيع آلية رصد وقف إطلاق النار التي يتولى الليبيون زمامها في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 من قبل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والبعثة	عمل لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار	إقرار الاختصاصات المتعلقة بإنشاء لجنة معنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تابعة للجنة العسكرية المشتركة 5+5 لكي تتولى إجراء تصنيف للجماعات المسلحة	إطلاق مبادرات الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وتسريحها وإعادة إدماجها من خلال آليات فعالة وشاملة للجميع	إطلاق مبادرات الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وتسريحها وإعادة إدماجها من خلال آليات فعالة وشاملة للجميع
		تنزيل لجنة اتصال وتواصل مع دول الجوار بشأن انسحاب المقاتلين والمرتزقة الأجانب، وهو أمر جرى إقراره في اجتماعات عقدت في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022	إطلاق مبادرات الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وتسريحها وإعادة إدماجها من خلال آليات فعالة وشاملة للجميع	إطلاق مبادرات الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وتسريحها وإعادة إدماجها من خلال آليات فعالة وشاملة للجميع
		موافقة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 على اختصاصات القوة العسكرية المشتركة	إطلاق مبادرات الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وتسريحها وإعادة إدماجها من خلال آليات فعالة وشاملة للجميع	إطلاق مبادرات الإصلاح الشامل لقطاع الأمن، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وتسريحها وإعادة إدماجها من خلال آليات فعالة وشاملة للجميع

المنجزات المستهدفة

213 - يعرض الجدول 37 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 37

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
3	3	3	3	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
3	3	3	3	1 - التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن
6	6	6	6	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
6	6	6	6	2 - جلسات مجلس الأمن
باء - توليد المعارف ونقلها				
17	16	12	16	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
15	15	10	15	3 - مشاريع بشأن البرنامج المشترك لأعمال الشرطة والأمن
2	1	2	1	4 - مشاريع تتعلق بإدارة الأسلحة والذخيرة ومكافحة الانتشار وأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية
130	138	130	138	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
130	138	130	138	5 - عقد حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن العملية السياسية، وبناء الثقة، ووضع الدستور، والإصلاح التشريعي والاقتصادي، وإدارة الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية، والوساطة وتسوية النزاعات، ومنع التحريض على العنف والكرهية والتصدي له، ووسائل الإعلام، والناشطات الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي، والحوار الرقمي الليبي، وتوحيد صفوف الجيش، وتسريح الجماعات المسلحة؛ وإسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التنسيقي والدعوة بشأن إدارة الذخائر غير المنفجرة والذخيرة؛ وتنظيم 4 حلقات عمل/مناسبات تدريبية متصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام لبناء القدرات الوطنية في مجال إدارة الأسلحة والذخائر وإدارة التصدي للذخائر المتفجرة
40	35	35	35	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)
40	35	35	35	6 - إفاد بعثات رصد تابعة لعنصر رصد وقف إطلاق النار في البعثة دعماً لجهود آلية رصد وقف إطلاق النار الليبية، لتوثيق أي انتهاك مزعوم لوقف إطلاق النار والإبلاغ عنه، وتحليل آخر التطورات في ليبيا والإبلاغ عنها، بما في ذلك إجراء تقييمات دورية للتهديدات المحدقة بالحالة العامة التي يمكن أن تشكل خطراً على برنامج بناء القدرات على رصد وقف إطلاق النار وأن تؤثر عليه، وهو برنامج وُضع للمراقبين الدوليين، والمراقبين الليبيين، واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 (3 حلقات عمل)؛ وإفاد بعثات لدعم جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام فيما يتعلق بإدارة الذخيرة؛ وإفاد بعثات رصد معنية بحالة حقوق الإنسان، مع إجراء زيارات إلى 6 سجون ومراكز احتجاز، رهنا بالحصول من النظراء الرسميين على ضمانات إمكانية الوصول إلى أماكن منها أماكن الاحتجاز المؤقت والاحتجاز السري وسائر أنواع أماكن الحرمان من الحرية، مثل ملاجئ النساء والإصلاحات؛ والاضطلاع بالرصد والإبلاغ فيما يتعلق بحوالي 60 حالة من حالات تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع، ورصد مسائل الحماية، مع التركيز على النساء والأطفال؛ ورصد قضايا الحماية باتباع نهج يتمحور حول الضحايا ويركز على النساء والأطفال والمهاجرين، والوصول إلى ما يصل إلى 30 مستفيداً يحالون إلى السفارات المعنية و/أو تُقدم لهم المساعدة القانونية والنفسية من أجل الاندماج السلس في المجتمع

البعثات الانتخابية (عدد البعثات)

224	224	224	224	7 -
224	224	224	224	إيفاد بعثات المساعدة الانتخابية إلى مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس أو إلى مكاتبها الميدانية، وإسداء المشورة الفنية وبناء قدرات هيئة إدارة الانتخابات والنظر في الانتخابات

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة من أجل مواصلة حوار سياسي وأمني واقتصادي شامل للجميع عن طريق التواصل مع المؤسسات الليبية والأحزاب والأنشطة السياسية والمجتمع المدني والنساء والشباب. ولضمان مشاركة واسعة وتأييد قوي من جانب الليبيين، ستنظم البعثة بالتزامن مع ذلك سلسلة من الاجتماعات مع قادة المجتمعات المحلية ومع النساء والشباب والجهات الأمنية الفاعلة والناشطين السياسيين؛ وعقد اجتماع سياسي واحد واجتماع اقتصادي واحد واجتماع واحد لفريق عامل معني بحقوق الإنسان كل شهر؛ وبذل المساعي الحميدة بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك عقد اجتماع شهري واحد للجنة العسكرية المشتركة 5+5 (بمشاركة فيه ما يتراوح بين 12 و 15 من الجهات الفاعلة الليبية الرئيسية)؛ وعقد جلسة واحدة للرؤساء المشاركين للفريق العامل المعني بالأمن (بمشاركة ما يتراوح بين 10 و 15 من الجهات الفاعلة الرئيسية على مستوى السفراء)؛ وعقد اجتماع واحد على الأقل في الشهر للفريق العامل المعني بقطاع الأمن (بمشاركة 20 مستفيدا يشملون ملحقين عسكريين رئيسيين ومستشارين لشؤون الشرطة)، وعقد لمختلف اللجان الفرعية ولجان الاتصال داخل ليبيا وخارجها (بمشاركة 12 مستفيدا في المتوسط)، بما في ذلك اجتماعات اللجان الفرعية المختلفة التي تهدف إلى توحيد الجيش، وذلك لتناول مسائل منها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والسياسات والأطر الأمنية الاستراتيجية (بمشاركة حوالي 20 مستفيدا)؛ وعقد اجتماعات بين عنصر رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة والمراقبين الليبيين وجهات الاتصال التابعة للجنة العسكرية المشتركة 5+5 (مرة واحدة في الشهر) وتنفيذ برنامج بناء قدرات المراقبين الدوليين والمراقبين الليبيين واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 (3 حلقات عمل في عام 2023)؛ وعقد اجتماع تنسيقي شهري يشترك في رئاسته المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب والجهات صاحبة المصلحة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام (بمشاركة حوالي 20 شخصا)؛ وتنظيم مؤتمر واحد للاحتفال باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام بالتعاون مع المركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب (بمشاركة 50 شخصا يشملون شركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام والسلوك الدبلوماسي والسلطات الليبية)؛ وبذل المساعي الحميدة لدعم المساواة والعدالة الانتقالية وتعزيز القدرات الوطنية من خلال إسداء المشورة التقنية المباشرة وتقديم برامج بناء القدرات إلى 15 محاميا و 15 عضوا من أعضاء النيابة العامة/قاضيا، وبذل المساعي الحميدة لدعم القضاء وجهاز النيابة العامة في مجال سيادة القانون المستدامة وإمكانية اللجوء إلى القضاء والمحكمة العادلة؛ وبذل المساعي الحميدة لدعم القضاء وجهاز النيابة العامة؛ وبذل المساعي الحميدة لتعزيز الاعتراف بحقوق المرأة وتمتعها بها، بما يتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والدعوة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على النظم والسياسات والإجراءات والآليات المتصلة بحماية وتمكين ضحايا العنف من النساء، وتوفير إمكانية لجوء المرأة إلى قضاء منصف وإعطاء الأولوية لحماية حقوق المرأة والطفل، وذلك بسبل منها عقد اجتماعات مع وحدات تمكين المرأة في قوة الشرطة والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووحدة دعم وتمكين المرأة بالمجلس الرئاسي.

التشاور والمشورة والدعوة: دعم المراحل اللاحقة من العملية السياسية الليبية، وتقديم المساعدة الانتخابية، وتبادل المعلومات وعقد اجتماعات تنسيق مع الشركاء الدوليين في مجال المساعدة الانتخابية ومع السفارات يستفيد منها 100 مستفيد، وإسداء المشورة للزهوض بعملية وضع الدستور والاستفتاء؛ وإسداء المشورة يوميا إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات واللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية بشأن المسائل الانتخابية؛ وتقديم المساعدة في تعزيز القدرات التقنية لهيئات إدارة الانتخابات؛ وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية؛ وتقديم الدعم في مجال التخطيط لأمن العملية الانتخابية، وتقديمه إلى اللجنة المركزية للانتخابات المجالس البلدية في الانتخابات البلدية من خلال العمل مع أصحاب المصلحة المحليين المعنيين بالانتخابات؛ ودعم إعادة بناء نظام الحكم الوطني في ليبيا من خلال معالجة جنود المظالم عن طريق عملية مصالحة وطنية محورها الضحايا وقوامها الحقوق وعن طريق آليات عدالة انتقالية، مع عقد حلقات عمل وندوات يستفيد منها 50 مستفيدا؛ وتخطيط وتنفيذ أنشطة رصد وقف إطلاق النار؛ وإسداء المشورة إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، بما في ذلك المشورة القانونية عند الاقتضاء، من أجل إنشاء آلية رصد فعالة تتولى تنسيق وتقييم التقدم المحرز في مجال انسحاب القوات الأجنبية والمترتبة؛ وإسداء المشورة بشأن السياسات والأطر الأمنية، بما في ذلك برنامج لبناء قدرات المراقبين الدوليين والليبيين واللجنة العسكرية المشتركة 5+5 تنفذه آلية رصد وقف إطلاق النار؛ وإسداء المشورة وإجراء مشاورات مع ملققي الحوار السياسي الليبي والكتلة النسائية في مجلس النواب ومع المجتمع المدني والمجموعات النسائية، يستفيد منها حوالي 500 امرأة؛ وإعداد خطة متعلقة بالدعوة إلى إقرار القانون بشأن العنف ضد المرأة؛ ودعم إدارة قطاع الأمن وإصلاحه وتطويره، بما في ذلك إعادة إدماج الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ودعم زيادة وجود المرأة في قوة الشرطة؛ وإسداء المشورة إلى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وآلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، والمركز الليبي لإزالة الألغام ومخلفات الحروب، والمنظمات والكيانات والجهات صاحبة المصلحة الوطنية والدولية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بشأن تحديد الأسلحة الثقيلة، وإدارة الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن مسح وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والأشراك الخداعية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام؛ والدعوة وإسداء المشورة بشأن الصكوك الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ وتقديم الدعم في تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام وتيسير بناء القدرات في حدود الموارد المتاحة؛ وعقد اجتماعات لبناء الثقة مع 50 مشاركا من السلطات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني دعما لمبادرات حوار المصالحة؛ والدعوة إلى الأخذ بإطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتنفيذ ذلك الإطار، بما في ذلك استراتيجية الرصد والإبلاغ والاتصال؛ والدعوة إلى احترام الحيز المدني وحرية التجمع وحرية التعبير، بمشاركة 30 شخصا و 4 مؤسسات محلية، منها وزارة العدل ووزارة الداخلية ومكتب النائب العام والمجلس الأعلى للقضاء، من أجل الإقراج عن الأفراد المحتجزين من دون سند قانوني؛ والدعوة إلى إعمال حقوق المرأة عن طريق تيسير المناقشات بين المؤسسات والجهات الفاعلة العاملة في مجال حقوق المرأة وإسداء المشورة بشأن القوانين والسياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين؛ وإسداء المشورة بشأن العنف ضد المرأة والعنف الجنساني المرتبطين بالعملية الانتخابية؛ وإسداء المشورة وتقديم الدعم لتعزيز قدرة 30 مدافعا ومدافعة عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بالفريق العامل التقني المعني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ؛ والدعوة إلى إعمال حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء وحمايتهم وضمان إمكانية لجوئهم إلى العدالة وآليات المساواة والانتصاف، بصرف النظر عن وضعهم القانوني.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظم حملات إعلامية وحملات اتصالات والقيام عبر وسائط الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي بتوجيه رسائل تروج لعملية السلام، فضلاً عن إعداد محتوى يروج للمصالحة والتماسك الاجتماعي واحترام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مع الوصول في إطار ذلك إلى مجموعة متنوعة من الجماهير الليبية (بما في ذلك الشباب والنساء والمكونات الثقافية والمؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي وعامة الجمهور) و 20 من المؤسسات الإعلامية الرسمية والنظراء، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية؛ وعقد اجتماعات ومناسبات محددة الأهداف، وإجراء زيارات ميدانية للقيادة في الشرق والجنوب والغرب، والتواصل مع الشباب والناشطات من جميع أنحاء ليبيا لتعزيز دورهم الرئيسي في بناء السلام وفي عملية السلام في ليبيا؛ ووضع وتنفيذ برنامج 'راندات' التدريبي لفائدة 30 شابة من جميع أنحاء ليبيا لزيادة مهارتهن في الدعوة والتواصل؛ ووضع برنامج تدريبي للتوعية بالمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة بالاشتراك مع الجامعات الليبية؛ وتعزيز أنشطة التوعية والتواصل مع المجتمعات المحلية التي تضطلع بها البعثة، وبناء الثقة ودعم قيادة البعثة ومسؤوليها الرفيعة المستوى في جولاتهم واجتماعاتهم الدولية مع الدول الأعضاء والسلك الدبلوماسي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: وضع وتنفيذ استراتيجية البعثة للاتصالات الاستراتيجية، وإسداء المشورة بشأن المقابلات والبيانات والتفاعلات الإعلامية الاستراتيجية مع وسائل إعلام دولية وإقليمية رفيعة المستوى باللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية ومع وسائل إعلام محلية مختارة والترويج لتلك المقابلات والبيانات والتفاعلات؛ والتواصل المتكرر مع وسائط الإعلام المحلية في جميع أجزاء ليبيا لتشجيع إصدار تقارير تراعي حالة النزاع؛ وإعمال جهود حل المشاكل وإدارة الأزمات فيما يتعلق بحملات الاستقطاب الإعلامية التي تهدف إلى تقويض تنفيذ ولاية البعثة؛ وإقامة شراكات مع منصات وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز الجهود في مجال مكافحة خطاب الكراهية والأخبار الزائفة والمعلومات المضللة؛ وإعداد تقارير الرصد المعتادة اليومية وتقارير الرصد الفصلية لوسائل التواصل الاجتماعي؛ وتعزيز العلاقات المهنية مع وسائط الإعلام المحلية والإقليمية والدولية. وإعداد تقارير عن حالة حقوق الإنسان وأداء دور مصدر عام للمعلومات؛ وإصدار نشرات صحفية وبيانات عن التقدم المحرز في عملية بذل المساعي الحميدة؛ والإنتاج الداخلي لمنتجات متعددة الوسائط؛ وإجراء استقصاء واسع النطاق للتصورات العامة في جميع أنحاء ليبيا.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تحديث الموقع الشبكي للبعثة وتوفير موجز إخباري على المنصات الرسمية للبعثة في وسائل التواصل الاجتماعي باللغتين العربية والإنكليزية، لتسليط الضوء على ما تنظمه البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من أنشطة واجتماعات ومناسبات وما يبتأه من رسائل عامة وما ينفذه من مشاريع وبرامج؛ والقيام، بمساعدة من خلية الابتكار في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، بإعداد استقصاء رقمي للتصورات العامة وإجراء حوارات رقمية، وإشراك مئات الليبيين في حوارات مواضيعية، بما في ذلك الفئات الاجتماعية (الشباب والنساء)، لاستطلاع آرائهم وتوصياتهم وإشراكهم في الحوار السياسي.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 38

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	فئة الإنفاق
(5)-(4)=(3)	(4)	(3)	(2)	(1)	
(87,9)	6 673,2	6 761,1	5 884,9	6 676,5	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
1 362,2	42 725,8	41 363,6	39 460,1	33 256,5	تكاليف الموظفين المدنيين
(1 417,1)	38 504,7	39 921,8	36 995,9	29 329,0	التكاليف التشغيلية
(142,8)	87 903,7	88 046,5	82 340,9	69 262,0	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 39
الموارد البشرية

وَأَعْلَم	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	م خ م	م خ ع	المجموع الفرعي	م ف و ر م	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون			متطوعو الأمم المتحدة			المجموع
												الدوليون	الوطنيون	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	الفرعي	
المعتمد لعام 2023	1	2 ^(أ)	—	7	18 ^(ب)	43	46	2	154	1 ^(ج)	274	17	118	135	6	—	6	415
المقترح لعام 2024	1	2 ^(أ)	—	7	19 ^(ب)	42	46	2	154	1 ^(ج)	274	17	120	137	6	—	6	417
التغير	—	—	—	—	1	(1)	—	—	—	—	—	2	2	—	—	—	—	2

(أ) وظيفة واحدة ممولة بنسبة 50 في المائة ويجري تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

(ب) تشمل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) من الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

214 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024 لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 87 903 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وتغطي تكاليف نشر 234 فردا من أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة (200 673 600 دولار)، والمرتبات والتكاليف ذات الصلة (800 725 42 دولار) المتعلقة بنشر 274 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 2 أمين عام مساعد، 7 مد-1، 19 ف-5، 42 ف-4، 46 ف-3، 2 ف-2، 154 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، 1 من فئة الخدمات العامة)، و 137 وظيفة وطنية (17 وظيفة لموظف فني وطني و 120 وظيفة من الرتبة المحلية)، و 6 وظائف لمتطوعين دوليين من متطوعي الأمم المتحدة، و 7 وظائف لأفراد مقدمين من الحكومات، والتكاليف التشغيلية (700 504 38 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (100 175 دولار)، والسفر في مهام رسمية (600 029 1 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (700 953 22 دولار)، والنقل البري (900 379 دولار)، والعمليات الجوية (900 804 6 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (500 092 3 دولار)، والخدمات الطبية (100 746 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (900 322 3 دولار).

215 - وطُبق معدل شواغر قدره 29,6 في المائة على التقديرات المتعلقة بالموظفين الدوليين استنادا إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023. وطُبق معدلا الشواغر البالغين 52,9 في المائة و 35,6 في المائة على الوظائف الفنية الوطنية وعلى وظائف الرتبة المحلية، على التوالي، استنادا إلى معدلات الشواغر الفعلية في آذار/مارس عام 2023. وطُبق معدل شواغر قدره 50,0 في المائة على الوظائف المقترحة إنشاؤهما. وطُبق معدل شواغر قدره 50,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بمتطوعي الأمم المتحدة، وطُبق معدل شواغر قدره 57,1 في المائة على التقديرات المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات، استنادا إلى معدل الشواغر الفعلي في 31 آذار/مارس 2023. وتقوم التقديرات المتعلقة بأفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة على افتراض النشر الكامل، استنادا إلى المعدل الفعلي لشغل الوظائف في آذار/مارس 2023.

216 - وفي عام 2024، يُقترح إدخال التغييرات التالية على عدد الوظائف ورتبتها فيما يتعلق بزيادة صافية قدرها وظيفتان، بما يعكس إنشاء هاتين الوظيفتين، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة، ونقل وظيفة واحدة، على النحو المبين بالتفصيل أدناه:

مكتب رئيس الموظفين

(أ) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف تنسيق، الشؤون السياسية (ف-4) في طرابلس إلى كبير منسقين، الشؤون السياسية (ف-5) في طرابلس في مكتب رئيس الموظفين، لتعزيز التخطيط الاستراتيجي والتنسيق التشغيلي بهدف توسيع نطاق حضور البعثة في ليبيا، بما في ذلك توثيق التنسيق مع المكاتب الميدانية؛

دائرة دعم البعثة

(ب) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون المالية والميزانية (الرتبة المحلية) في وحدة شؤون الميزانية للمساعدة في استعراض وتحليل وإعداد تقديرات التكاليف ومقترحات الميزانية؛

(ج) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (الرتبة المحلية) في وحدة الموارد البشرية لدعم ومساعدة المديرين المكلفين بالتعيين في التعجيل باستقدام الموظفين؛

(د) نقل وظيفة واحدة لمساعد لإدارة العقود (الرتبة المحلية) من وحدة المشتريات إلى وحدة التخزين وطلبات التوريد المركزية لدعم عمليات تقديم طلبات الشراء لاقتناء مختلف المشاريع المتصلة بشراء مختلف الخدمات والسلع الأساسية دعماً لتنفيذ خطة الشراء لدى البعثة.

217 - ويشمل ملاك موظفي البعثة المعتمد لعام 2023 وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويُقترح أن تستمر هذه الوظيفة، رئيس قسم الإجراءات المتعلقة بالألغام (ف-5)، في عام 2024 لقيادة عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للبعثة، وإسداء المشورة إلى قيادة البعثة بشأن مسائل الإجراءات المتعلقة بالألغام، والإشراف على تنفيذ خطة العمل، وقيادة العمل مع السلطات الوطنية، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة المشاركة في أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

218 - ويعزى أساساً الانخفاض الصافي في الاحتياجات لعام 2024 مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2023 إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية، بما في ذلك: (أ) انخفاض الاحتياجات تحت بند المرافق والبنى التحتية بسبب انخفاض الاعتماد المخصص لمشاريع التشييد الرئيسية، التي يتوقع أن تكتمل في عام 2023؛ و (ب) انخفاض الاحتياجات تحت بند العمليات الجوية بسبب انخفاض تكاليف أسطول الطائرات الثابتة الجناحين، استناداً إلى الاتفاق التعاقدى الفعلي؛ و (ج) انخفاض الاحتياجات من معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عقب عمليات الاقتناء في الفترات السابقة. وهذا النقصان تقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين المدنيين بسبب جداول المرتبات المستكملة وتطبيق معدل شواغر أقل مدرج في الميزانية قدره 29,6 في المائة للموظفين الدوليين مقارنة بمعدل الشواغر البالغ 32,9 في المائة المطبق في ميزانية عام 2023.

8 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

(700 971 66 دولار)

تصدير

لا يزال الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، الذي اعتمد في عام 2016، يشكل خريطة الطريق الأساسية لكولومبيا لدعم حقوق الضحايا، وتحقيق فرص التنمية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع المسلح. ومما يثلج الصدر أن الطرفين الموقعين على الاتفاق - حكومة كولومبيا وتنظيم القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة - الجيش الشعبي السابق - ملتزمان تمام الالتزام بتنفيذه.

وقد تعهدت الحكومة بتنفيذ الاتفاق النهائي بطريقة شاملة، إذ جعلته حجر الزاوية في جهودها المتصلة بالسلام وركزت بشكل خاص على المجالات حيث لا يزال التنفيذ متعثراً. ويمثل هذا الالتزام فرصة متجددة لتوطيد السلام في كولومبيا.

وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا مصممة على مواصلة العمل جنباً إلى جنب مع الكولومبيين على تعزيز ثمار السلام. ويساعد دور التحقق الذي تضطلع به البعثة على دعم إعادة إدماج الآلاف من المقاتلين السابقين وتنفيذ الضمانات الأمنية التي تشد الحاجة إليها في جميع أنحاء المناطق المتضررة من النزاع. وبالمثل، وبينما يحرز الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في البلد تقدماً في إصدار الأحكام التصالحية على الجرائم المرتكبة خلال النزاع وتستعد كيانات الدولة ذات الصلة لدعم تنفيذها، فإن البعثة على استعداد للتحقق من هذه المرحلة الحاسمة. وبالإضافة إلى ذلك، كلف مجلس الأمن، في قراره 2673 (2023)، البعثة برصد تنفيذ الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي. وتتسم تلك الأحكام بأهمية بالغة بالنسبة لمعالجة الأنماط المتجذرة لعدم المساواة والإقصاء التي تطل المناطق الريفية والشعوب الإثنية، والتي أدت إلى إدانة النزاع المسلح وتفاقمت بسببه. وفي جميع تلك المهام الموكلة إلى البعثة، يظل دور التحقق الذي تضطلع به دوراً حيوياً.

(توقيع) كارلوس رويز ماسيو

الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا

رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

219 - كلف مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بناء على طلب من الحكومة الكولومبية ومن تنظيم القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابق، بالتحقق من ثلاثة جوانب رئيسية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، الذي اعتمدته الطرفان في عام 2016، والجوانب الثلاثة هي: (أ) إعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (البند 3-2 من الاتفاق)؛ و (ب) تنفيذ تدابير للأمن والحماية على المستويين الفردي والجماعي لصالح المقاتلين السابقين، وبرنامج شاملة للأمن والحماية لصالح المجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم (البند 3-4 من الاتفاق)؛ و (ج) الامتثال للأحكام الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وتنفيذها (البند 5-1-2 من الاتفاق). وقد حدد مجلس الأمن ولاية البعثة في قراره 2366 (2017)، وبعدها لاحقاً في قراراته 2435 (2018)، و 2487 (2019)، و 2545 (2020)، و 2574 (2021)، و 2603 (2021)، و 2655 (2022)، ووسّع نطاقها في قراره 2673 (2023) للتحقق من تنفيذ البند 1 والبند 2-6 من الاتفاق النهائي فيما يتعلق بتنفيذ الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية.

220 - وتتعاون بعثة التحقق عن كثب مع الطرفين، في أطر منها هيئات التحقق ذات الصلة المنشأة بموجب الاتفاق النهائي، ولا سيما لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، والمجلس الوطني لإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، وكذلك مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، والسلطات المحلية، والسلطات على صعيد المقاطعات، والمجتمع المدني. وسيظل عمل بعثة التحقق ذا أهمية حيوية في عام 2024 فيما يتعلق بدعم الطرفين في تنفيذ عملية إعادة الإدماج وتوسيع نطاق توفير الأمن والحماية ليشمل المجتمعات المحلية الضعيفة والزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين، وتقديم الدعم لعملية العدالة الانتقالية من خلال تحقق البعثة من الأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وبالإضافة إلى ذلك، ستضطلع البعثة بدور هام من خلال تحقيقها من تنفيذ الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي، وهما عنصران يكتسيان أهمية خاصة لمعالجة الأسباب الهيكلية للنزاع، وإدماج المناطق الريفية في ديناميات التنمية الوطنية، ومعالجة الفقر وعدم المساواة، والتي لا يزال تنفيذها متعثراً. وقد كلف مجلس الأمن بأداء هاتين المهمتين الإضافيتين في قراره 2673 (2023)، استجابة لطلب قدمه الطرفان.

برنامج العمل

الهدف

221 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو النهوض بالتنفيذ الفعال لأحكام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، المتعلق بإعادة الإدماج، والضمانات الأمنية، والأحكام التصالحية، والفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

222 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تطبيق نهج استباقي وشامل للجميع إزاء التحقق، يشمل الدعوة والمساعي الحميدة والعمل الوثيق مع طرفي الاتفاق النهائي والمؤسسات والسلطات المعنية، على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي؛
- (ب) إجراء تحقق مستقل والمشاركة، إلى جانب الطرفين معاً، في المنديات والمؤسسات الرئيسية المنشأة من أجل تنفيذ الاتفاق النهائي؛
- (ج) التشجيع على الحوار البناء وبناء الثقة بين الحكومة وحزب "كومونيس" لمعالجة المسائل العالقة المتصلة بتحقيق السلام، ومواصلة التنسيق والحوار الدائمين مع الجهات المحاورة الرئيسية، بما فيها الأطراف الفاعلة من مختلف ألوان الطيف السياسي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي، وحشد التأييد لتنفيذ الاتفاق النهائي.

223 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) زيادة الثقة بين طرفي الاتفاق النهائي؛ وتكثيف الجهود الرامية إلى كفالة استدامة عملية إعادة الإدماج؛ وإحراز تقدم مستمر في المسائل الملموسة التي تعوق نجاح إعادة الإدماج، ومنها الحصول على الأراضي من أجل توطيد المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج فيما يتعلق بالمشاريع الإنتاجية والحلول السكنية للمقاتلين السابقين؛ وتشجيع إعادة الإدماج على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، والمشاركة النشطة للمقاتلات السابقات؛ وقيام الحكومة بتوفير حلول أكثر استدامة للمقاتلين السابقين المقيمين داخل وخارج المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج؛ وإحراز تقدم في تنفيذ العناصر الرئيسية للإصلاح الريفي الشامل في المناطق ذات الأولوية؛ وزيادة القدرة على منع النزاعات المتعلقة بالأراضي وعلى معالجتها؛ وإحراز تقدم في الحد من أوجه عدم المساواة في الحصول على الأراضي؛ وإحراز تقدم في تنفيذ خطط التنمية مع التركيز على الأراضي في المناطق ذات الأولوية، بمشاركة نشطة من المجتمعات المحلية؛
- (ب) تعزيز قدرة الدولة واستجابتها من أجل منع الهجمات على المقاتلين السابقين، والزعماء الاجتماعيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان والتحقيق فيها بشكل أفضل، وكذلك زيادة الثقة والنظام بين الطرفين فيما يتعلق بآليات الأمن والحماية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والمقاتلين السابقين ذوي الأصول الإثنية، واحتياجات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الأخرى المعرضة للخطر؛
- (ج) تعزيز الثقة بنظام العدالة الانتقالية؛ وتعزيز قدرة الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام على كفالة الامتثال لأحكامه التصالحية وتنفيذها؛ وتقديم مساهمات في أعمال حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة، والوصول إلى العدالة، وجبر الضرر وعدم التكرار، وإدماج ذلك بشكل كامل في نظام جبر الضرر؛
- (د) تعزيز تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي؛ وتعزيز قدرة المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية باعتباره هيئة استشارية تعنى بالمسائل الإثنية لدى لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه؛ وتحسين أداء آليات الحوار ذات الصلة بالمسائل الإثنية.

224 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستواصل البعثة المشاركة على نطاق واسع مع الأطراف الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية التي تدعم تنفيذ الاتفاق النهائي. فعلى الصعيد الدولي، ستساعد البعثة من خلال تعاونها الوثيق مع السلك الدبلوماسي والمنظمات الإقليمية في تحديد أوجه التأزر ومجالات الاهتمام المشترك والدعم المتبادل من أجل تحقيق السلام. وعلى الصعيدين الوطني ودون الوطني، ستواصل البعثة تعزيز روابطها مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في الأوساط السياسية

والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك منظمات المجتمع المحلي؛ والمنظمات الدينية؛ والشبابية؛ والنسائية؛ والإثنية؛ ومنظمات المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ ومؤسسات العدالة الانتقالية. وفي كولومبيا، حيث ينبض المجتمع المدني بالحياة ويشارك إلى حد كبير في عملية السلام، يظل هذا التعاون جانباً أساسياً من جوانب عمل البعثة. وستواصل البعثة أيضاً تمتين علاقاتها مع سلطات المقاطعات والسلطات المحلية، لا سيما مع تزايد مسؤوليات هذه السلطات في عملية إعادة الإدماج وكفالة الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية.

225 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة العمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع مكتب المنسق المقيم. ويسترشد الفريق القطري في عمله بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المقرر استعراضه في عام 2023. وبإمكان البعثة، من خلال التنسيق في آليات مشتركة على مختلف المستويات، أن تتقاسم تحليلات النزاعات، وأن تشجع على اتخاذ إجراءات متسقة، وأن تشارك عبر ركيزتي السلام والأمن، والتنمية. وعلاقات العمل الوثيقة هذه قائمة، ليس على الصعيد الوطني فحسب، حيث تشارك البعثة في اجتماعات منتظمة لفريق الأمم المتحدة القطري، بل هي قائمة على الصعيد المحلي أيضاً، حيث يعمل موظفو البعثة بشكل وثيق مع الأفرقة التي تنشرها مختلف الوكالات والصناديق والبرامج. وعلاوة على ذلك، وانطلاقاً من روح الحفاظ على السلام والمساهمة في تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل، عززت البعثة والفريق القطري أوجه التأزر في تنفيذ مشاريع إنتاجية لصالح أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية - الجيش الشعبي، وعملوا معاً على بذل جهود متصلة بالضمانات الأمنية، وعلى تنفيذ مشاريع يدعمها صندوق بناء السلام.

226 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) استمرار الدعم الدولي للتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والبعثة في عملية السلام؛
- (ب) استمرار تركيز الحكومة الوطنية والهيئة التشريعية على تنفيذ الاتفاق النهائي؛
- (ج) السلطات الوطنية والمحلية، والكيانات والآليات الحكومية المكلفة بمنع الحوادث الأمنية في المناطق المتضررة من النزاع والتصدي لها والتحقيق فيها، بما في ذلك مكتب المدعي العام، ستبقى على التزامها بتعزيز التعاون مع بعثة التحقق؛
- (د) استمرار إحراز تقدم في نظام العدالة الانتقالية على نحو يؤدي إلى إصدار أحكام تصالحية.

227 - وتراعي البعثة منظوراً جنسانياً في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وستعمل البعثة على كفالة التنفيذ الملائم لأمرها التوجيهي المتعلق بالشؤون الجنسانية ولاستراتيجيتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وكفالة الإدماج الكامل للاحتياجات الخاصة للعضوات السابقات في القوات المسلحة الثورية في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها، وإعطاء الأولوية للضمانات الأمنية للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان والمقاتلات السابقات. وستكفل البعثة أيضاً الإدماج الكافي لمنظور جنساني في عملية التحقق من الأحكام التصالحية، والإصلاح الريفي، والجوانب الإثنية.

228 - ووفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستسعى البعثة إلى تعزيز الإدماج داخلياً من خلال إتاحة فرص العمل للمرشحين المؤهلين. وعلى الصعيد السياسي، ستواصل البعثة الدعوة إلى إدراج آراء الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع منصات صنع القرار، بما في ذلك المجلس الوطني لإعادة الإدماج، بهدف كفالة إدراج المسألة باعتبارها نهجاً شاملاً إزاء جميع جوانب إعادة الإدماج.

أثر الجائحة والدروس المستفادة

229 - ترك استمرار جائحة كوفيد-19 في عام 2022 بعض الأثر، ولكن على الرغم من التحديات، استأنفت البعثة جميع أنشطتها في عام 2022 وتمكنت من تنفيذ أنشطة التحقق في جميع أنحاء البلد.

230 - وتواصل البعثة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل البرنامج وتكييفه بسبب جائحة كوفيد-19. واستأنفت الفرق المنتشرة في الميدان أنشطتها بالحضور الشخصي نظرا لعدم تمكن المجتمعات المحلية دائما من الوصول إلى طرائق الاتصال عن بعد. ودعمت البعثة ترتيبات العمل المرنة للموظفين الذين يعملون على معالجة التحديات التي تواجهها الأسر، ولكن هذه الترتيبات لم تؤثر على حضور البعثة.

الأداء البرنامجي في عام 2022

تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان أمن المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي ومنظمات المجتمع المدني

231 - يشمل عمل البعثة بشأن الضمانات الأمنية تقديم توصيات استشارية إلى الحكومة بشأن سبل المضي قدما في الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق النهائي. فقد قدمت البعثة إلى الحكومة توصيات لتعزيز الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي ومنظمات المجتمع المدني، بسبل منها اتخاذ إجراءات في المناطق، واستعراض السياسات العامة، والتشريعات. ودعمت البعثة إعداد خطة طوارئ، عُرضت على الحكومة في 5 آب/أغسطس 2022، لحماية الزعماء الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين. واعتمدت الحكومة رسميا في وقت لاحق الخطة لتكون مبدأها التوجيهي الرئيسي للاستجابة للأزمة الأمنية في المناطق. وشملت الإجراءات المنفذة إنشاء "مراكز قيادة موحدة" في مجموعة من المناطق ذات الأولوية للمساعدة في معالجة الحالات الأمنية العاجلة؛ وإعادة تفعيل المؤسسات الرئيسية والأماكن المشتركة بين المؤسسات وفقا لما هو منصوص عليه في الاتفاق النهائي؛ وتعديل التشريعات بهدف كفالة الامتثال الكامل للاتفاق؛ وإعادة هيكلة الوحدة الوطنية للحماية، بما في ذلك إجراء تحقيق رسمي للكيان في ضوء تهم الفساد، وتعزيز ترتيبات الحماية الفعالة المتعلقة بالمقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

232 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 40).

الجدول 40

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
-	-	عززت الحكومة وكيانات الدولة ذات الصلة الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي ومنظمات المجتمع المدني عبر اتخاذ إجراءات في المناطق، واستعراض السياسات العامة، والتشريعات

النتائج المقررة لعام 2024

النتيجة 1: التعجيل بالجهود الرامية إلى تحقيق عملية مستدامة لإعادة الإدماج

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

233 - أسهمت البعثة في التعجيل بتنفيذ عملية إعادة الإدماج. فبحلول عام 2022، استفاد 75 في المائة من المقاتلين السابقين (بمن في ذلك 84 في المائة من النساء المقاتلات السابقات) من المبادرات الإنتاجية الجماعية والفردية. واتفق الطرفان، بدعم دولي، على الأخذ باستراتيجية للاستدامة تشمل إمكانية الوصول إلى الأسواق والأراضي والائتمان، والمساعدة التقنية، بما يعزز تعاونيات المقاتلين السابقين، والأمن، ومشاركة المرأة.

234 - وستواصل البعثة العمل جنباً إلى جنب مع الطرفين على تعزيز استدامة عملية إعادة الإدماج.

235 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 41).

الجدول 41

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
تحققت زيادة كبيرة في عدد مشاريع إعادة إدماج المقاتلين السابقين الجماعية المقامة تحت رعاية الدولة على مراعاة وجود عناصر رعاية الدولة، مما يعزز توطيد الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للمقاتلين السابقين في جميع أنحاء كولومبيا	عملت جميع مشاريع إعادة الإدماج الجماعية المقامة تحت رعاية الدولة على مراعاة وجود عناصر تكفل استدامتها، بما في ذلك تيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق والأراضي والائتمان، والمساعدة التقنية، مما عزز التعاونيات الإنتاجية للمقاتلين السابقين، وكفل مشاركة المرأة بصورة فعالة	تحققت زيادة كبيرة في عدد المقاتلين السابقين وأسرهم الذين يستفيدون من تدابير ترعاها الدولة من أجل ضمان حلول مستدامة لإعادة الإدماج داخل وخارج المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج	تحقيق زيادة مطردة في عدد المقاتلين السابقين وأسرهم الذين يستفيدون من تدابير ترعاها الدولة من أجل ضمان حلول مستدامة لإعادة الإدماج داخل وخارج المناطق الإقليمية السابقة الخاصة بالتدريب وإعادة الإدماج	إتاحة استحقاقات إعادة الإدماج والفرص التي ترعاها الدولة لجميع المقاتلين السابقين المعتمدين وأسرهم والمجتمعات المحلية المجاورة، مما يسهم في استدامة العملية من خلال تركيز أوسع نطاقاً على المبادرات المجتمعية والمصالحة والجهود التي تقودها جهات محلية

النتيجة 2: تنفيذ الأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تنفيذاً فعالاً وفورياً

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

236 - يسهم عمل البعثة في التحقق من الامتثال للأحكام التصالحية المقبلة واستيفاء شروط تنفيذها، مما سيساعد على بناء الثقة في العملية ويدعم الولاية القضائية الخاصة للسلام في إرساء أسس المصالحة بين جميع الكولومبيين.

237 - وستواصل البعثة العمل مع الكيانات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام وعن رصدها والتحقق منها. وستقوم البعثة بضبط منهجية التحقق المتعلقة بالاتجاهات والأنماط العامة واختيار الحالات الفردية لأغراض الرصد والتحقق عن كثب. وستتعاون البعثة أيضاً مع مؤسسات الدولة على رصد شروط تنفيذ الأحكام التصالحية والتحقق من استيفائها.

238 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 42).

الجدول 42
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
-	أسهمت البعثة في الجهود الأولية الرامية إلى إنشاء آلية الرصد والتحقق التي تتألف من البعثة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام	أنشئت آلية الرصد والتحقق التي تتألف من البعثة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام	تم التحقق من الامتثال لعدد أولي من الأحكام ومن تنفيذها، بما يشمل التحقق من أن الأشخاص المحكومين يقضون فترة الأحكام الصادرة بحقهم، ومن أن السلطات الكولومبية تهيئ الظروف اللازمة لذلك	التحقق من الامتثال لعدد كبير من الأحكام ومن تنفيذها، بما يشمل التحقق من أن الأشخاص المحكومين يقضون فترة الأحكام الصادرة بحقهم، ومن أن السلطات الكولومبية تهيئ الظروف اللازمة لذلك
				كفالة قيام الحكومة وكيانات الدولة ذات الصلة بتهيئة الظروف اللازمة للتنفيذ الفعال للأحكام التصالحية الصادرة عن الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في مختلف قضاياها
				التحقق من امتثال الأفراد الخاضعين للولاية القضائية للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام للأحكام التصالحية

النتيجة 3: التقدم المحرز في التنفيذ الفعال للفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل والفصل المتعلق بالمسائل الإنشائية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

239 - وسَّع مجلس الأمن، في القرار 2673 (2023)، نطاق ولاية البعثة بهدف التحقق من تنفيذ الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل من الاتفاق النهائي. والتزمت الحكومة بتعزيز إمكانية الحصول على الأراضي والتعجيل بتنفيذ الخطط الرامية إلى توسيع نطاق وجود الدولة في المناطق الريفية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

240 - كان الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة هو أهمية العمل مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، من بين جهات محاورة أخرى، على تحديد التقدم المحرز ومجالات التحسين، وأهمية تقديم الدعم بغية كفالة التنفيذ الشامل والمنسق. ولدى تطبيق الدرس، ودعماً لتنفيذ مجالات العمل الموسعة، ستعمل البعثة جنباً إلى جنب مع الحكومة وكيانات الدولة وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، ولا سيما من المجتمعات المحلية للكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وللسكان الأصليين، على تعزيز التنفيذ من خلال تحديد العقوبات المحتملة والتوصية بحلول لها.

241 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 43).

الجدول 43
مقياس الأداء

2024 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
زيادة عدد المزارعين والنساء والضحايا من غير مُلاك الأراضي، الذين سيحصلون على أراضٍ (أو سيُمنحون سندات ملكية للأراضي) من خلال الآليات المنصوص عليها في الاتفاق النهائي. والتنفيذ الفعال والشامل والجامع لبرامج التنمية التي تركز على الأقاليم وللخطط الوطنية للإصلاح الريفي إنشاء آلية مكرسة للتنسيق بين الحكومة ومؤسسات الدولة المسؤولة عن تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية إحراز تقدّم كبير في تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية إنشاء آلية حوار بين المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ، والشعوب الإثنية، وكيانات القطاع الخاص، وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة تعزيز المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية	-	-	-	-

المنجزات المستهدفة

242 - يعرض الجدول 44 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 44

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

ألف -	تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
	وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	4	4	4	4
1 -	تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	4	4	4	4
باء -	توليد المعارف ونقلها				
	المنشورات (عدد المنشورات)	2	2	2	2
2 -	التقارير المواضيعية عن الضمانات الأمنية	2	2	2	2
	المواد التقنية (عدد المواد)	2	1	2	1
3 -	دليل للتحقق يشمل إرشادات بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية	1	1	1	1
4 -	تقرير مواضيعي عن الدروس المستفادة من السنة الأولى لبدء التحقق من الأحكام التصالحية	1	1	1	1
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	105	62	133	129
5 -	حلقات عمل لتعزيز التنفيذ والتواصل الاستراتيجي مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والأفراد الخاضعين لولايتهم القضائية	11	12	11	11
6 -	حلقات عمل ودورات تدريبية يشارك فيها الأفراد الخاضعون للولاية القضائية للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام	11	2	11	11
7 -	حلقات عمل ودورات تدريبية إقليمية يشارك فيها الأفراد الخاضعون للولاية القضائية للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بهدف تعزيز التوجيه في المهام أو الأعمال أو الأنشطة ذات المضمون التعويضي والتصالح وتقييد الحريات والحقوق	11	10	11	11
8 -	منتدى يشارك فيه الأكاديميون وصناع السياسات الدوليون بشأن نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا ودور البعثة	1	1	1	1
9 -	منتديات متخصصة تشارك فيها مجموعات من المحققين والأكاديميين ومنظمات القطاع القضائي من كل منطقة لتوضيح الولاية الجديدة	11	11	11	11
10 -	دورات تدريب وتوعية تشارك فيها المنظمات النسائية على الصعيد الميداني	4	6	6	6
11 -	حلقات عمل لدعم بروتوكولات إدارة البيانات وتبادلها مع الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام وسائر الجهات النظرية	10	20	16	10
12 -	حلقات عمل تتعلق بالقضايا رقم 2 و 4 و 5 و 7 و 9، يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسلطات	4	3	3	3
13 -	حلقات عمل إقليمية لتبادل الآراء يشارك فيها الصحفيون المحليون والدوليون	6	1	5	9
14 -	حلقات عمل تشارك فيها وسائط الإعلام على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني والدولي بشأن الولاية الجديدة	12	1	9	10
15 -	حلقات عمل تتعلق بالقضايا التي تدخل في نطاق الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسلطات	6	10	10	6

16 -	جولات إعلامية إقليمية إلى المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج ومناطق إعادة الإدماج الجديدة في إطار حملات خاصة للاتصال والتوعية	12	5	9	9
17 -	مناسبات لتعزيز المساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنساني فيما يتصل بإعادة الإدماج، والضمانات الأمنية، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن	-	-	6	6
18 -	مناسبات يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان المنتمون إلى طائفة الروما والسلطات فيما يتعلق بالأحكام الصادرة بحق أفراد من مجتمعاتهم المحلية	12	3	9	6
19 -	حلقات عمل تشارك فيها الجهات النظيرة الرئيسية والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لتعزيز ومتابعة تدابير الوقاية والحماية في إطار الأحكام المتعلقة بالضمانات الأمنية من الاتفاق النهائي	-	-	4	4
20 -	حلقات عمل يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان المنتمون إلى طائفة الروما والسلطات	-	-	4	3
21 -	مناسبة وطنية يشارك فيها السكان الأصليون والكولومبيون المنحدرون من أصل أفريقي والسكان المنتمون إلى طائفة الروما والسلطات	-	-	1	1
22 -	مناسبات يشارك فيها مسؤولو الحكومة بشأن ولاية البعثة والدعوة إلى تنفيذ الاتفاق النهائي	-	-	4	11
23 -	مناسبات إقليمية تشارك فيها الجهات صاحبة المصلحة في الاتفاق النهائي، بمن في ذلك المقاتلون السابقون، بشأن تنفيذ الاتفاق	-	4	4	4
24 -	حلقة عمل لجهات التنسيق الإقليمية المعنية بإعادة الإدماج بشأن تنفيذ نهج جديدة للتحقق من إعادة الإدماج في المجالات الاجتماعي والسياسي والاقتصادي	-	-	1	2
25 -	حلقة عمل لجهات التنسيق الإقليمية المعنية بإعادة الإدماج والإصلاح الريفي بشأن تنفيذ نهج جديدة للتحقق من إعادة الإدماج في المجالات الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ومن الإصلاح الريفي	-	-	-	1
26 -	حلقة عمل تشارك فيها الجهات الحكومية صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ النظام الوطني للإصلاح الزراعي	-	-	-	1
27 -	مناسبة يشارك فيها أعضاء المجتمع المحلي والإقليمي والسلطات الوطنية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطط التنمية التي تركز على الأقاليم	-	-	-	1
28 -	حلقة عمل لتقييم مبادرات إعادة الإدماج المجتمعية	-	-	-	1
29 -	حلقة عمل تشارك فيها الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة بشأن بناء قدرات الحراس من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي	-	-	-	1
30 -	حلقة دراسية بشأن المحاصيل غير المشروعة والمجتمعات المحلية الإثنية	-	-	-	1
31 -	مناسبة لتعزيز المنظمات الإثنية على الصعيد المحلي	-	-	-	1
32 -	مناسبة وطنية يشارك فيها المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية	-	-	-	1
33 -	تجمع وطني للمقاتلين السابقين من أصول إثنية	-	-	-	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة لتنفيذ الأحكام الواردة في المواد 1، و 3-2، و 3-4، و 5-1-2، و 6-2 من الاتفاق النهائي، بما في ذلك تنفيذ الأحكام الجنسانية ذات الصلة والفصل المتعلق بالمنظورات الإثنية من الاتفاق النهائي؛ وبذل المساعي الحميدة من أجل تعزيز حل المشاكل وبناء الثقة ووحدة الجهود المبذولة في مواجهة التحديات التي يواجهها التنفيذ في الميدان؛ وبذل المساعي الحميدة والجهود الدعوية بشأن إنشاء وتعزيز مساحات ومنشآت تجمع بين الجهات النظيرة والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة توجها للحوار المثمر وصنع القرار؛ وبذل المساعي الحميدة والجهود الدعوية بشأن الزيارات التي تقوم بها الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة إلى مناطق إعادة الإدماج وغيرها من المواقع ذات الصلة التي يقوم فيها المقاتلون السابقون بإنشاء مشاريع إنتاجية وإطلاق مبادرات مجتمعية في إطار عملية إعادة إدماجهم، بما يشمل تقديم الدعم لتعزيز دور الفريق العامل التقني المعني بالشؤون الجنسانية في إطار المجلس الوطني لإعادة الإدماج؛ وبذل المساعي الحميدة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إطار تنفيذ الاتفاق النهائي، بما يشمل النهوض بمشاركة المرأة؛ والتواصل بانتظام مع مختلف الجهات الفاعلة وكيانات الدولة التي تضطلع بمسؤوليات في تنفيذ الأحكام التصالحية وفي رصدها والتحقق منها.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات وإسداء المشورة للوقوف على التحديات أو منعها أو تذليلها في ظل الظروف المتعلقة بزيادة المشاركة السياسية لحزب "كومونيس" السياسي، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتحسين تدابير وأوضاع الأمن والحماية، وزيادة المشاركة في تنفيذ الاتفاق النهائي؛ والدعوة إلى التنفيذ الكامل للأحكام الجنسانية الواردة في الاتفاق النهائي، بما في ذلك دعم الجهات النظرية الحكومية وإجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات النسائية والمقاتلات السابقات؛ ودعم آليات إدارة المعلومات التابعة للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لتيسير تبادل المعلومات، ولا سيما المتعلقة منها بمتابعة الأحكام التصالحية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: استحداث أدوات متكاملة للتحقق من إصلاح الأراضي الريفية استناداً إلى نماذج ومنهجيات إحصائية جغرافية لتحديد الأولويات والمنجزات وإجراءات المتابعة؛ وأدوات متكاملة للتحقق من الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية مع مراعاة اتباع نهج شامل (المرحلة 1: قاعدة البيانات المتكاملة، والمرحلة 2: التشغيل الآلي)؛ وأدوات متكاملة لإدارة المعلومات المتعلقة بالتحقق من الأحكام التصالحية (الإنذارات المبكرة وفرادى القضايا ذات الأهمية الخاصة)؛ ونظام للإبلاغ عن التحقق على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني (المرحلة 1: مستودع المعلومات، والمرحلة 2: إصدار الاستمارات آلياً، والمرحلة 3: أدوات تحليل النصوص)؛ والمضي قدماً في تنفيذ أداة متابعة الاتفاق النهائي على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني؛ وقواعد بيانات ونظام معلومات للمؤشرات المتصلة بسياق التحقق؛ وقاعدة بيانات لتسجيل الاعتداءات على المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وأقاربهم، وأعضاء الأحزاب السياسية، والزعماء الاجتماعيين، والمجتمعات المحلية (المرحلة 1: الإنذارات المبكرة، والمرحلة 2: الاعتداءات، والمرحلة 3: المسائل الأخرى المتعلقة بالضمانات الأمنية)؛ ومنصة لإدارة المعلومات المتعلقة بالمنظمات المشاركة في مشاريع إعادة الإدماج الاقتصادي والمشاريع الإنتاجية؛ وقاعدة بيانات ثلاثية الأطراف بشأن الانتقال إلى الشرعية.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد إعلامية توضح للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والمجتمعات المحلية التقدم المحرز في ولاية البعثة وفي تنفيذ الاتفاق النهائي؛ وبرامج توعية لزيادة إبراز عملية إعادة الإدماج وتدابير الضمانات الأمنية، وتنفيذ الأحكام التصالحية، والتقدم المحرز في الإصلاح الريفي الشامل والجوانب الإثنية؛ وبرامج توعية تشارك فيها المجتمعات المحلية والمقاتلون السابقون بشأن المجالات الواردة في ولاية البعثة؛ وإنتاج ونشر/بث مقاطع فيديو مواضيعية دعماً لمجالات عمل البعثة؛ وتنظيم مناسبات لتعزيز عملية المصالحة بين المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية؛ وإعداد كتيبات، ونشرات، ولوحات توضيحية، ورسوم بيانية، وملفات، وموجزات، ومواد ترويجية بشأن ولاية البعثة وتطوراتها؛ وبرامج توعية من خلال البث الإذاعي والتلفزيوني في وسائط الإعلام المحلية والإقليمية والوطنية؛ وإقامة شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري ومركز الأمم المتحدة للإعلام، من أجل تبادل المعلومات المناسبة بشأن التقدم المحرز في أداء ولاية البعثة، وتنفيذ الاتفاق النهائي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: عقد مؤتمرات مع الشركاء الإعلاميين الرئيسيين من قبيل الصحفيين والمديرين والمحريين لدى وسائط الإعلام المحلية والإقليمية والوطنية؛ ومؤتمرات صحفية، وإحاطات صحفية، وزيارات ميدانية إعلامية؛ ومواد الإحاطات الإعلامية؛ وتعميم التقارير الفصلية للأمين العام.

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط: تعهد قنوات التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية التابعة للأمم المتحدة؛ وإنتاج سلسلة من ملفات الفيديو تتضمن رسوماً متحركة تعرض ولاية البعثة وأنشطتها؛ وإصدار تقارير خاصة؛ وإجراء تحليل مستمر للمساعدة في تحسين النشر والأثر.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 45

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 (الزيادة)/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	فئة الإنفاق
(262,3)	2 972,1	3 234,4	3 509,9	4 140,4	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(1 418,2)	37 035,3	38 453,5	34 402,5	35 419,6	تكاليف الموظفين المدنيين
1 407,9	26 964,3	25 556,4	23 205,3	27 240,6	التكاليف التشغيلية
(272,6)	66 971,7	67 244,3	61 117,7	66 800,6	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 46
الموارد البشرية

الموظفون الدوليون																			الموظفون الوطنيون							متطوعو الأمم المتحدة		
المجموع																			المجموع							المجموع		
و أ ع أ ع م	مد-2	مد-1	ف-5	ف-4	ف-3	ف-2	م خ م	خ ع ⁽¹⁾ الفرعي	م ف و ر م	الفرعي	الدوليون	الوطنيون	الفرعي	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع	المجموع										
المعتمد لعام 2023	1	1	5	25	38	54	1	44	1	171	95	87	182	118	23	141	494											
المقترح لعام 2024	1	1	6	26	38	58	1	48	1	180	101	88	189	121	24	145	514											
التغير	-	-	(1)	1	1	4	-	4	-	9	6	1	7	3	1	4	20											

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

243 - تبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2024 لبعثة التحقق ما قدره 66 971 700 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف نشر 120 مراقبا عسكريا (2 972 100 دولار)؛ والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (37 035 300 دولار) لما قدره 180 وظيفة دولية (1 وكيل أمين عام، 1 أمين عام مساعد، 6 مد-1، 26 ف-5، 38 ف-4، 58 ف-3، 1 ف-2، 48 من فئة الخدمة الميدانية، 1 من فئة الخدمات العامة) و 189 وظيفة وطنية (101 وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، 88 وظيفة من الرتبة المحلية) و 145 وظيفة لمتطوعي الأمم المتحدة (121 وظيفة دولية و 24 وظيفة وطنية)؛ والتكاليف التشغيلية (26 964 300 دولار) التي تتألف من تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (520 900 دولار)، والسفر في مهام رسمية (1 878 000 دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (6 829 700 دولار)، والنقل البري (2 883 500 دولار)، والعمليات الجوية (8 090 000 دولار)، والعمليات البحرية (111 800 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (4 834 400 دولار)، والخدمات الطبية (417 400 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (1 398 600 دولار).

244 - وطُبق معدل شواغر قدره 23,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية، مع مراعاة متوسط معدلات الشواغر الفعلية في عام 2022؛ و 20,0 في المائة لوظائف الموظفين الفنيين الوطنيين، استنادا إلى معدل الشواغر في آذار/مارس 2023؛ و 11,5 في المائة لوظائف الرتبة المحلية، استنادا إلى معدل الشواغر في آذار/مارس 2023؛ و 5,8 في المائة للمراقبين العسكريين، استنادا إلى معدل الشواغر في آذار/مارس 2023؛ و 3,4 في المائة للمتطوعين الدوليين من متطوعي الأمم المتحدة، استنادا إلى معدل الشواغر في آذار/مارس 2023؛ و 8,7 في المائة للمتطوعين الوطنيين من متطوعي الأمم المتحدة، مع مراعاة متوسط معدلات الشواغر الفعلية في عام 2022. وطُبق معدل شواغر قدره 50 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف المقترحة إنشاؤها وإعادة ندبها.

245 - وبغية كفالة التنفيذ الفعال لولاية البعثة، بما في ذلك مجالات العمل الموسعة التي أذن بها مجلس الأمن في القرار 2673 (2023)، يُقترح إدخال عدد من التغييرات على الهيكل التنظيمي وهيكل ملاك الموظفين لعام 2024، بما في ذلك إنشاء 20 وظيفة، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة، وإعادة ندب 3 وظائف، ونقل 11 وظيفة، كما هو مبين بالتفصيل أدناه:

مكتب الممثل الخاص للأمين العام

(أ) نقل وظيفة واحدة لرئيس مكتب الشؤون السياسية (ف-5)، من المكتب الإقليمي في كيبكو لتعزير قدرة مكتب الممثل الخاص فيما يتعلق بالتطورات في الميدان وتوفير التخطيط والقيادة الاستراتيجية لمقر البعثة ومكاتبها الميدانية؛

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام

- (ب) إعادة تنظيم جميع المكاتب الإقليمية، وبالتالي مكتب التنسيق الميداني وجميع المكاتب دون الإقليمية والمحلية، من مكتب رئيس الموظفين إلى مكتب نائب الممثل الخاص في محاولة لتكييف هيكل البعثة من أجل التنفيذ الفعال للولايات، بما في ذلك مجالات العمل الصادر بها تكليف مؤخرًا فيما يتصل بالفصل المتعلق بالإصلاح الريفي والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية؛
- (ج) نقل وظيفة واحدة لرئيس مكتب، الشؤون السياسية (ف-5) من المكتب الإقليمي في سان خوسيه ديل غوافاري بغية تعزيز قدرات الإدارة العليا في مجالات التوجيه والتحليل والإدارة والإبلاغ فيما يتعلق بولاية التحقق المسندة إلى البعثة؛
- (د) نقل وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون حماية الطفل (موظف فني وطني) من الفريق المعني بالمسائل الشاملة بغية كفاءة إسداء المشورة المباشرة بشأن مسائل حماية الطفل إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام، بما يكفل تعزيز الاتصال والإبلاغ؛
- (هـ) نقل وظيفتين، هما وظيفة موظف اتصال معاون (موظف فني وطني) ووظيفة مساعد إداري (الرتبة المحلية)، من شعبة التحقق بغية تبسيط التسلسل الإداري وتحسين طرق أداء العمل؛

مكتب الشؤون السياسية

- (و) تغيير اسم شعبة التحقق ليصبح مكتب الشؤون السياسية بغية كفاءة النظر في المسائل السياسية والتشغيلية بطريقة شاملة ومتسقة وتجسيدها في الأنشطة الميدانية؛
- (ز) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لمدير، الشؤون السياسية (مد-2) في مكتب الشؤون السياسية إلى وظيفة موظف رئيسي للشؤون السياسية (مد-1). وسيكفل التغييرُ الفعالية في رصد وتقييم الإجراءات المنفذة من خلال أطر متكاملة، فضلاً عن التنسيق السليم للمعلومات المتعلقة بالمسائل الشاملة وزيادة اتساق الاتصال بين الهياكل ومقر البعثة في بوغوتا؛
- (ح) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف تنسيق (موظف فني وطني) لتصبح وظيفة موظف اتصال بغية التواصل مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بمن فيهم كبار المسؤولين الحكوميين والمحاربون السابقون وممثلو المجتمع المدني ومختلف المجالات والمكاتب الفنية داخل البعثة، تمشياً مع المطالب السياسية الجديدة والمتزايدة على الصعيد الوطني؛
- (ط) نقل وظيفة واحدة لموظف لشؤون السياسات وأفضل الممارسات (ف-4) من مكتب رئيس الموظفين إلى مكتب الشؤون السياسية بغية كفاءة أفضل الممارسات والتوجيهات دعماً لحكومة كولومبيا في تحقيق السلام التام، بما في ذلك جمع الممارسات المتبعة في إقامة حوارات سياسية مع سائر الجماعات المسلحة وتبادل المعارف والدروس المستفادة بطريقة فعالة وكفؤة؛

مكتب التحقق من إعادة الإدماج والإصلاح الريفي

- (ي) تغيير اسم مكتب التحقق من إعادة الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي ليصبح مكتب التحقق من إعادة الإدماج والإصلاح الريفي كي يعكس إدراج البند 1 من الاتفاق النهائي باعتباره من المسؤوليات التي يضطلع بها هذا المكتب؛
- (ك) إنشاء ثلاث وظائف، هي وظيفة واحدة لموظف اتصال (ف-3) ووظيفتان لموظف اتصال معاون (موظف فني وطني)، بغية كفاءة قدرة البعثة على الاستجابة لمجالات العمل الجديدة الصادر بها تكليف والتحقق من الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي الشامل من الاتفاق النهائي، بما في ذلك الاستجابة للطلبات الواردة من المكاتب الإقليمية والمؤسسات الحكومية، والاتصال بالجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني، وتجميع المعلومات المقدمة من الحكومة لإدراجها في التقارير الفصلية التي تقدمها البعثة؛

قسم الشؤون الإثنية

- (ل) تغيير اسم الفريق المعني بالمسائل الشاملة ليصبح قسم الشؤون الإثنية بهدف إتاحة فريق مكرس داخل البعثة ليكون مسؤولاً عن الفصل المتعلق بالشؤون الإثنية، وتوجيه المكاتب الميدانية ودعمها للاضطلاع بمهام التحقق الجديدة، والقيام في الوقت نفسه بالدعوة لدى المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ هذا الفصل والتعاون مع السلطات الإثنية والمنظمات التي تمثل هذه السلطات؛
- (م) إنشاء خمس وظائف، هي وظيفة واحدة لكبير موظفي اتصال (ف-5)، ووظيفة واحدة لموظف اتصال (ف-3)، ووظيفتان لموظف اتصال معاون (موظف فني وطني)، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (الرتبة المحلية)، بهدف التحقق من تنفيذ الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية (البند 2-6) من الاتفاق النهائي. ولا يوجد في البعثة حالياً سوى موظف واحد برتبة ف-4 مسؤول عن الفصل المتعلق بالمسائل الإثنية. ويتطلب توسيع نطاق الولاية تعزيز هذه القدرة بشكل كبير في البعثة؛

المكاتب الإقليمية، والمكاتب الفرعية، والمراكز، والأفرقة المحلية

- (ن) تغيير اسمي المكتبتين الإقليميتين في كيبو وسان خوسيه ديل غوايفاري ليصبحا مكتبتين فرعيتين بهدف تبسيط التسلسل الإداري؛ وسيكون هذان المكتبتان الفرعيان مسؤولين أمام المكتبتين الإقليميتين في ميديين وفيافييسيسيو، على التوالي؛
- (س) إنشاء وظيفتين لموظف اتصال (موظف فني وطني) في المكتبتين الإقليميتين في كوكوتا وفلورنسيا، على التوالي، بهدف تعزيز هذين المكتبتين عبر الاتصال بالعديد من الجهات الحكومية المحاورة، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمشاركة في الآليات المصممة لتنسيق تنفيذ الولاية وكفالة العمل المنسق والمتكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري. وستوفر هاتانوظيفتان الخبرة التقنية والتحليل السياسي بشأن تنفيذ الفصل المتعلق بالإصلاح الريفي والفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي؛
- (ع) إنشاء وظيفتين لموظف اتصال (ف-3) في المكتبتين الإقليميتين في ميديين وباييدوبار، على التوالي، بهدف كفالة التنفيذ الناجح لولاية البعثة. وستشكل هاتانوظيفتان حلقة الوصل بين كبار الموظفين والأفرقة التي يقودونها، فضلاً عن ممثلي البعثة والسلطات الوطنية والجهات النظرية في مراكز العمل المذكورة؛
- (ف) نقل وظيفة واحدة لموظف اتصال (موظف فني وطني) من شعبة التحقق السابقة إلى المكتب الإقليمي في بوغوتا بهدف دعم مسؤوليات رئيس المكتب في المنطقة؛

مكتب رئيس الموظفين

- (ص) إعادة تنظيم الوحدة القانونية، والفريق المعني بالشؤون الجنسانية، وفريق السلوك والانضباط، ومكتب المستشار العسكري من مكتب الممثل الخاص للأمين العام بهدف تبسيط التسلسل الإداري وتحسين طرق أداء العمل؛
- (ق) إنشاء وظيفة واحدة لموظف معني بحقوق الضحايا (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) لتعزيز هيكل البلد وقدرته في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإنفاذ إطار قوي، لا سيما على صعيد المشاركة المجتمعية، والعمل بشكل وثيق مع الجهات الشريكة على تحديد الأولويات المتعلقة بحقوق واحتياجات الضحايا/الناجين/الأشخاص المتضررين؛

مكتب رئيس دعم البعثة

- (ر) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد إداري (الخدمة الميدانية) بهدف كفالة توافر نظام مركزي لمهمة الرقابة الإدارية وتتبعها، بما يعزز الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات الإدارية. وستكفل هذه الوظيفة الاستجابة المناسبة والفورية للزيادة في عمل المكتب الناجمة عن توسيع ولاية البعثة وزيادة ملاك موظفيها؛

(ش) نقل وظيفة واحدة لموظف إداري (موظف فني وطني) من المكتب الإقليمي في كيبو من أجل تعزيز القدرة الإدارية والتنسيقية للدعم الذي تقدمه البعثة؛

وحدة دعم البعثة

(ت) نقل وظيفة واحدة لموظف إداري (ف-4) من مكتب رئيس دعم البعثة بغية كفالة توفير الدعم الإداري واللوجستي لجميع عناصر البعثة. وسيكفل هذا التغيير التنسيق السليم مع جميع المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية، ومع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في كولومبيا؛

(ث) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف لوجستيات (الخدمة الميدانية) لتصبح وظيفة لموظف إداري بغية مواجهة عبء العمل الإداري واللوجستي الإضافي؛

وحدة الموارد البشرية

(خ) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد للموارد البشرية (الخدمة الميدانية) لتعزيز وحدة الموارد البشرية بغية كفالة تقديم الدعم والمشورة الاستراتيجيين السليمين والموثوقين إلى كبار المديرين في البعثة، بما يكفل الانتهاء من استقدام الموظفين وإحاقهم بالعمل في الوقت المناسب وبسلاسة، لا سيما في ضوء الاحتياجات من وظائف إضافية وضرورة إشغالها على وجه السرعة من أجل تنفيذ الولاية الموسعة بنجاح؛

وحدة مراقبة الحركة

(ذ) تغيير اسم فريق مراقبة الحركة في قسم إدارة سلسلة الإمداد ليصبح وحدة مراقبة الحركة لكي يعكس المسؤوليات المتزايدة للوحدة استجابة لتزايد التعقيد في النواتج والمنجزات المستهدفة المطلوبة، ولتوفير خدمات محسنة للعملاء فيما يتعلق بكل من نقل الركاب المتعدد الوسائط ومناولة الشحنات دعماً للبعثة، وكفالة تنفيذ جميع الأنشطة وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها وإجراءاتها الأمنية السارية؛

(ض) إنشاءوظيفتين لموظف مراقبة الحركة (1 متطوع وطني من متطوعي الأمم المتحدة و 1 متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) بغية دعم العمليات الجوية اليومية وضمان حركة الأفراد وكذلك الشحنات على نحو آمن وفوري إلى جميع المناطق، في ضوء توسيع ولاية البعثة ووجود الطائرة الإضافية (الثابتة الجناحين) المنشورة حالياً في البعثة؛

وحدة الموارد المالية والأداء وإدارة المخاطر

(أ أ) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون المالية والميزانية (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) بغية تقديم دعم إضافي في مجموعة من المهام المكتبية المختلفة، من قبيل إدارة المبالغ المستحقة القبض من ضريبة القيمة المضافة، ومطالبات ضريبة القيمة المضافة، وتسوية جميع أرصدة الحسابات المستحقة القبض، والاتصال بسلطة الضرائب ذات الصلة، ومتابعة الأرصدة المستحقة، وإعداد إدارة دقيقة وكاملة للملفات والسجلات، وتتبع الفواتير؛

وحدة التكنولوجيا الميدانية

(ب ب) إعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد لشؤون نظم المعلومات (الرتبة المحلية) لتصبح وظيفة لمساعد لشؤون الاستلام والفحص بهدف كفالة اتباع نهج متسق ومتكامل وفعال لإزاء أنشطة التخزين في وحدة التكنولوجيا الميدانية، بما في ذلك استلام السلع وتخزينها وحفظها وتسليمها؛

فريق التخزين المركزي

(ج ج) نقل وظيفة واحدة لمساعد لمراقبة الممتلكات والمخزون (الرتبة المحلية) من وحدة الدعم المعيشي بهدف كفالة تسليم السلع المناسبة في الوقت المناسب وإلى المكان المناسب وبالكمية المناسبة، وكفالة استلام البضائع في حالة سليمة وتسجيلها على المنصات المناسبة بغية كفالة حفظ السجلات على النحو المناسب؛

قسم إدارة العمليات والموارد

(د د) نقل وظيفة واحدة لموظف إداري (موظف فني وطني) من المكتب الإقليمي في سان خوسيه ديل غوافياري بهدف تعزيز القدرة الإدارية واللوجستية والتنسيقية لهذا القسم، الذي يضم الآن أيضا وحدة التدريب؛

قسم تقديم الخدمات

(ه ه) نقل وظيفة واحدة لمساعد إداري (الرتبة المحلية) من قسم إدارة العمليات والموارد بهدف توفير الدعم الإداري في هذا القسم؛

قسم الأمن

(و و) إنشاء وظيفتين لموظف حماية لصيقة (الخدمة الميدانية) في وحدة خدمات الحماية بهدف كفالة أمن الممثل الخاص للأمين العام استنادا إلى تقييم لإدارة المخاطر الأمنية أجرته إدارة شؤون السلامة والأمن. وسيتولى موظفو الحماية للصيقة إدارة عمليات الحماية للصيقة لرئيس البعثة وتنفيذ تدابير التخفيف بهدف كفالة أمنه وسلامته.

246 - ويعزى أساسا النقصان في الاحتياجات لعام 2024 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023 إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف الأفراد العسكريين وتكاليف الأفراد المدنيين ما بين مراقبين، وموظفين دوليين ووطنيين، ومتطوعين من متطوعي الأمم المتحدة، بسبب تطبيق معدلات شواغر أعلى في عام 2024 مقارنة بمعدلاتها المطبقة في الميزانية المعتمدة لعام 2023؛ و (ب) وانخفاض الاحتياجات من خدمات تيسير الاجتماعات. ويقابل هذا النقصان جزئيا ما يلي: (أ) الإنشاء المقترح لما عدده 14 وظيفة جديدة لتنفيذ الولاية الموسعة؛ و (ب) ارتفاع تكاليف الموظفين الوطنيين بسبب جداول المرتبات المحدثة الصادرة في عام 2022؛ و (ج) ارتفاع الاحتياجات من العمليات الجوية، نتيجة لتطبيق أحدث الأسعار التعاقدية فيما يتعلق بطائرات الهليكوبتر؛ و (د) ارتفاع الاحتياجات من المرافق والبنى التحتية نتيجة لتطبيق أحدث الأسعار التعاقدية فيما يتعلق باستئجار الأماكن والخدمات الأمنية؛ و (ه) زيادة الاحتياجات من السفر في مهام رسمية لدعم تنفيذ الولايات.

الموارد الخارجة عن الميزانية

247 - في عام 2023، من المتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ 743 000 دولار لتوفير الموارد لخمس مبادرات رئيسية بشأن الجهود المبذولة في مجالات تشجيع الوصول إلى الضمانات الأمنية، وتعزيز ظروف المصالحة، وتيسير الحوار، والأحكام التصالحية، والمرأة والسلام والأمن.

248 - وفي عام 2024، من المتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية بمبلغ 743 000 دولار لتوفير الموارد بهدف زيادة دعم استمرار المشاريع الناجحة التي أثبتت فعاليتها في كسب تأييد سياسي لتنفيذ الولايات، ومقترحات جديدة تركز على الضحايا والمجتمعات المحلية.

9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

(200 766 34 دولار)

تصدير

في عام 2024، ستحافظ بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة على المرونة المطلوبة لتنفيذ ولايتها والاستجابة للبيئة الديناميكية التي تعمل فيها. وتتوخى ميزانية عام 2024 تجسيد المراحل التالية من عمل البعثة تمثلياً مع ولايتها، على نحو يستجيب للوضع المتغير في اليمن ويدعم الأعمال الكامل للاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى (اتفاق الحديدة). ويشمل ذلك إعادة إنشاء المحافل المشتركة المتعلقة بتخفيف التوتر والتعاون بين الطرفين؛ وإنشاء وجود لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في مناطق خاضعة لسيطرة حكومة اليمن؛ وتوسيع نطاق تسيير الدوريات إلى الموانئ وخطوط الجبهة؛ والإشراف على تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ ومشاركة المجتمعات المحلية.

وتعزيزاً لذلك، ستستمر الميزانية في دعم مساعي البعثة الرامية إلى أن تكون كيانا يعتمد على البيانات ويقوم على المعارف، يمكن أن يكون بمثابة مركز تحليلي لمنظومة الأمم المتحدة في الحديدة. ومما يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الجهد هو تعزيز قدرة البعثة في المجال الجغرافي المكاني، وأدوات جمع البيانات وإدارة المعلومات، والهياكل المناسبة لتحسين إدارة المعلومات.

وستبقى المشاركة المستمرة مع الطرفين والجهات الفاعلة الإقليمية والوساطة الدبلوماسية ذات أهمية قصوى في عام 2024. وبالمثل، سيستمر إيلاء الأولوية للتركيز المتزايد على التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة في اليمن للاستفادة من جهد جماعي يرمي إلى دعم الاستقرار الناشئ في الحديدة. وستزود هذه الميزانية البعثة بالأدوات والموارد اللازمة لتحقيق هذه الغايات.

(توقيع) اللواء (المتقاعد) مايكل بيرري

رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

249 - تتولى بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة المسؤولية عن دعم طرفي اتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق) في تنفيذ أحكام الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى (اتفاق الحديدة)، والتزاماتها وفقاً لاتفاق الحديدة. وقد حددت الولاية في قرار مجلس الأمن 2452 (2019) ومُددت في القرارات 2481 (2019)، و 2505 (2020)، و 2534 (2020)، و 2586 (2021)، وكان أحدث تمديد في القرار 2643 (2022) ويستمر لغاية 14 تموز/يوليه 2023.

250 - وتتمثل ولاية البعثة، على النحو المنصوص عليه في القرار 2643 (2022)، في ما يلي: (أ) قيادة ودعم عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بمساعدة أمانة تتألف من موظفين في الأمم المتحدة، للإشراف على وقف إطلاق النار وإعادة نشر القوات وعمليات إزالة الألغام على نطاق المحافظة؛ و (ب) رصد امتثال الطرفين لوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة وإعادة نشر القوات على أساس متبادل من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى؛ و (ج) العمل مع الطرفين من أجل أن تكفل قوات الأمن المحلية أمن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وفقاً للقانون اليمني؛ و (د) تيسير وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لمساعدة الطرفين على التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة.

251 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أدى الانسحاب الأحادي الجانب للقوات المشتركة المتحالفة مع الحكومة اليمنية من مدينة الحديدة إلى المديرية الجنوبية من الحديدة إلى انتقال خط الجبهة لأكثر من 100 كيلومتر نحو الجنوب. ولا تزال الأعمال العدائية المحدودة مستمرة في هذه المناطق ولكنها تحتفظ بطابعها التكتيكي.

252 - ويمكن ملاحظة الآثار الإيجابية للهدنة التي استمرت ستة أشهر (من 2 نيسان/أبريل إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022) وتوسّطت فيها الأمم المتحدة في الحديدة. بيد أن زيادة حرية التنقل التي كان يتمتع بها السكان المدنيون أدت إلى زيادة كبيرة في الإصابات المتصلة بالألغام الأرضية مع عودة الناس إلى أماكن إقامتهم.

253 - ويكتسي الحفاظ على الطابع المدني لموانئ محافظة الحديدة أهمية بالغة. ولم تعثر الدوريات التي سيطرتها البعثة إلى الموانئ على أي دليل على وجود أعتدة أو مظاهر عسكرية خلال عام 2022. ولكن إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية دائمة، تظل المواجهة المسلحة للسيطرة على هذه الموانئ احتمالاً قائماً.

254 - وقد مكّنت فترة الاستقرار النسبي التي شهدتها عام 2022 بعثة الأمم المتحدة من اغتنام الفرص الجديدة، بما في ذلك زيارات الرصد إلى المناطق المتضررة من النزاع على جانبي خط الجبهة. وتعتزم البعثة الاضطلاع بهذه الأنشطة بشكل منتظم.

برنامج العمل

الهدف

255 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو دعم الطرفين في تنفيذ الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتنفيذ التزاماتها وفقاً لاتفاق الحديدة.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

256 - للإسهام في تحقيق الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) التكيف مع البيئة المتغيرة في جميع أنحاء محافظة الحديدة لكفالة أن تتمتع بأفضل وضع وتنظيم للنهوض بولايتها. وستقوم البعثة بإقامة وتفعيل وجود لها في أراضي الحكومة اليمنية جنوب خطوط الجبهة المشكلة حديثاً، بالاقتران مع تشغيل قاعدتها في مدينة الحديدة، بهدف كفالة التمثيل والقدرات والأنشطة في أراضي الطرفين؛
- (ب) قيادة ودعم استمرار سير عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، بوصفها الهيئة الرقابية الرئيسية لاتفاق الحديدة. وسيقود رئيس البعثة، بصفته رئيس اللجنة، اجتماعات دورية للجنة التنسيق تُعقد بين الطرفين في موقع يتفق عليه الطرفان بقصد إعادة تفعيل آليات الحوار والاتصال من أجل الإشراف على ما يلي وكفالة تنفيذه: إعادة انتشار القوات، ووقف إطلاق النار على نطاق المحافظة، وتوفير الأمن من جانب قوات الأمن المحلية في مدينة الحديدة وموانئها وفقاً للقانون اليمني؛
- (ج) تعزيز الهياكل المشتركة المتفق عليها سابقاً وإعادة تنظيمها في إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار بهدف التعامل مع الوقائع المستجدة المتغيرة والمناطق المتضررة من النزاع في البيئة المتغيرة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تخفيف التوتر؛
- (د) الحفاظ على قدرة رصد متزايدة ضمن الحد الأقصى المأذون به بهدف توسيع نطاق عملية رصد موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف وتعزيز هذه العملية من خلال تسيير دوريات يومية إلى جميع منشآت الموانئ، بهدف رصد إعادة انتشار جميع القوات العسكرية انطلاقاً من هذه المواقع، وإزالة المظاهر العسكرية، وفقاً للولاية. وسيجري أيضاً توسيع نطاق الدوريات الميدانية في الأراضي التي يسيطر عليها الطرفان على جانبي خطوط الجبهة، بما في ذلك المناطق المتضررة من النزاع.
- (هـ) توفير الخبرة والدعم التقنيين بهدف النهوض بجهود الإجراءات المتعلقة بالألغام في محافظة الحديدة، بالتنسيق الوثيق مع الجهات الشريكة ووفقاً للأولويات التي حددها الجانبان، مع التركيز على المواقع التي تشكل خطراً كبيراً على المدنيين؛
- (و) تعزيز التقييم والتنسيق بهدف تنفيذ المشاريع التي تركز على المجتمعات المحلية في المواقع الرئيسية على جانبي خطوط الجبهة، مع التركيز على الفئات الضعيفة، بما في ذلك الفئات المتضررة من النزاع وفئة النساء والأطفال، وبالتنسيق مع الإجراءات الإنمائية الأوسع نطاقاً وعلى نحو يكملها بشكل تام، وهي الإجراءات الرامية إلى دعم السكان المحليين وتخفيف التوترات بين المجتمعات المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي وتوطيد الاستقرار.
- 257 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:
- (أ) تعزيز الثقة والطمأنينة المتبادلتين والحوار بين الطرفين بهدف تعزيز تنفيذ اتفاق الحديدة باعتباره مساهمة رئيسية في عملية السلام الأوسع نطاقاً؛
- (ب) كفالة الوصول إلى الأراضي التي تنتقل من سيطرة طرف إلى سيطرة الطرف الآخر في محافظة الحديدة والحوار مع كل منهما على أساس من المساواة والاستمرارية؛
- (ج) تعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء المحافظة، وتحسين أمن السكان المحليين، بما في ذلك الحد من الإصابات الناجمة عن انتهاكات وقف إطلاق النار؛
- (د) الحفاظ على أمن مدينة الحديدة وموانئها، وضمان إعادة انتشار القوات العسكرية انطلاقاً من هذه المواقع، وإزالة المظاهر العسكرية المتبقية، وتولي قوات الأمن المحلية المسؤوليات الأمنية في هذه المواقع وفقاً للقانون اليمني؛
- (هـ) الحد من العنف في محافظة الحديدة بفضل الجهود الرامية إلى تخفيف التوترات بين الطرفين، وتوطيد الاستقرار وتعزيز التدابير الرامية إلى حماية السكان المحليين؛

- (و) إحراز تقدم في إزالة الألغام في مدينة الحديدة وموانئها، وغيرها من المواقع ذات الأولوية، بما يؤدي إلى الحد من خطر وقوع إصابات بين المدنيين بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أو غيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب؛
- (ز) وجود عملية معززة وشاملة للجميع بهدف كفالة تنفيذ الاتفاق على أساس تعزيز المشاركة المجتمعية.
- 258 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستتابع البعثة التواصل والتنسيق مع الطرفين بهدف كفالة سلامة وأمن أفراد البعثة ومبانيها، وكفالة التحرك السريع بلا عوائق لأفراد البعثة، ومعداتنا، وإمداداتنا، ولوازمنا الأساسية إلى اليمن وفي داخله. وستواصل البعثة، حيثما أمكن، المشاركة مع الجهات صاحبة المصلحة والجهات الشريكة والهيئات الأخرى المحلية في محافظة الحديدة بهدف كفالة اتباع نهج موحد في دعم اتفاق الحديدة وتنفيذه وتحديد الفرص المتاحة لتعزيز الاستقرار والثقة في هذه العملية. وستكشف البعثة اتصالاتها مع الأطراف الإقليمية الفاعلة التي يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً في التقدم المحرز نحو تنفيذ الولاية.
- 259 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، تتسق البعثة بشكل وثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، الذي تقدم البعثة من خلاله تقاريرها إلى المقر. وتتبادل البعثتان المعلومات والتحليلات، وتعملان على تنسيق التحركات والإحاطات الإعلامية المقدمة إلى مجلس الأمن، ومواءمة الرسائل، مع تقاسم هيكل لدعم البعثة في الوقت ذاته. وتيسر البعثة أيضاً الدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وسائر الجهات الشريكة، لمساعدة الطرفين على تنفيذ اتفاق الحديدة تنفيذاً كاملاً. وتقيم البعثة علاقات عمل وثيقة مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي، والبرنامج الإنمائي، وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، فضلاً عن سائر الجهات الفاعلة العاملة في محافظة الحديدة في مجالي التنمية والعمل الإنساني. وتقوم البعثة بالتشاور والتنسيق، حسب الاقتضاء، مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بهدف تعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار، وتخفيف التوتر، وكفالة الوصول إلى المناطق المحتاجة.
- 260 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) وجود إرادة سياسية ومشاركة كافيتين من الجهات المحلية والإقليمية والدولية صاحبة المصلحة للتمكن من تنفيذ اتفاق الحديدة؛
- (ب) عدم استئناف العمليات القتالية الكبرى بين الطرفين في محافظة الحديدة، وعدم وجود عوائق عسكرية مستمرة تحول دون استخدام طرق الإمداد الرئيسية من مناطق عمليات البعثة وإليها؛
- (ج) وجود بيئة سياسية لا تعرقل عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة الفرعية، بما يمكن الطرفين من تسريع إعادة نشر قوات الأمن المحلية بشكل كامل وبدء خدمتها؛
- (د) يستأنف الطرفان مشاركتها الكاملة في أنشطة لجنة تنسيق إعادة الانتشار ويلتزمان بإحياء عملية الحوار والمشاركة في الآليات المشتركة الفرعية لرصد وقف إطلاق النار وتعزيز الجهود الرامية إلى تخفيف التوتر وبناء الثقة والتعاون في مجال إزالة الألغام؛
- (هـ) موافقة الحكومة اليمنية على تيسير إقامة وجود للبعثة في المناطق الواقعة جنوب خطوط الجبهة الجديدة وتعاونها في هذا الصدد بهدف كفالة وصول البعثة على قدم المساواة إلى كلا الطرفين وتمكينها من الانتشار الكامل ومواصلة عملها دون عوائق؛
- (و) توافر بيئة تشغيل آمنة ومأمونة ومواتية على النحو المناسب، وبناء ما يكفي من الثقة بين الطرفين وسائر الجهات الشريكة بهدف تهيئة الدعم لأنشطة البعثة والمشاركة فيها باستمرار؛

- (ز) استمرار التعاون العملياتي في ضوء وجود هياكل فعالة للقيادة والتحكم لدى الطرفين لتمكينهما من التواصل على جميع المستويات؛
- (ح) قيام الطرفين بتيسير قدرة البعثة على الوصول إلى جميع المناطق المعنية وحرية الانتقال فيها بشكل كامل من أجل الاضطلاع بالمراقبة والرصد الفعالين لموانئ الحديد ورأس عيسى والصليف بغية إتاحة إمكانية الوصول بشكل يومي إلى جميع منشآت الموانئ وإلى المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء المحافظة، بما في ذلك المديرية الجنوبية المحاذية لخطوط الجبهة المتغيرة؛
- (ط) قيام الطرفين بتوفير إمكانية الوصول والتعاون اللازمين للمضي قدماً في إزالة الألغام في مدينة الحديد والموانئ والمناطق ذات الأولوية في المديرية الأخرى بهدف تعزيز حماية السكان المحليين في ظل الظروف المتغيرة في المحافظة.
- 261 - وتراعي البعثة منظورا جنسانيا في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. وفي سياق تنفيذ مشاريع مجتمعية سريعة الأثر في عام 2023 ستقام شراكات مع المجتمع المدني والجماعات التي تعمل على دعم النساء والفتيات في محافظة الحديد. وسيتم دعم ذلك من خلال استمرار المشاورات الأوسع نطاقا بهدف تعزيز مشاركة المرأة في تنفيذ اتفاق الحديد والأنشطة والآليات ذات الصلة. وستعمل البعثة على الحد من التأثير المفرط للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب على النساء والأطفال في جميع أنحاء المحافظة، ودعم حملات التوعية بالمخاطر المصممة خصيصا للنساء والأطفال. وإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة على تعزيز المساواة في الحقوق والفرص لصالح المرأة من خلال المراعاة الكاملة والفعالة للمنظورات الجنسانية في تخطيط وتنفيذ أنشطة البعثة والأنشطة التي يضطلع بها الطرفان. أما داخل البعثة، فستنشئ البعثة فريقاً عاملاً معنيا بتحقيق تكافؤ الجنسين بهدف دفع ورصد خطة تحقيق تكافؤ الجنسين بشأن المسائل الداخلية المتعلقة بتكافؤ الجنسين، بدءاً من الاستقدام والاستبقاء وإلى تهيئة بيئات عمل مؤاتية وثقافة عمل تمكينية. وسيولى اهتمام خاص لاحتياجات وشواغل الموظفين الوطنيات.
- 262 - وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، سيقوم فريق عامل معني بإدماج منظور الإعاقة في البعثة (يتألف من أعضاء من قسم دعم البعثة ومكتب رئيس الموظفين) بوضع وتنفيذ خطة عمل لإدماج منظور الإعاقة تعالج الحواجز والتحديات والأولويات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ومصممة خصيصاً لبيئة عمل البعثة. وسيجري التركيز في البداية على الشواغل المتصلة بالاستقدام وإمكانية الوصول. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لدور البعثة في تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام وللاثر الفئاك للألغام الأرضية على السكان المدنيين في الحديد، سيعمّم إدماج منظور الإعاقة في الأنشطة البرنامجية حتى يتمكن ضحايا الألغام الأرضية من المشاركة الكاملة والفعالة في عمل البعثة حيثما أمكن ذلك.

أنشطة التقييم

- 263 - استرشدت الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 بالتقييمات التالية التي أنجزت في عام 2022:
- (أ) أجريت عملية استعراض داخلية بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر 2022 بهدف كفاية أن تكون البعثة في وضع مثالي يمكنها من تحقيق الأولويات الناشئة المحددة في الولاية المجددة في تموز/يوليه 2022 وأن تتمتع بالمرونة المطلوبة للاستجابة للسياق المتغير في الحديد ومسارات عملية السلام ككل في اليمن. وعُقد معتكف استراتيجي التركيز في آب/أغسطس 2022، استرشد بوثيقة إعلان النوايا لرئيس البعثة الجديد، التي صيغت استجابة للولاية المجددة والتي توضح الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بالدفع بأنشطة البعثة خلال عامي 2023 و 2024؛
- (ب) وتجري البعثة استعراضات منتظمة للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والأثر الذي تحققه البعثة. وتوفر وثائق التخطيط الاستراتيجي المنقحة، إلى جانب الرصد المنتظم للنتائج، الإطار الذي يجري فيه ذلك. وتعتزم البعثة مواصلة

تقييم جوانب أنشطتها التنفيذية في عام 2023، والتي يمكن من خلالها تطبيق الدروس المستفادة على عملها في عام 2024. وقد يؤدي هذا بدوره إلى الاضطلاع بأنشطة تقييم إضافية أو أنشطة متابعة في عام 2024. وسُجِّد الطابع الدقيق لجهود التقييم بدعم من قسم التقييم في شعبة التحول المؤسسي والمساءلة التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وشعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

- 264 - وقد رُوِّعيت في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 نتائج التقييمات المشار إليها أعلاه والدروس المستفادة منها. فعلى سبيل المثال، أدت عملية التقييم الموضحة أعلاه إلى إنشاء فرقة العمل الجواله والتوسيع الناجح لتسيير الدوريات والرصد في عام 2022. وأُحرز تقدم في جهود البعثة الرامية إلى إنشاء وجود لها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية في محافظة الحديدة.
- 265 - ومن المقرر إجراء تقييم ذاتي لجانب واحد من جوانب تنفيذ الولاية في عام 2024، ولكن لم يجر بعد تحديد مجال التركيز الدقيق لهذا التقييم.

أثر الجائحة والدروس المستفادة

- 266 - لم يسفر استمرار جائحة كوفيد-19 في عام 2022 عن أي أثر ذي شأن على تنفيذ ولاية البعثة. ففي مطلع هذا العام، كان التحدي الأكبر الذي لم يزل مستمرا هو التأثير على تحركات الموظفين داخل اليمن وخارجه، رغم أن هذا التحدي عولج بطرق خففت من أسوأ الآثار المحتملة على العمليات. وبحلول النصف الثاني من عام 2022، كان الجزء الأكبر من القيود التي فرضت بسبب كوفيد-19 قد خُفِّفَ أو رُفِعَ نظرا لأن كوفيد-19 لم يسفر عن أية عراقيل تُذكر في تنفيذ البرامج.
- 267 - وتواصل البعثة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بإدخال تعديلات على البرنامج وتكييفه بسبب جائحة كوفيد-19، بما في ذلك اتخاذ تدابير لكفالة إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر من جانب البعثة بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة في اليمن واستعراض بروتوكولات كوفيد-19 وتحديثها لمراعاة الوضع المتغير في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، تخضع خطة البعثة لاستمرارية تصريف الأعمال وأهميتها للمراجعة والتعديل باستمرار لمراعاة التغير المستمر في الوقائع المستجدة والمخاطر في البيئة اليمنية.

الأداء البرنامجي في عام 2022

تحسين الإلمام بالحالة أتاح للجهاز صاحبة المصلحة تعزيز تحليل الحالة في محافظة الحديدة

- 268 - تمكنت البعثة بفضل عملياتها ووجودها الموسع من أن تكون مركزا تحليليا لمنظومة الأمم المتحدة في الحديدة. ونظراً لأهمية موانئ الحديدة من النواحي الإنسانية والتنمية والاقتصادية، فإن تحسين الإلمام بالحالة والتحليل المستفيضة فيما يتعلق بالموانئ، وانتهاكات وقف إطلاق النار، والوضع العسكري على خط الجبهة، وحوادث الألغام الأرضية ومناطق التلوث بالألغام، والتطورات السياسية هي أمور أساسية بالنسبة للبعثة وجهاتها الشريكة في دعم تنفيذ اتفاق الحديدة والخروج من النزاع. وتحققاً لذلك، حسّنت البعثة بشكل كبير أدواتها الجغرافية المكانية وأساليبها لجمع البيانات وتحليلها، وعززت هياكلها لإدارة المعلومات. وعندما يقترن ذلك بزيادة زيارات الرصد إلى المديرية المتضررة من النزاع التي يمكن أن تثري التحليل بملاحظات مباشرة، فسيكون في وسع البعثة مواصلة الاضطلاع بهذه الجهود.

- 269 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 47).

الجدول 47
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
-	-	تحسين الإلمام بالحالة والمواد التحليلية دعمت الجهات صاحبة المصلحة لدى وضع الخطط والبرامج في محافظة الحديدة

النتائج المقررة لعام 2024

النتيجة 1: رصد إعادة انتشار القوات العسكرية وإزالة جميع المظاهر العسكرية من موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف وضمان وصول البعثة على قدم المساواة إلى أراضي الطرفين

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

270 - في عام 2022، نُقّحت البعثة استراتيجيتها المتعلقة بالدوريات، وعلى الرغم من القيود الكبيرة المفروضة على حرية حركتها، فقد نجحت في إحراز تقدم في تسيير دورياتها غير المعلنة وفقاً لولايتها وحقت الهدف المتمثل في ضمان وصول البعثة على قدم المساواة إلى أراضي الطرفين عبر خطوط المواجهة في الحديدة. ومن النجاحات الملحوظة تنفيذ زيارات الرصد الأولى إلى جنوب محافظة الحديدة. ومن الإنجازات التي تحققت لاحقاً تنظيم زيارات رصد إلى المديرية المتضررة من النزاع على جانبي خط المواجهة. وزادت وتيرة تسيير الدوريات إلى الموانئ خلال عام 2022، على الرغم من أنها لا تزال خاضعة للقيود المفروضة على حرية الحركة.

271 - وفي عام 2024، ستسعى البعثة إلى توسيع وتكثيف رصد المناطق الواقعة في خط المواجهة والمديرية المتضررة من النزاع الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية وسلطة الأمر الواقع، وإجراء زيارات غير معلنة تشمل جميع مناطق الموانئ والمناطق المحيطة بها.

272 - ويُعرض التقدّم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 48).

الجدول 48
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
-	-	ضمان وصول البعثة على قدم المساواة إلى أراضي الطرفين عبر خطوط المواجهة في الحديدة	رصد إعادة انتشار القوات العسكرية وإزالة جميع المظاهر العسكرية من موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف وضمان وصول البعثة على قدم المساواة إلى أراضي الطرفين	توسيع نطاق تسيير الدوريات وأعمال الرصد داخل الموانئ والمناطق المحيطة بها لتشمل المديرية المتضررة من النزاع وعلى جانبي خط المواجهة الخاضع لسيطرة الطرفين

النتيجة 2: زيادة ثقة المجتمعات المحلية في اتفاق الحديدة وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024

273 - لا يزال النزاع في محافظة الحديدة يخلف تأثيراً مدمراً على حياة المجتمعات المحلية. ويدل وجود خط مواجهة محتدم في جنوب المحافظة على أن العديد من المجتمعات المحلية ظلت خارج نطاق جهود المساعدات الإنسانية. ونتيجة لذلك، ظلت الثقة محدودة في اتفاق الحديدة وعملية السلام الأوسع نطاقاً. ونفذت أعمال لتوعية فئات المجتمع المحلي لتحسين إمكانية الوصول إلى المستفيدين المحتملين وتكوين فهم مستنير لاحتياجاتهم. وقد نفذ هذا العمل بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الجهات الفاعلة. وقد أدت زيارات الرصد الأولى التي أجريت في المديرية المتضررة من النزاع على جانبي خط المواجهة إلى بناء منصة للبعثة لإفساح المجال أمام كيانات أخرى لتنفيذ برامج إنسانية وإنمائية في المناطق التي تعذر الوصول إليها من قبل أو التي تعاني من نقص الخدمات. ومن ثم، ستكون مشاريع البعثة التي تركز على المجتمعات المحلية في طليعة نهج منسق يمكن فريق الأمم المتحدة القطري من بذل جهود لتحسين حالة المجتمعات المحلية التي تقطن جنوب محافظة الحديدة.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

274 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن المشاريع التي تركز على المجتمعات المحلية ينبغي أن تركز على الأنشطة المدرة للدخل وتأهيل البنى التحتية الصغيرة النطاق.

275 - وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستقوم البعثة بتركز الأنشطة المدرة للدخل حول المناطق ذات الأهمية الثقافية والاقتصادية للمجتمعات المحلية في الحديدة، وخاصة في قطاع صيد الأسماك بالنظر إلى أن الحديدة منطقة ساحلية. وقد أظهرت زيارات الرصد إلى المناطق المتضررة من النزاع الحاجة إلى تنفيذ مشاريع بنى تحتية صغيرة النطاق، بما في ذلك الألواح الشمسية للمدارس والعيادات، فضلاً عن تأهيل مراكز توزيع المياه.

276 - ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 49).

الجدول 49

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
-	-	-	زيادة قدرة الجماعات النسائية في المديرية المتضررة من النزاع على دعم المبادرات في مجتمعاتها المحلية	تحسين توافر الخدمات والفرص المدرة للدخل للرجال والنساء في المديرية المتضررة من النزاع

المنجزات المستهدفة

277 - يعرض الجدول 50 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2022 لعام 2022 لعام 2023 لعام 2024

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
	1	1	1	1
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1 - رسائل الأمين العام الموجهة إلى مجلس الأمن	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	35	32	36	36
2 - اجتماعات مجلس الأمن، وفريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمرأة والسلام والأمن	7	12	12	12
3 - اجتماعات لجنة تنسيق إعادة الانتشار	17	9	9	9
4 - الاجتماعات الثنائية مع الجهات السياسية الإقليمية المعنية	11	11	15	15
باء - توليد المعارف ونقلها				
	16	1	16	8
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				
5 - حلقات عمل يشارك فيها ممثلو المجتمعات المحلية حول تنفيذ اتفاق الحديدة	8	1	8	4
6 - حلقات عمل تشارك فيها الجهات المعنية السياسية/المدنية حول تنفيذ اتفاق الحديدة	8	-	8	4
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)	60	63	108	108
7 - تنفيذ زيارات ودوريات لأغراض الرصد	60	63	108	108
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة في سياق الجهود التي يبذلها الطرفان لتنفيذ اتفاق الحديدة تنفيذًا كاملاً، بما في ذلك عقد اجتماعات مع الجهات الفاعلة السياسية المحلية في الحديدة ومن كلا الطرفين في عدن وصنعاء، فضلاً عن محاورين إقليميين ودوليين.				
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع الجهات المعنية اليمنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، بهدف فهم التحديات المطروحة فهماً شاملاً وتقديم مشورة للطرفين فيما يبذلانه من جهود لتنفيذ اتفاق الحديدة؛ والاضطلاع بأنشطة الدعوة في أوساط الجهات المعنية اليمنية والإقليمية والدولية دعماً لتنفيذ الاتفاق وتعزيز وقف إطلاق النار في المحافظة؛ واستطلاع إمكانية الاستفادة من الدعم المقدم من خلية الابتكار التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لإطلاق استطلاع للرأي العام بين الجمهور في محافظة الحديدة، يركز على تأثير النزاع وانتهاكات وقف إطلاق النار على السكان المدنيين، لا سيما بعد تحول المشهد العسكري في الحديدة، يشارك فيه من 500 إلى 600 شخص من جانبي خطوط المواجهة المتغيرة، من أجل تحسين فهم تجارب السكان المدنيين، مع الإشارة بوجه خاص إلى الفئات المهمشة والنساء والشباب؛ وتقديم مشورة تقنية للطرفين بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام، والإشراف على مبادرات الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنسيقها بين الجهات الشريكة في الحديدة، ودعوة المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالألغام للعمل في المحافظة.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إقامة علاقات استراتيجية مع الجهات الشريكة للبعثة، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة للاتصالات، والحفاظ على هذه العلاقات، وذلك لكفالة اتساق التراسل والتعاون المشتركين للأمم المتحدة على مختلف المستويات؛ وإعداد الرسائل الرئيسية للبعثة وتحديثها بانتظام لبثها على الجمهور وتقديمها في إطار الاستجابة للتطورات الميدانية؛ وتنظيم مناسبات للتوعية لتمكين البعثة من إجراء مشاورات كافية مع مختلف جماعات المصالح على مستوى المجتمع المحلي، والشخصيات الدينية البارزة، والمجتمع المدني، والمنظمات الشبابية والنسائية لتوسيع نطاق المشاركة وضمان عملية شاملة للجميع بشأن تنفيذ الاتفاق.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: إصدار نشرات صحفية ورسائل ومواد سمعية - بصرية عن أنشطة البعثة ورسائلها الرئيسية؛ وإقامة علاقات مع وسائل الإعلام الشريكة لضمان تغطية دقيقة لرسائل البعثة وأنشطتها؛ وتقديم إجابات في الوقت المناسب رداً على استفسارات وسائل الإعلام؛ وتعزيز التفاعلات والعلاقات غير الرسمية مع وسائل الإعلام الشريكة.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء موقع شبكي وإدخال تحديثات متكررة بشأن أنشطة البعثة وبياناتها العامة؛ وإدخال تحديثات منتظمة من خلال قنوات التواصل الاجتماعي بشأن أنشطة البعثة وبياناتها العامة؛ وتبادل الصور ومقاطع الفيديو التي تعرّف بأنشطة البعثة ورسائلها الرئيسية على جميع المنصات الرقمية.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 51

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	فئة الإنفاق
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
(1 663,6)	678,5	2 342,1	171,6	2 343,1	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
2 329,8	15 777,8	13 448,0	11 093,1	13 160,5	تكاليف الأفراد المدنيين
(1 971,6)	18 309,9	20 281,5	18 266,3	26 788,4	التكاليف التشغيلية
(1 305,4)	34 766,2	36 071,6	29 531,0	42 292,0	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 52

الموارد البشرية

الوظائف الدولية				الوظائف الوطنية				متطوعو الأمم المتحدة			
المجموع				المجموع				المجموع			
و	أ	ع	أ	ع	م	ف	و	م	ف	و	ع
و	أ	ع	أ	ع	م	ف	و	م	ف	و	ع
162	—	—	—	91	80	11	71	—	31	1	19
165	—	—	—	92	80	12	73	—	32	1	20
3	—	—	—	1	—	1	2	—	1	—	1

(أ) تشمل وظيفة واحدة برتبة ف-4، ووظيفة واحدة برتبة ف-3 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

278 - تبلغ الاحتياجات المقترحة لعام 2024 للبعثة 34 766 200 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي تغطي تكاليف نشر 75 فردا من مراقبي الأمم المتحدة (678 500 دولار)؛ والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (15 777 800 دولار) لـ 73 وظيفة دولية (1 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 1 مد-1، 6 ف-5، 11 ف-4، 20 ف-3، 1 ف-2، 32 من فئة الخدمة الميدانية)، و 92 وظيفة وطنية (12 موظفا فنيا وطنيا و 80 وظيفة من الرتبة المحلية)، و 5 من الأفراد المقدمين من الحكومات؛ والتكاليف التشغيلية (18 309 900 دولار) التي تشمل تكاليف السفر في مهام رسمية (629 100 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (4 862 200 دولار)، والنقل البري (500 600 دولار)، والعمليات الجوية (9 461 200 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (1 126 100 دولار)، والخدمات الطبية (773 600 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (657 100 دولار)، والمشاريع السريعة الأثر (300 000 دولار).

279 - وطُبق معدل شواغر قدره 88,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بمراقبي الأمم المتحدة، و 23,9 في المائة على الوظائف الدولية، و 18,2 في المائة على الموظفين الفنيين الوطنيين، و 13,8 في المائة على وظائف الرتبة المحلية، على أساس معدل الشواغر في آذار/مارس 2023. وطُبق معدل شواغر قدره 90,0 في المائة على التقديرات المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات. وطُبق معدل شواغر قدره 50,0 في المائة على الوظائف الجديدة المقترحة والوظائف المعاد نديها.

280 - ويُقترح إدخال عدد من التغيرات على الهيكل التنظيمي وهيكل ملاك الموظفين لعام 2024 بهدف ضمان التنفيذ الفعال لولاية البعثة، وتشمل هذه التغيرات إنشاء ثلاث وظائف، وإعادة ندب وظيفة واحدة، ونقل خمس وظائف، على النحو المبين بالتفصيل أدناه:

مكتب رئيس البعثة/رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار

- (أ) نقل وظيفة كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-5) من قسم الشؤون السياسية لتقديم المشورة إلى رئيس البعثة في معالجة الديناميات السياسية المعقدة في اليمن ومختلف الجهات السياسية الفاعلة في عملية السلام؛
- (ب) نقل وظيفة واحدة لموظف قانوني (ف-4) من مكتب رئيس الموظفين، بسبب إعادة تحديد محاور عمل مكتب رئيس الموظفين (على النحو الموضح في الفقرة الفرعية (ج) أدناه)؛

مكتب رئيس الموظفين

- (ج) بغية تحقيق المستوى الأمثل لمهام التخطيط والتنسيق الاستراتيجيين في البعثة، سيعاد تكييف مكتب رئيس الموظفين ليركز في المقام الأول على الوعي بالأوضاع وتحليلها، وإدارة المعلومات (بما في ذلك تدفق المعلومات)، والتخطيط الاستراتيجي والاتصالات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقترح التغيرات التالية:
- 1' إعادة تنظيم مركز العمليات المشتركة بنقله من مكتب رئيس البعثة إلى مكتب رئيس الموظفين لتعزيز الوعي بالأوضاع وزيادة تأثير العمل؛
- 2' إعادة تنظيم المركز المشترك للتنسيق والاتصال بنقله من مكتب رئيس البعثة إلى مكتب رئيس الموظفين، وتغيير اسمه إلى مركز التحليل المشترك للبعثة، لتعزيز التحليل المشترك وتحويل البعثة إلى كيان قائم على المعرفة يمكن أن يكون بمثابة مركز تحليلي لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في الحديدة؛
- 3' نقل وظيفة واحدة لموظف تنسيق (ف-4) من مكتب نائب رئيس البعثة والتنسيق لدعم التخطيط الاستراتيجي وتقوية الشراكات وتعزيز النهج المتكاملة؛
- 4' نقل وظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام (ف-3) ووظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون الإعلام (موظف فني وطني) من مكتب رئيس البعثة لتوسيع نطاق ما تجريه البعثة في اتصالات خارجية وما تبذله من جهود إعلامية تحت إشراف رئيس الموظفين؛

قسم الشؤون السياسية

- (د) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف شؤون مدنية (ف-3) ليصبح محلل بيانات لتسريع وتيرة الجهود الرامية إلى التحول إلى منظمة تعتمد على البيانات باستخدام البيانات وإدارتها للتمكين من اتخاذ قرارات واستجابات مستنيرة؛

الوحدة الاستشارية العسكرية

(هـ) تغيير اسم قسم آلية الاتصال والتنسيق ليصبح الوحدة الاستشارية العسكرية في ضوء الحالة في الحديدة وإعادة تكييف مكتب رئيس الموظفين ليصبح القناة التي سيتولى من خلالها مركز العمليات المشتركة دور التنسيق المتكامل على المستوى التشغيلي؛

مكتب رئيس دعم البعثة

(و) إنشاء وظيفة طبيب (ف-3) في الحديدة، ووظيفة طبيب (موظف فني وطني)، ومساعد طبي (من فئة الخدمة الميدانية) لإنشاء قدرة طبية داخلية نتيجة لاستعراض المفهوم الطبي للبعثة على النحو المبين بمزيد من التفصيل في الفقرات أدناه.

استعراض المفهوم الطبي للبعثة في الحديدة

281 - أجرت البعثة استعراضاً لمفهومها الطبي في الحديدة في كانون الأول/ديسمبر 2022 وشباط/فبراير 2023. وشمل الاستعراض العيادة التابعة للبعثة في مجمع الفيلات الأربع في الحديدة، والمستشفيات والمرافق الصحية الأخرى في الحديدة وصنعاء وعدن، وإجراءات التشغيل الموحدة للإجلاء الطبي، وتنفيذ السياسات والإجراءات الصادرة عن شعبة إدارة الرعاية الصحية والسلامة والصحة المهنتين التابعة لإدارة الدعم العملياتي. ونظر الاستعراض أيضاً في الإحصاءات الطبية المقدمة من المتعاقدين وعيادة الأمم المتحدة، وأجري تقييم شامل للمخاطر الصحية لتحديد المخاطر الصحية الفعلية وضوابط التخفيف من حدتها، وهي ضوابط من شأنها أن تقضي على المخاطر المحددة أو تخفضها إلى مستويات مقبولة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت البعثة زيارات تقييمية إلى المستشفى العسكري السوداني والمستشفى العسكري الفرنسي في جيبوتي، وعقدت اجتماعات مع فريق الطيران وفريق الإجلاء الطبي الجوي المتمركزين في جيبوتي وعقدت اجتماعات ومقابلات مع الموظفين الرئيسيين في البعثة.

282 - وكانت نتائج وتوصيات الاستعراض كما يلي:

- (أ) تم تقييم مستشفى الأمل في الحديدة على أنه من "المستوى الثالث" ويمكن أن تستخدمه البعثة كمستشفى إحالة. وينبغي وضع مذكرة تفاهم مع هذا المستشفى لخدمة موظفي البعثة، بما في ذلك برنامج للتبرع بالدم لا يشترط الحصول على موعد مسبق؛
- (ب) وفيما يتعلق بالرعاية في المستشفيات وخدمات الإحالة وإجلاء المصابين/الإجلاء الطبي، يمكن للبعثة أن تعتمد على المرافق الصحية الوطنية بدلاً من جيبوتي في الحالات الطبية والجراحية العاجلة والحرية؛
- (ج) ويمكن استخدام العقود الحالية للإجلاء الطبي عن طريق الإسعاف الجوي من صنعاء للحالات الطبية المتقدمة؛
- (د) وهناك فرص محتملة لتحقيق التأزر من خلال دعم العيادة التابعة للفريق القطري في الحديدة بطواقم طبية ممولة من البعثة، بما يسمح أيضاً للطواقم الطبية التابعة للبعثة بالوصول إلى النظام الحاسوبي لإدارة السجلات الطبية والصحة المهنية (EarthMed) (الذي لا يمكن للمتعاقد الوصول إليه)؛
- (هـ) وفي صنعاء، توصى البعثة بالاستعانة بمستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا والمستشفى اليمني الألماني والمستشفى السعودي الألماني كمستشفيات إحالة؛
- (و) وينبغي إنشاء مرفق مؤقت لخدمات الدفن في مجمع البعثة.

283 - واستناداً إلى هاتين التوصيتين، اقترحت البعثة إنشاء قدرة طبية داخلية تتألف من ثلاث وظائف. كما أنهت عقد خدمات الإجلاء الطبي الجوي في جيبوتي. وكانت أيضاً على اتصال مع الفريق الطبي التابع لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن سبل دعم عيادة الفريق القطري في الحديدة لتوسيع نطاق التغطية لتشمل موظفي البعثة. بالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة عملية شراء لدعم مرافق خدمة الدفن في الحديدة وفقاً للتوصية الصادرة عن الاستعراض.

284 - ويشمل ملاك موظفي البعثة المعتمد لعام 2023 وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويُتَرحَ استمرار هاتين الوظيفتين في عام 2024:

(أ) ستكون هناك حاجة إلى وظيفة واحدة لموظف إدارة البرامج (ف-4) في مكتب نائب رئيس البعثة والتنسيق في الحديدة لمواصلة توفير الخبرة في مجال إزالة الألغام في مدينة الحديدة والموانئ وعلى نطاق أوسع في المحافظة، وقيادة برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام المشمول بعمل البعثة؛

(ب) سيقوم موظف لشؤون المالية والميزانية (ف-3) في شعبة تمويل العمليات الميدانية التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية والامتثال في نيويورك بأداء خدمات الدعم، ولا يزال دوره أساسياً في كفالة توافر القدرة الكافية في المقر لإدارة الموارد المالية وإعداد الميزانيات وتقديم الخدمات إلى الهيئات التشريعية أثناء قيامها باستعراض الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة.

285 - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات لعام 2024 مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2023 أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الطبية المقدمة من الأفرقة الجراحية وأفرقة الإجلاء الطبي الجوي المتعاقد معها؛ (ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بمراقبي الأمم المتحدة بسبب تطبيق معدل شواغر أعلى قدره 88,0 في المائة مقارنة بمعدل 25,0 في المائة المطبق في عام 2023؛ (ج) انخفاض الاحتياجات في إطار بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى بسبب انخفاض الاعتماد المخصص للجنة تنسيق إعادة النشر والاجتماعات الثنائية. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً ما يلي: (أ) اقتراح إنشاء ثلاث وظائف جديدة (1 ف-3، وموظف فني وطني واحد، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)؛ (ب) ارتفاع الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين بسبب ارتفاع معدلات المرتبات المستخدمة في التقديرات المستندة إلى متوسط جداول المرتبات الفعلية للموظفين الحاليين، وزيادة تكاليف الموظفين العامة للوظائف في اليمن استناداً إلى أنماط الإنفاق الفعلية في عام 2022؛ (ج) زيادة الاحتياجات المتعلقة باستئجار وتشغيل طائرة واحدة ذات أجنحة دوارة استناداً إلى ارتفاع تكاليف الأسطول وتكاليف كل ساعة طيران؛ (د) زيادة الاحتياجات المتعلقة بالمشاريع السريعة الأثر لإشراك المجتمعات المحلية على جانبي خط النزاع؛ (هـ) الخدمات التشغيلية والأمنية لهيكل بري إضافي في مدينة الحديدة ومكتب فرعي إضافي في المديرية الجنوبية التابعة لمحافظة الحديدة.

10 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

(100 975 29 دولار)

تصدير

لا تزال هايتي تواجه تحديات هائلة تتعلق باستعادة المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وتم رسم طريق للهايتيين للدخول في حوار من أجل استعادة المؤسسات الديمقراطية في البلد، مع اتخاذ قرار مجلس الأمن 2653 (2022) والتوقيع في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022 على "توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل وإقامة انتخابات شفافة". بيد أن عنف العصابات ما برح يتوسع بمعدل يندرج بالخطر في المناطق التي كانت تعتبر في السابق آمنة نسبياً في بورت - أو - برنس وخارج العاصمة، مما أدى إلى واحدة من أسوأ أزمات حقوق الإنسان منذ عقود.

ويواصل المكتب تشجيع الجهات الفاعلة في المجالات السياسية والاقتصادية وفي المجتمع المدني في هايتي على التوحد لحل الأزمات السياسية والأمنية في البلد. وتُبذل حالياً جهود للتصدي للعنف المجتمعي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومواصلة بناء الشرطة الوطنية الهايتية. ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود للتصدي لإفلات العصابات المسلحة ومؤيديها من العقاب، بسبل منها التصدي للعنف المتزايد الذي تمارسه العصابات المسلحة وتقديم الدعم للشرطة.

وثمة حاجة ملحة إلى إحراز تقدم نحو إيجاد حل بقيادة وطنية للمأزق السياسي الذي طال أمده لاستعادة الأمن المستدام والدائم، فضلاً عن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلب الحالة الأمنية المتدهورة بوتيرة سريعة أن يظل البلد محط الاهتمام والعمل الدوليين. وفي هذا السياق، سيظل الدعم الحاسم المقدم من الأمم المتحدة حيوياً لتعزيز الأمن وسيادة القانون والاستقرار والسلام في هايتي.

(توقيع) ماريا إيسابيل سلفادور

الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي

ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجّه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

286 - يتولى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي المسؤولية عن إساءة المشورة لحكومة هايتي فيما يتعلق بتعزيز وتوطيد الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك سيادة القانون؛ وبترسخ دعائم بيئة سلمية ومستقرة، بسبل منها دعم إجراء حوار وطني شامل لجميع الهايتيين؛ وبحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحددة في قرارات مجلس الأمن ومقرراته ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص قرار مجلس الأمن 2476 (2019). ومدد المجلس، بموجب قراره 2645 (2022)، ولاية البعثة حتى 15 تموز/يوليه 2023.

287 - ويمثل توقيع رئيس الوزراء ومجموعة واسعة من الجهات المعنية على توافق الآراء الوطني من أجل انتقال شامل للجميع وانتخابات شفافة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022 خطوة مهمة نحو تنفيذ ترتيبات انتقالية شاملة للجميع للمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لاستعادة المؤسسات الديمقراطية. وفي عام 2023، تركز حكومة هايتي من ثم على تنفيذ توافق الآراء حول الاتفاق وتوسيع نطاقه، بسبل منها إنشاء مجلس انتقالي أعلى وإعداد مناقشات للجهات المعنية المتعددة بشأن الأمن وبشأن وضع خريطة طريق أكثر تفصيلاً للمرحلة الانتقالية، تتوج بالتحضير لاستفتاء دستوري وإجراء انتخابات. وفي ضوء هذه الجهود، تتمثل الأولويات الاستراتيجية للمكتب في عام 2024 في التعاون الكامل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في إساءة المشورة إلى الحكومة الوطنية بشأن المسائل السياسية والحوكمة الرشيدة والشرطة وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وتشجيع الحوار وتوافق الآراء بين الجهات المعنية بشأن الجهود الرئيسية لإصلاح الدستور والأمن والحوكمة؛ وتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على ضمان السلامة العامة؛ وتعزيز قطاعي العدالة والإصلاحات لضمان سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

برنامج العمل

الهدف

288 - الهدف الذي تسهم البعثة في تحقيقه هو تعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك المساءلة وسيادة القانون؛ وتهيئة بيئة سلمية ومستقرة؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين، في هايتي.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

289 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تيسير الحوار والتواصل بين الجهات المعنية الوطنية لمواصلة توسيع نطاق توافق الآراء الوطني ووضع خريطة طريق تؤدي إلى إجراء الانتخابات؛
- (ب) إساءة مشورة استراتيجية وتقديم مساعدة تقنية إلى نظم الشرطة والقضاء والإصلاحات على الصعيد الوطني وإلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هايتي لتعزيز المعايير الدولية وحقوق الإنسان والتكافؤ بين الجنسين؛
- (ج) الإسهام في الحد من الجريمة والعنف المجتمعي، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، دعماً للمؤسسات الحكومية في معالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية والاقتصادية لانعدام الأمن.

290 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على قيادة الجهود الرامية إلى التصدي لأسباب عدم الاستقرار وعدم المساواة في هايتي؛
- (ب) إقامة مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تسهم في توطيد الاستقرار ومكافحة الإفلات من العقاب وتهيئة بيئة توفر الحماية؛
- (ج) تعزيز الدعم المقدم إلى مؤسسات الدولة فيما يتعلق بحماية المرأة والشباب والمجتمعات المحلية وسبل العيش من خلال الحد من عنف العصابات؛
- (د) تعزيز أداء الشرطة في ضمان السلامة العامة من خلال إصلاح الشرطة نتيجة لتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة 2022-2025 بدعم من التمويل الحكومي الكافي وصندوق التبرعات المشترك المتعدد الجهات المانحة.

291 - وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، تتعاون البعثة مع منظمات إقليمية، منها منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. كما تتعاون البعثة تعاوناً وثيقاً مع الأوساط الدبلوماسية من أجل دعم النهج المنسقة التي تشجع على توافق الآراء السياسي، والتغلب على حالة الجمود عند الاقتضاء.

292 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يعمل المكتب بطريقة متكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري في المجالات التي كُلف بها. وقد وضعت البعثة والفريق القطري للمسات الأخيرة على إطار للأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027 يحدد أربع أولويات استراتيجية تشمل خمسة أهداف مقررة.

293 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) ترجيح استمرار مناخ الاستقطاب السياسي، وهو ما يقوض قدرة الأطراف على تحقيق التوافق في الآراء اللازم للمضي قدماً في اتخاذ مبادرات ملموسة من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية؛
- (ب) احتمال استمرار تأثير الحالة الأمنية الهشة تأثيراً سلبياً على وتيرة الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية واستدامتها. وعلاوة على ذلك، لما كانت معظم الحوادث في البلد تقع في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية، فإن تخصيص موارد الدولة المنهكة يتعرض لمزيد من التشويه، مما يستتد قدرة المؤسسات الأمنية ويقلل من عائدات الاستثمارات في القدرات في الهياكل الأساسية الأمنية. بيد أن هذه الحوادث الأمنية لا تؤثر تأثيراً خطيراً على قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمهامها؛
- (ج) ومن المتوقع أن تظل حكومة هايتي ملتزمة بمواصلة تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون التابعة لها، بسبل منها مواصلة رصد مخصصات كافية في الميزانية، تكملها مساهمات خارجية من خلال صندوق تبرعات مشترك متعدد الجهات المانحة يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (د) ولا يمكن التنبؤ بأثر الأخطار الطبيعية على هايتي، بما في ذلك الأعاصير والزلازل، ومن المتوقع أن يظل دون تغيير على غرار السنوات الأخيرة؛
- (هـ) اتفاق الجهات المانحة الدولية والسلطات الوطنية على أولويات التنمية الرئيسية المرتبطة بمسائل التنمية الهيكلية مع تنفيذ ترتيبات تنسيق أقوى للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعلى توفير الموارد المناسبة لهذه الأولويات.

294 - وتراعي البعثة منظوراً جنسانياً في تخطيطها وعملياتها ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها وتشجع المشاركة المجدية للمرأة في العمليات والحوارات والمفاوضات السياسية، فضلاً عن تمثيلها في مناصب صنع القرار في المؤسسات، اتساقاً مع الحصاة الدنيا

لمشاركة المرأة التي ينص عليها الدستور والبالغة 30 في المائة على جميع المستويات. وسيضمن تقرير البعثة بيانات مصنفة عن أثر انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على المرأة، وكذلك عن المساواة والعدالة في جرائم العنف ضد النساء والفتيات، جُمعت بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مع التركيز على المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان في سياق تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام 2016 وخلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لهايتي في عام 2016 بشأن حالة حقوق الإنسان.

أنشطة التقييم

- 295 - يجري المكتب تقييماً للتدابير التي اتخذتها البعثة للاستجابة للاضطرابات المدنية التي اندلعت في الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2022 وذلك لتعزيز نهج البعثة في الاستجابة للأزمات المحتملة في المستقبل والتصدي لها.
- 296 - ومن المقرر في عام 2024 إجراء تقييم لمدى تنفيذ الدعم المقدم للعمليات السياسية والانتخابية التي تسهم في إعادة إرساء الحكم الديمقراطي، على افتراض أن حكومة هايتي ستجري انتخابات بحلول نهاية عام 2023، على النحو المقترح.

أثر الجائحة والدروس المستفادة

- 297 - خلف استمرار جائحة كوفيد-19 في عام 2022 أثراً على تنفيذ الولايات، لا سيما من خلال فرض إعادة تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية حتى يتسنى تقديمها إلكترونياً، وبما يستلزم تقديم الدعم الاستراتيجي والاستشاري من خلال الوسائل الإلكترونية.
- 298 - وتواصل البعثة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بتعديل برنامجها وتكييفه على ضوء جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الجمع بين طرائق الاجتماعات المختلطة والافتراضية لتعزيز النهج والأنشطة الحالية.

الأداء البرنامجي في عام 2022

سلطات الشرطة الوطنية حسنت أداء الشرطة وعززت الأمن في هايتي

- 299 - شهد عام 2022 زيادة في عدد الجرائم في هايتي، بما في ذلك القتل والاختطاف والاعتصاب، فضلاً عن الحروب المتكررة القائمة على التنافس بين العصابات التي أدت إلى قتل وتشريد العديد من المدنيين، حيث ظل العنف المرتبط بالعصابات يشكل التهديد الرئيسي للأمن العام في هايتي. وعلى الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة للغاية، واصلت البعثة دعم جهود الشرطة الرامية إلى تفكيك الشبكات والعصابات الإجرامية، ولا سيما بإسداء المشورة الاستراتيجية من خلال الاشتراك في نفس المواقع مع الشرطة، بما في ذلك المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون، للمساعدة في تعزيز قدرتهما التشغيلية ومكافحة العصابات مع دعم القيادة العليا للشرطة في التصدي للتحديات الأمنية؛ بما يشمل استخدام نهج مكافحة الاختطاف واستخبارات الشرطة. كما واصل المكتب وجهات شريكة أخرى دعم الشرطة لوضع خطة إنمائية استراتيجية جديدة أكثر قابلية للتنفيذ مدتها ثلاث سنوات للفترة 2022-2025 تركز على تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية وترسيخ سيادة القانون وتحسين إدارة الأمن في هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، استمر بناء الزخم لمعالجة الحالة الأمنية في هايتي من خلال الجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي في الربع الأخير من عام 2022 لدعم التأهيل المهني للشرطة الوطنية. وقد أسفرت جهود الدعوة، التي يدعمها المكتب، لصالح صندوق تبرعات مشترك متعدد الجهات المانحة يديره البرنامج الإنمائي حتى الآن عن تعهدات بمبلغ 17,75 مليون دولار من أصل 28 مليون دولار مطلوبة للبرنامج المشترك ومدته عامان. وعقد الفريق العامل التقني التابع لصندوق التبرعات المشترك، الذي يتألف من أفراد من الشرطة الوطنية الهايتية والأمم المتحدة والجهات الشريكة في التمويل، اجتماعه الأول في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

300 - يُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 53).

الجدول 53
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
انخفاض مستوى رضا السكان عن الخدمات العامة التي تقدمها المؤسسات الوطنية	تعطل سير دواليب الحكم بسبب حدوث أزمة سياسية والاقتدار إلى صنع القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي	تلقي صندوق التبرعات المشترك دعماً قوياً من الجهات المانحة، ووضعت إصلاحات ونفذت لتعزيز أداء الشرطة

النتائج المقررة لعام 2024

النتيجة 1: إقامة مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تسهم في توطيد الاستقرار وتهيئة بيئة توفر الحماية

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

301 - أسهم عمل البعثة في الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المؤسسات ودعم الإصلاحات للإسهام في إعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية والحكم الفعال في هايتي. ومن بين المبادرات الرئيسية الجهود الرامية إلى تعزيز نظام العدالة الوطني، بسبل منها تنشيط محكمة النقض، ومواصلة الجهود الرامية إلى إطلاق سراح المحتجزين من الاحتجاز السابق للمحاكمة، وإنشاء الصندوق التبرعات المشترك لدعم إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية، والأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرة الشرطة على التصدي لانعدام الأمن، وهو ما شكل أداء مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في اعتماد إصلاحات رئيسية لمؤسسات القضاء والشرطة والإصلاحات ومكافحة الفساد في هايتي، بما يرسى الأساس لتعزيز الفعالية والمساءلة والشفافية.

302 - يُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 54).

الجدول 54
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
تحسن رضا السكان من خلال مواءمة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وفقاً للمعايير والقواعد الدولية للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان واعتمادهما بمرسوم رئاسي؛ وتعيين رئيسة لنقابة المحامين في	بدأ تنفيذ الإصلاحات الرئيسية في مؤسسات القضاء والشرطة والإصلاحات في هايتي، مما أرسى الأساس لتعزيز الفعالية والمساءلة وزيادة إمكانية وصول السكان إليها	استمرار الإصلاحات الرئيسية للمؤسسات القضائية ومؤسسات الشرطة والإصلاحات ومؤسسات مكافحة الفساد في هايتي	تبدأ مؤسسات العدالة في تولي زمام الإصلاحات الرئيسية لتنفيذ تدابير مكافحة الفساد، وزيادة المساءلة وإمكانية اللجوء إلى القضاء، مع الحد بشكل مستدام من معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة	الجهود المتواصلة الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة 2022-2025 تسهم في تعزيز الفعالية والمساءلة في قوة الشرطة
		بدأ تنفيذ الصندوق المشترك للتبرعات، الذي أرسى الأساس لتعزيز		المشترك للتبرعات في تعزيز

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
بورت - أو - برنس ووزيرة على رأس وزارة حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع	حكومة جديدة تتولى مهامها واستؤنف التدريب على الاستراتيجية الوطنية لخفض معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة	الفعالية والمساءلة والشفافية	مجلس الوزراء يوافق على خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان توفر الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة 2022-2025 دعما تقنيا فعالا	الأداء في مجالات تشمل ما يلي: (أ) إدارة الشرطة وقيادتها ومراقبتها؛ (أ) إدارة الشرطة والقيادة والتحكم؛ (ب) المهارات التقنية والمختصة في مجالي الإدارة والتحقيق الجنائي؛ (ج) المساءلة والرقابة على الشرطة، بما في ذلك المفتشية العامة؛ (د) التخطيط الاستراتيجي تؤدي المؤسسات القضائية واجباتها وفقا للإطار القانوني الوطني تُنفذ إصلاحات العدالة وسط الجهود الجارية لخفض معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة

النتيجة 2: تساعد المشاركة وبناء توافق الآراء بين الجهات المعنية الرئيسية ومؤسسات الدولة على معالجة الفراغ المؤسسي في البلد وأسباب عدم الاستقرار

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

303 - أسهم عمل البعثة في تهيئة بيئة مواتية لبناء توافق في الآراء، وهو ما أدى إلى توقيع اتفاق توافقي في 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، إلا أن هذا لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في التحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية وطنية، وإنشاء مجلس انتخابي وطني مؤقت يتمتع بالمصادقية، وتنظيم استفتاء دستوري، بسبب تدهور الانقسامات السياسية وزيادة عنف العصابات في هايتي، الأمر الذي أدى إلى قيام الحكومة ببذل جهود لتجديد توافق الآراء بشأن طريق المضي قدما وتوسيع نطاق هذا التوافق.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

304 - تمثل الدرس المستفاد بالنسبة للبعثة في أن معالجة الخلل الوظيفي الذي تعاني منه المؤسسات في هايتي تقتضي اتباع نهج شامل ومرن لبناء توافق في الآراء بشأن سبيل سياسي للمضي قدما لضمان إمكانية معالجة أسباب عدم الاستقرار. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، ستكفل البعثة تركيز مساعيها الحميدة وجهودها في مجال المشاركة السياسية على بناء توافق بشأن الاتجاه المستقبلي لهايتي، الأمر الذي سيضع البلد على طريق السلام والتنمية المستدامة. ويُعرض التقدم المتوقع صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 55).

الجدول 55
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
انتهت ولايات جميع البرلمانين في مجلس النواب وثلاثي أعضاء مجلس الشيوخ	أدى اغتيال الرئيس، وكذلك وفاة رئيس محكمة النقض، إلى ترك جميع فروع السلطة الثلاثة في البلد في حالة خلل وظيفي	أدت الاضطرابات المدنية الكبيرة وعنف العصابات المتزايد إلى زيادة القلق الدولي إزاء الحالة في هايتي، وصودر توصية من الأمين العام بنشر قوة للتدخل السريع غير تابعة للأمم المتحدة استجابة لطلب من حكومة هايتي للمساعدة من خلال قوة دولية متخصصة مسلحة، وفرض عقوبات، وهو ما أسهم في توقيع اتفاق توافقي في 21 كانون الأول/ديسمبر كخريطة طريق للانتخابات في عام 2023	بعد قيام الحكومة بإجراء الاستفتاء الدستوري المقترح في عام 2023، تجري الانتخابات	بعد قيام الحكومة بإجراء الاستفتاء الدستوري المقترح في عام 2023، وبافتراض إجراء الانتخابات العامة على النحو المتوقع، تبدأ المؤسسات المنتخبة عملها، ومنها السلطة التنفيذية والبرلمان

المنجزات المستهدفة

305 - يعرض الجدول 56 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

الجدول 56

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	3	3	4	4
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن	3	3	4	4
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	7	4	4
2 - جلسات مجلس الأمن	3	7	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	55	87	40	150

3 -	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية في أربعة مجالات عمل رئيسية: (أ) تنفيذ الخطة الاستراتيجية وحشد الموارد اللازمة لها لمواصلة تطوير وتجهيز الشرطة الوطنية الهايتية، ودعم خدمات الشرطة القادرة على صون الأمن العام، والحد من العنف العصابات، وحماية حقوق الإنسان؛ (ب) قيام السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري بتنفيذ برامج بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي، وإدارة الأسلحة والذخيرة؛ (ج) إدارة السجون ومراكز الاحتجاز ومراقبتها وفقاً للمعايير الدولية؛ (د) تعزيز حقوق الإنسان ومشاركة المرأة بوصفها صانعة للقرار في مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ومبادرات الحوار وبناء توافق الآراء	55	87	40	150
	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	-	-	9	9
4 -	مشاريع لدعم تفعيل الصندوق المشترك للتبرعات التابع للشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك مشاريع تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، والتدقيق، والعمليات التي تقودها الاستخبارات، وأنشطة مكافحة العصابات، والجهود المبذولة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، ودعم وضع الإطار القانوني للشرطة الوطنية	-	-	6	6
5 -	مشاريع لدعم تعزيز عمليات مراقبة الحدود الجوية والبحرية، بما في ذلك برنامج مراقبة الحاويات، وبرنامج التخاطب بين المطارات، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية	-	-	3	3
	المنشورات (عدد المنشورات)	2	3	2	2
6 -	تقارير عامة مواضيعية مشتركة عن حقوق الإنسان	2	3	2	2
	المواد التقنية (عدد المواد)	11	9	11	10
7 -	مواد تنقل الدعم الاستشاري إلى المحاورين الوطنيين	11	9	11	10
	بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)	-	19	45	50
8 -	إيفاد بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق لتقييم مرافق السجون وحالة المحتجزين والترتيبات الإدارية والأمنية؛ وإجراء عمليات تفتيش للشرطة لتقييم حالة مراكز الشرطة وخدمات الشرطة في كل إدارة، فضلاً عن الإدارة الداخلية وجودة خدمات الشرطة؛ وإجراء تقييم لمراكز الشرطة وخدمات الشرطة لتقييم مدى تنفيذ الصندوق المشترك للتبرعات لدعم الشرطة الوطنية الهايتية؛ وتقييم حقوق الإنسان وادعاءات الانتهاكات؛ وتقييم مدى تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛ وتنفيذ بعثات رصد مشتركة لتقييم العنف العصابات في سبعة أحياء تسيطر عليها العصابات في بورت - أو - برنس وغيرها من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء هايتي.	-	19	45	50
جيم -	المنجزات المستهدفة الفنية				
	المساعي الحميدة: المساعي الحميدة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام من أجل القيام بما يلي: (أ) تعزيز التعاون والحوار بين أبرز الأطراف الفاعلة السياسية والاجتماعية، وبناء توافق في الآراء، وتعزيز الاستقرار السياسي والحكومة الرشيدة؛ (ب) دعم الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والجهات الشريكة الدولية لتيسير مبادرات السلام المحلية، والحد من العنف العصابات والعنف في المجتمعات المحلية، والنهوض ببيئة سلمية ومستقرة، بسبل منها مواصلة تطوير وتجهيز الشرطة الوطنية الهايتية من خلال صندوق مشترك متعدد الجهات المانحة؛ (ج) زيادة الوعي بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وبأعمال العنف الجنسي والجنساني والتمييز الجنساني، وتعزيز المساءلة المؤسسية للتصدي لتلك المشكلات ووضع حد لإفلات مرتكبيها من العقاب				
	التشاور والمشورة والدعوة: تركيز الجهود على ما يلي: وضع مبادرات تشجع إقامة الحوار وتحقيق توافق الآراء؛ وتقديم المشورة بشأن إقامة مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة والمضي قدماً في الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية؛ وتطوير الإطار المؤسسي والجدول الزمني للانتخابات؛ وتزويد الشرطة الوطنية الهايتية ومديرية إدارة السجون بمشورة متخصصة لتعزيز قدرة دائرة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية والإشراف عليها؛ وإسداء المشورة إلى مؤسسات الدولة ووكالاتها بشأن تنفيذ خطط العمل الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ وإسداء المشورة بشأن وضع إطار تنظيمي لتحديد الأسلحة، يشمل التنفيذ الفعال لآلية شاملة مشتركة بين المؤسسات في مجال الأسلحة والذخيرة.				
دال -	المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
	برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد بشأن جهود التوعية والدعوة الميدانية (كتيبات ونشرات ولوحات إيضاحية ورسوم بيانية ولافتات) تشرح الأهداف المواضيعية الواردة في ولاية البعثة؛ وتنظيم مناسبات توعية بشأن الأولويات الرئيسية للبعثة بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات؛ وإطلاق حملات إعلامية تقليدية ورقمية، تشمل مواد مطبوعة وإذاعية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، لدعم مبادرات الأمم المتحدة بشأن الانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الحد من العنف المجتمعي، ومبادرات الشرطة والإصلاحات والعدالة وحقوق الإنسان والبرامج المشتركة.				

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: وضع خطة استراتيجية لضمان تغطية الأنشطة الرئيسية للبعثة، بما يشمل المؤتمرات الصحفية، والمقالات الافتتاحية بشأن المسائل الرئيسية، والإحاطات الصحفية، والنشرات الصحفية، والمقابلات والمنشورات الموجهة التي تستهدف فئات وشبكات معينة بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات؛ وإجراء متابعة يومية لوسائط الإعلام ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي توفر تحليلاً استراتيجياً للاتجاهات السائدة على وسائط الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والمخاطر والفرص لتوفير التوجيه لإدارة الاتصالات في الأزمات.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: إنشاء وإدارة الموقع الشبكي ووسائل التواصل الاجتماعي؛ وإنتاج ونشر محتوى لمنتجات وحملات الوسائط المتعددة (مع التركيز على الإذاعة الرقمية) قادر على إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في أولويات البعثة وتعزيز الشفافية والمساءلة؛ وتنظيم حملات وإصدار منتجات لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي لإظهار أثر عمل البعثة بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات وفريق الأمم المتحدة القطري ومقر الأمم المتحدة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 57

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022	
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
				فئة الإنفاق
(169,2)	1 056,9	1 226,1	609,0	826,4
3 125,3	22 403,4	19 278,1	16 474,8	16 254,3
(883,1)	6 514,8	7 397,9	5 933,5	4 760,6
2 073,0	29 975,1	27 902,1	23 017,3	21 841,3
				المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 58

الموارد البشرية

متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون	الموظفون الدوليون																
المجموع	المجموع	المجموع	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م	م ف ر م
148	—	—	—	58	37	21	90	2	34	1	14	22	10	5	(c)1	1	—	(ب) المعتمد لعام 2023
155	4	—	4	58	37	21	93	2	35	2	14	23	10	5	(c)1	1	—	(ب) المقترح لعام 2024
7	4	—	4	—	—	—	3	—	1	1	—	1	—	—	—	—	—	التغير

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) تشمل وظيفة واحدة برتبة مد-1، ووظيفة واحدة برتبة ف-5، ووظيفة واحدة برتبة ف-4، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة تمت الموافقة عليها بوصفها من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

(ج) وظيفة ممولة بنسبة 50 في المائة ويجري تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

306 - تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة للمكتب لعام 2024 ما قدره 29 975 100 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وهي تغطي تكاليف نشر 21 ضابطاً من ضباط شرطة الأمم المتحدة (1 056 900 دولار)؛ والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة وبديل الخطر (22 403 400 دولار) لما عدده 93 وظيفة دولية (1 أمين عام مساعد، 1 مد-2، 5 مد-1، 10 ف-5، 23 ف-4، 14 ف-3، 2 ف-2، 35 من فئة الخدمة الميدانية، 2 من فئة الخدمات العامة) و 58 وظيفة وطنية (21 موظفاً فنياً وطنياً و 37 وظيفة من الرتبة المحلية)، بما في ذلك إنشاء 7 وظائف جديدة (1 ف-4، 1 ف-2، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، و 4 من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين)، فضلاً عن أفراد مقدمين من الحكومات؛ والتكاليف التشغيلية (6 514 800 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (224 900 دولار)، والسفر في مهام رسمية (248 300 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (3 257 200 دولار)، والنقل البري (639 900 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (1 507 800 دولار)، والخدمات الطبية (252 000 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (384 700 دولار).

307 - وطُبق معدل شواغر قدره 15,9 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية على أساس المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر في عام 2022. وطُبق معدل شواغر قدره 14,7 في المائة على التقديرات المتعلقة بالموظفين الفنيين الوطنيين وآخر قدره 15,5 في المائة على الوظائف من الرتبة المحلية، على أساس المتوسط الفعلي لمعدلات الشواغر في عام 2022. وطُبق معدل شواغر قدره 15,4 في المائة على التقديرات المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة على أساس المتوسط الفعلي لمعدل الشواغر في عام 2022. وطُبق معدل شواغر قدره 50,0 في المائة على الوظائف الجديدة المقترح إنشاؤها، بما في ذلك الموظفون المدنيون الدوليون ومتطوعو الأمم المتحدة. وتستند تقديرات التكاليف المتعلقة بالأفراد المقدمين من الحكومات لعام 2024 إلى افتراض النشر الكامل على أساس المعدل الفعلي لشغل الوظائف في آذار/مارس 2023.

308 - وأجرت البعثة استعراضاً لملاك الموظفين المدنيين لتعزيز هيكل دعم البعثة والاستجابة للسياقات المتغيرة على أرض الواقع. والغرض من مقترح إنشاء وظائف وتسلسلات إدارية جديدة هو الاستجابة للثغرات والاحتياجات الهيكلية في هيكل دعم البعثة وجعله في وضع يسمح له بتنفيذ ولايته على نحو أكثر فعالية. ولتحقيق هذه الغاية، يقترح ما يلي:

مكتب رئيس دعم البعثة

(أ) إنشاء وظيفة واحدة لموظف إدارة البرامج (ف-4) لتعزيز تنسيق عمل وحدات دعم البعثة، يعمل بصفته محاوراً بين عنصر دعم البعثة ومكتب رئيس الموظفين داخل مكتب الممثل الخاص للأمين العام والأقسام الفنية. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن وضع إجراءات تشغيل موحدة وتعميمات؛ وضمان الامتثال للسياسات والإجراءات؛ وتقويض السلطة ورصد وتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات ومجالس التحقيق؛

وحدة المشتريات

(ب) إعادة تنظيم وحدة المشتريات من قسم إدارة سلسلة الإمدادات وتقديم الخدمات ليصبح في إطار قسم العمليات وإدارة الموارد لكفالة الفصل الكافي بين المسؤوليات وتحسين توازن أعباء العمل بين الركيزتين؛

(ج) إنشاء وظيفة واحدة لموظف مشتريات معاون (ف-2) ليكون مسؤولاً عن شراء وإيصال السلع والخدمات، وتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة والامتثال لسياسات وممارسات الشراء في الأمم المتحدة. وسيكفل شاغل الوظيفة التقيد بالفصل الإلزامي بين المهام عن طريق استعراض الأدوار وأدائها في نظام أوموجا، بما يسمح بتركيز كبير موظفي المشتريات على الأنشطة الأكثر استراتيجية؛

وحدة الموارد البشرية

- (د) إنشاء وظيفة واحدة لموظف موارد بشرية (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) ليكون مسؤولاً عن إدارة مزايا واستحقاقات الموظفين وإلحاق الموظفين الوطنيين والدوليين الفعلي بالعمل. وسيقدم شاغل الوظيفة الدعم للوحدة في الاستقدام والتنسيب، بسبل منها المشاركة في اختيار المرشحين لشغل الوظائف الكتابية وفئات الوظائف ذات الصلة. وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً أيضاً عن إدارة وتنسيق طلبات السفر وأنشطة التدريب؛

وحدة المالية والميزانية

- (هـ) إنشاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون المالية والميزانية (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة) لتقديم الدعم لوحدة المالية والميزانية للاضطلاع بحسن إدارة الموارد على نحو فعال، بما في ذلك رصد موارد الميزانية والأداء المالي؛

قسم إدارة سلسلة الإمداد وتقديم الخدمات

- (و) إنشاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون إدارة الممتلكات (من فئة الخدمة الميدانية) لرئاسة وحدة إدارة الممتلكات والتخزين المركزي، على أن يضطلع بمهام من قبيل: استلام وفحص السلع الواردة؛ وإجراء التحقق الدوري من قوائم جرد ممتلكات الأمم المتحدة غير المستهلكة؛ وتعداد سجلات دقيقة في نظام أوموجا تحقيقاً للشفافية والمساءلة.

وحدة الهندسة

- (ز) إنشاء وظيفة واحدة لموظف للشؤون الهندسية (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة). وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن كفالة احتفاظ البعثة بأماكن مكتبية كافية ومزودة بالخدمات على النحو المناسب، وإمدادات موثوقة بالطاقة الكهربائية، وتكييف هواء ملائم، وتوفير المياه دون انقطاع، وبرنامج للإدارة المستدامة للنفايات. وسيكفل شاغل الوظيفة الفصل المناسب بين الواجبات في الوحدة عند تجهيز المعاملات في وحدة إدارة العقارات في نظام أوموجا؛

وحدة إدارة المشتريات والعقود

- (ح) إنشاء وظيفة واحدة لموظف لطلبات الشراء (متطوع دولي من متطوعي الأمم المتحدة). وسيكون شاغل الوظيفة مسؤولاً عن إعداد طلبات شراء مختلف الخدمات والسلع الأساسية وفقاً لخطة الشراء في البعثة. وسيشارك شاغل الوظيفة في وضع خطة اختيار المصادر وسيتعهد قواعد البيانات الداخلية ذات الصلة والاستعراضات العامة لتتبع طلبات الشراء المعلقة.

309 - ويشمل ملاك موظفي البعثة المعتمد لعام 2023 خمس وظائف واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويُقترح استمرار هذه الوظائف في عام 2024:

- (أ) موظف رئيسي لشؤون حقوق الإنسان (مد-1) في دائرة حقوق الإنسان التابعة للبعثة لتلبية متطلبات حقوق الإنسان التي حددها مجلس الأمن وتناولها على النحو المبين في ولاية المكتب المعتمدة في القرار 2476 (2019). ومن المهم وجود هذه الوظيفة المخصصة التي تنطوي على خبرة محددة في مجال حقوق الإنسان لتيسير المشاركة الموثوقة على مستوى رفيع مع السلطات الهايتية العليا، بما يسمح بتقديم المساعدة التقنية والمشورة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلد؛

- (ب) ثلاث وظائف للدعم في فريق هايتي التابع لشعبة الأمريكتين في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، تتألف من كبير موظفين للشؤون السياسية (ف-5)، وموظف للشؤون السياسية (ف-4)، ومساعد فريق (من فئة الخدمات العامة)،

وتقدم هذه الوظائف الدعم للمكتب منذ عام 2019، وستظل لها أهمية بالغة لضمان استمرار تقديم الدعم والمشورة الاستراتيجية والتحليل للمديرين في المقر من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالمكتب. والمهام الأساسية التي تضطلع بها هذه الوظائف ليست مطلوبة بصورة مؤقتة، بل هي ضرورية طوال فترة وجود البعثة، بما في ذلك بدء عملها ومدة تنفيذ ولايتها وإغلاقها؛

(ج) وظيفة دعم واحدة لمساعد لشؤون المالية والميزانية (من فئة الخدمات العامة) في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، حيث لا تزال هناك حاجة كبيرة لاستمرار شعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية في تقديم دعم مكثف وعالي الجودة للهيئات التشريعية في استعراضها لميزانيات البعثات السياسية الخاصة. وسيكفل استمرار هذه الوظيفة أيضا قدرات كافية لإعداد الميزانية وإدارة الميزانية ورصد الأداء في جميع البعثات السياسية الخاصة البالغ عددها 39 بعثة.

310 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات لعام 2024 مقارنة باعتمادات عام 2023 أساسا إلى زيادة الاحتياجات في إطار بند تكاليف الموظفين المدنيين، على النحو التالي: (أ) الاعتماد المخصص لبدل الخطر الذي تمت الموافقة عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2022 ولم يرصد له اعتماد في ميزانية عام 2023؛ (ب) تخفيض دورة الراحة والاستجمام من 8 أسابيع إلى 6 أسابيع، مما يؤدي إلى دفع مبالغ إضافية؛ (ج) زيادة مرتبات الموظفين الدوليين وتكاليف الموظفين العامة؛ (د) إنشاء سبع وظائف، منها ثلاث وظائف دولية وأربع وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين. ويقابل هذه الزيادة جزئيا تطبيق معدل شواغر أعلى بنسبة 15,4 في المائة على تكاليف أفراد شرطة الأمم المتحدة مقارنة بافتراض النشر الكامل في عام 2023؛ وانخفاض الاحتياجات في إطار بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بسبب اقتناء مخزون كاف في الفترة السابقة؛ وانخفاض الاحتياجات من الخبرة الفنية المستعان فيها بمصادر خارجية والمهام المؤقتة بسبب إنشاء وظائف لأداء المهام المطلوبة.

11 - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

(500 897 64 دولار)

تصدير

في عام 2022، استمرت عواقب انقلاب 2021 في إغراق السودان في مزيد من عدم اليقين وأزمة سياسية واقتصادية وأمنية متعددة الأبعاد. وظلت المساعدة الإنمائية معلقة. وازداد عدد الحوادث الأمنية التي تؤثر على المدنيين في جميع أنحاء البلاد، واتسع نطاق الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير. واستمرت الاحتجاجات ضد الانقلاب والحالة الاجتماعية والاقتصادية.

في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022، وقعت القيادة العسكرية ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية اتفاق إطار سياسي يرسى الأساس لاتفاق سياسي نهائي وتشكيل حكومة جديدة بقيادة مدنية، بما يفتح الطريق لاستئناف فترة انتقالية نحو الحكم الديمقراطي. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يواصل حضور الأمم المتحدة المتكامل في السودان العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لدعم أولويات فترة انتقالية جديدة، من أجل توفير أساس متين لتشكيل حكومة جديدة.

ومع ذلك، في 15 نيسان/أبريل 2023، اندلع قتال واسع النطاق بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الأمر الذي أغرق البلد في نزاع خلف كارثة إنسانية لا تزال ملامحها تتشكل. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان موجودة في السودان وقد أعادت تشكيل وجودها مؤقتاً. وتتمثل أهدافها المباشرة فيما يلي: (أ) التوصل إلى وقف مستقر لإطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على أن يقترن ذلك بآلية للرصد؛ (ب) الحيلولة دون تصعيد النزاع؛ (ج) حماية المدنيين وتوفير الإغاثة الإنسانية؛ (د) القيام، عندما يحين الوقت، بإعداد عملية سياسية جديدة بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية والسياسية، بما في ذلك النساء. وتتسق البعثة جهودها مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وستتوقف أولويات البعثة في عام 2024 بالضرورة على استمرار تطور الحالة. وإذا تحققت الأهداف المباشرة المبينة أعلاه، ستجدد البعثة جهودها الرامية إلى دعم الانتقال السياسي الشامل، مع تعزيز حماية المدنيين، ودعم قوة الشرطة السودانية وسيادة القانون، وجهود الدعوة إلى توفير الموارد ودعم الاستجابة الإنسانية. وستواصل البعثة دعم التنفيذ الشامل لاتفاق جوبا للسلام في السودان من خلال رئاستها للجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، فضلاً عن الجهود الرامية إلى إشراك الحركات المسلحة غير الموقعة في عملية السلام وتنسيق مبادرات بناء السلام على الصعيد دون الوطني.

ولا تزال البعثة ملتزمة بدعم الانتقال السياسي الذي يقوده السودانيون ويمتلكون زمامه والذي يوفر طريقاً لتحقيق تطلعات الشباب والنساء والرجال.

(توقيع) فولكر بيرتس

الممثل الخاص للأمين العام للسودان

ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 والأداء البرنامجي في عام 2022

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

311 - ترد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في قرارات مجلس الأمن 2524 (2020) و 2579 (2021) و 2636 (2022). وحددت الولاية المنصوص عليها في الفقرة 3 من قرار مجلس الأمن 2579 (2021) الأهداف الاستراتيجية الأربعة للبعثة: (أ) المساعدة في عملية الانتقال السياسي، والتقدم نحو الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام؛ (ب) دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية؛ (ج) المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون، وخاصة في دارفور والمنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان)؛ (د) دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام. وقرر المجلس كذلك أن تعطي البعثة الأولوية لتقديم الدعم في ستة مجالات، هي: (أ) رصد وقف إطلاق النار في دارفور؛ (ب) تنفيذ خطة الحكومة الوطنية لحماية المدنيين (انظر S/2020/429)؛ (ج) مفاوضات السلام الجارية والمستقبلية بين حكومة السودان والجماعات المسلحة السودانية؛ (د) التنفيذ الشامل لاتفاقات تقاسم السلطة في اتفاق جوبا للسلام؛ (هـ) عملية صياغة الدستور؛ (و) قوات الشرطة السودانية وقطاع العدالة. وسلمت الولاية أيضا بضرورة تقديم دعم قابل للتوسع لتنفيذ أي اتفاقات سلام مستقبلية إذا طلبت ذلك الأطراف في المفاوضات.

312 - واستمر المأزق السياسي الناجم عن انقلاب 2021 في التأثير على إحراز تقدم نحو الانتقال وتنفيذ الولاية. وخلفت الفجوات الكبيرة في قيادة المؤسسات الحكومية الرئيسية والنظر تأثيرا محسوسا طوال عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، ومع استمرار الأزمة السياسية، احتدمت التوترات إلى أن وصلت إلى أعمال عنف في المناطق التي كانت تنعم بالهدوء في وقت سابق. ويدل تجدد العنف الواسع النطاق على تزايد الهشاشة على مستوى الدولة، التي تفاقم بسبب استمرار الفراغ في الحكم. وكانت السلطات المحلية تقتصر على القدرات والموارد اللازمة لحماية المدنيين، في حين ظلت الأسباب الجذرية والمظالم الأساسية دون معالجة. وعلاوة على ذلك، وظل في غياب حكومة بقيادة مدنية، لم يحرز أي تقدم في استئناف محادثات السلام مع الحركات المسلحة التي لم توقع على اتفاق جوبا للسلام. وفي جميع أنحاء السودان، نزح أكثر من 260 000 شخص بسبب النزاع وتضرر 349 000 شخص من الفيضانات في عام 2022. ومنذ نيسان/أبريل 2023، وحتى وقت إعداد هذا التقرير، يتعرض السودان مرة أخرى للدمار الناجم عن اندلاع النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الأمر الذي أجبر الأمم المتحدة في السودان على إعادة تشكيل وجودها مؤقتا مع البقاء في البلد وتقديم دعم للشعب السوداني يركز على تأمين هدنة إنسانية أو وقف إطلاق النار وخفض التصعيد والعودة إلى المفاوضات السياسية. وتشير تقديرات الجهات الشريكة في مجال العمل الإنساني إلى أن هناك 15,8 مليون شخص، أي حوالي ثلث السكان، يحتاجون أصلا إلى مساعدات إنسانية في عام 2023، وهو أكبر عدد منذ عقد من الزمان.

313 - وفي إطار الآلية الثلاثية المشتركة مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أحرزت البعثة تقدما في تيسير ودعم الحوار الذي يقوده السودانيون للتوصل إلى اتفاق لاستئناف عملية انتقال سياسي بقيادة مدنية. في أعقاب اندلاع النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في نيسان/أبريل 2023، تقوم البعثة حاليا، بالتنسيق مع الجهات الشريكة الإقليمية، بتحديد أولويات ما يلي: (أ) تحقيق وقف إطلاق نار مستقر مع إنشاء آلية للرصد؛ (ب) الحيلولة دون تصعيد النزاع أو إضفاء الطابع العرقي عليه؛ (ج) حماية المدنيين وتوفير الإغاثة الإنسانية؛ (د) القيام، عندما يحين الوقت، بإعداد عملية سياسية جديدة بمشاركة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية والسياسية، بما في ذلك النساء. ورهنا بمواصلة تطور الحالة، وحالما يتم التوصل إلى وقف مستقر لإطلاق النار، تأمل البعثة أن تتمكن من مواصلة عملها، عندما يتسنى ذلك، بشأن

ما يلي: (أ) بذل مساع حميدة مكثفة، في إطار الآلية الثلاثية، بسبل منها تيسير الحوار بناء على طلب الأطراف السودانية لتوسيع نطاق المشاركة السياسية؛ (ب) القيام، بالتعاون مع الجهات الشريكة، بالأعمال التحضيرية لدعم العملية الانتقالية بمجرد تشكيل حكومة بقيادة مدنية؛ (ج) حقوق الإنسان وحماية المدنيين، بسبل منها تكثيف جهود الدعوة في سياق استمرار الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم الدعم إلى قوات الشرطة السودانية ومؤسسات سيادة القانون بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري؛ (د) دعم تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، ولا سيما عن طريق دعم لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور وغيرها من الآليات الحاسمة، وتأمين اتفاقات سلام مع الحركات المسلحة غير الموقعة بمجرد استعادة الحكومة التي يقودها مدنيون، والتعاون مع الجهات الشريكة لتعزيز تنفيذ السلام وبناء السلام استنادا إلى تقييمات مفصلة للظروف المحلية.

برنامج العمل

الهدف

314 - الهدف العام، الذي تسهم البعثة في تحقيقه، هو دعم انتقال سياسي نحو حكم ديمقراطي شامل للجميع في السودان، يراعي التبعات المترتبة على اندلاع أعمال العنف في نيسان/أبريل 2023، وذلك على نحو يعزز السلام والتنمية المستدامين، ويكفل حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان والتمسك بسيادة القانون.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2024

315 - للإسهام في تحقيق هذا الهدف، ورهنا باستمرار تطور الوضع، ستقوم البعثة بما يلي:

- (أ) تقديم المساعي الحميدة والمساعدة التقنية لدعم السلام والانتقال السياسي في السودان، بسبل منها تيسير المحادثات وتقديم المساعدة في سبيل بلوغ المحطات الرئيسية الحاسمة في المرحلة الانتقالية، مثل عملية وضع الدستور وإجراء الانتخابات؛
- (ب) تيسير المشاركة الهادفة في الانتقال السياسي وتنفيذ اتفاقات السلام من قبل طائفة واسعة ومتنوعة من أصحاب المصلحة السودانيين، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب واللاجئون والأشخاص المشردون داخليا وأفراد الفئات المهمشة؛
- (ج) تسهيل المحادثات لتأمين اتفاقات السلام مع الأطراف غير الموقعة؛
- (د) دعم المؤسسات السودانية فيما تبذله من جهود لتحقيق العدالة والمساءلة وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجالي حماية المدنيين وبناء السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها والمصالحة على الصعيد المحلي، والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال والفئات الضعيفة. وستواصل البعثة، على وجه الخصوص، دعمها لتنفيذ السلطات السودانية للخطة الوطنية لحماية المدنيين تنفيذًا كاملاً، بسبل منها تقديم الدعم لقوات الشرطة السودانية ومؤسسات سيادة القانون بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري؛
- (هـ) الوفاء بالتزاماتها بوصفها رئيساً للجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور ودعم مختلف هياكلها في إطار الترتيبات الأمنية لاتفاق جوبا للسلام؛
- (و) دعم تعبئة الموارد الدولية، والإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية الوطنية، وإنشاء هيكل وطني لتخطيط التنمية وفعالية المعونة.

316 - ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) اتفاقات سلام جامعة وشاملة ومستدامة ومسار يملك السودانيون زمامه ويتولون قيادته نحو انتقال سياسي ديمقراطي شامل؛

(ب) تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وسيادة القانون وخضوعها للمساءلة؛

(ج) تحسين بيئة الحماية وتعزيز التعايش السلمي والمصالحة بين القبائل؛

(د) تناسق الدعم المقدم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواجهة التحديات الاجتماعية الاقتصادية.

317 - وأدى انقلاب عام 2021 إلى تفاقم الوضع السياسي المعقد أصلاً في السودان، مع تعميق انعدام الثقة بين الجهات المعنية، وتساعد الإحباطات والمظالم، لا سيما على المستوى دون الوطني، إلى جانب تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وأسفر أيضاً عن بيئة عمل مُنعت فيها البعثة من تنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً واضطرت إلى التكيف للاستجابة للظروف المتغيرة. وأثر اندلاع النزاع المتجدد في نيسان/أبريل 2023، الذي اقترن بنشوب أعمال القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، تأثيراً كبيراً على الحالة الأمنية وبيئة عمل البعثة. وأجبر البعثة على إعادة تشكيل وجودها مؤقتاً وإعادة ترتيب أولويات إجراءاتها الفورية، مع التركيز على إقرار واستمرار وقف إطلاق النار، والاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وتعزيز مسار العودة إلى المفاوضات السياسية.

318 - وفي هذا السياق، ستظل الحاجة ماسة إلى قيام البعثة ببذل المساعي الحميدة وجهود التيسير في المجال السياسي، دعماً للجهود السودانية الرامية إلى تنفيذ اتفاقات السلام أو وقف إطلاق النار القائمة والمقبلة، والانتقال السياسي. ومن المتوقع أن تزداد احتياجات الدعم في عام 2024، كما حدث في السنوات القليلة الماضية، وأدى تجدد العنف مؤخراً إلى تدهور القدرات السودانية وزيادة الهشاشة العامة في جميع أنحاء البلد. وبما أن البعثة صُممت في الأصل في ظل ظروف مختلفة إلى حد كبير قبل انقلاب عام 2021، فإن قدراتها لن تكون كافية لتلبية الاحتياجات والتوقعات الجديدة في ضوء التغير الكبير الذي طرأ على بيئة التشغيل.

319 - واستجابة لهذه الاحتياجات المتزايدة، ستعيد البعثة تنظيم هيكلها لإنشاء ركيزة سياسية يقودها نائب آخر للممثل الخاص، وتعزيز القدرات المتصلة بالشؤون السياسية، والدعم الدستوري، والمساعدة الانتخابية، وسيادة القانون، وعنصر البعثة المتعلق بلجنة وقف إطلاق النار الدائم، والمكاتب الإقليمية. وستكرس رقابة إضافية رفيعة المستوى للتفاعلات السياسية المعقدة المطلوبة في هذا المنعطف الحرج على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وستعزز البعثة التوجيه والإدارة الاستراتيجيين في تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين بفعالية في تنفيذ المهام والإصلاحات الانتقالية، وكذلك في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. كما ستمكن من تنسيق الجهود الرامية إلى العمل مع الأطراف خارج نطاق الاتفاقات السياسية واتفاقات السلام القائمة لبناء الثقة وتشجيعها على الانضمام إلى عملية السلام ودعم تنفيذ الاتفاقات الانتقالية.

320 - وستظل الشراكة السياسية المستمرة في إطار الآلية الثلاثية تكتسي أهمية حاسمة. وستواصل البعثة أيضاً التنسيق الوثيق مع جهات شريكة أخرى، منها الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية، لزيادة الأثر الجماعي إلى أقصى حد وتجنب ازدواجية الجهود، على أساس المزايا النسبية والتقسيم الواضح للعمل.

321 - وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، ستواصل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل كوجود متكامل للأمم المتحدة في السودان مع التخطيط والبرمجة والتنفيذ المشتركين دعماً لولايتها. وبغية الاستجابة للبيئة التشغيلية المتغيرة ودعم عملية انتقالية جديدة، يجري وضع إطار مؤقت جديد للتعاون. وكان من المتوقع أن يكون هذا الإطار بمثابة الإطار الاستراتيجي المتكامل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وأن يوضح الدعم المتكامل المقدم من الأمم المتحدة، بما يشمل المجالات البرنامجية لكل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. ومع ذلك، وبسبب اندلاع النزاع في نيسان/أبريل 2023،

تم تعليق مشروع إطار التعاون المؤقت وتمديد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. وعلى الرغم من هذه النكسة، ستستطلع البعثة بدور حاسم الأهمية في تنشيط آليات التنسيق بين الجهات المانحة وحشد المساعدة الدولية لحفز الدعم المقدم إلى الشعب السوداني والاستئناف المحدد للهدف للانتقال السياسي وتشكيل حكومة بقيادة مدنية. وستستطلع البعثة إمكانية إقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية لكفالة اتباع نهج متسق إزاء المخاطر المتعددة الأبعاد والنزاعات والهشاشة. وستعمل البعثة بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم تنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والمساءلة وسيادة القانون الواردة في اتفاقات الانتقال والسلام، ولا سيما الأحكام التي تضمن العدالة وحقوق المرأة. وستكفل البعثة أيضا استمرار التعاون الفعال فيما بين البعثات بشأن المسائل الإقليمية مع بعثات الأمم المتحدة ومبعوثيها ذوي الصلة مع التركيز على الوقاية على الصعيد الإقليمي.

322 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2024 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) سيتم التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مع إنشاء آلية للرصد؛
- (ب) تتفق الجهات المعنية السودانية، في أعقاب استئناف المحادثات السياسية، على مسار للانتقال السياسي، يمكن من تشكيل حكومة انتقالية ذات مصداقية بقيادة مدنية وغيرها من المؤسسات الانتقالية الرئيسية، واستئناف محادثات السلام مع الأطراف غير الموقعة، والتركيز المتزايد على الإصلاحات الدستورية والتحضير للانتخابات؛
- (ج) في حين أن اتفاق جوبا للسلام في السودان لا يزال غير شامل تماما، فإن تنفيذه يتقدم بوتيرة مطردة، مع التزام الأطراف الموقعة، وهو ما يعود بفوائد ملموسة على السكان؛
- (د) لا تزال الحالة الأمنية في أجزاء من البلد متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها، مع احتمال حدوث تصعيد كبير للعنف في حالة توقف عملية الانتقال السياسي المتجددة؛
- (هـ) لا تزال الحالة الاقتصادية مريضة، مشوبة بخطر تهديد الانتقال السياسي؛ ومع ذلك، تُستأنف المساعدة التقنية المالية والدعم المالي الدوليان ببطء على أساس استئناف عملية انتقالية ذات مصداقية؛
- (و) ضعف ثقة الشعب في المؤسسات، لا سيما في المؤسسات المسؤولة عن حماية المدنيين والعدالة وسيادة القانون؛ ومع ذلك، يبدأ السودان في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين والإصلاحات الأخرى، بما يهيئ فرصا لإحراز تقدم بدعم دولي؛
- (ز) تواصل البعثة عملها بصفة رئيس لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور، مع تركيز دورها أساسا على مهام التيسير والمهام الاستشارية للطرفين؛
- (ح) تظل السلطات السودانية تؤيد ولاية البعثة ووجودها في البلد، بما في ذلك ما يتعلق باحترام اتفاق مركز البعثة؛
- (ط) تظل الجهات الشريكة الدولية ملتزمة بدعم الانتقال في السودان وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، بسبل منها توفير المساعدة لمبادرات بناء السلام والتنمية ذات الأولوية.

323 - وتراعي البعثة المنظور الجنساني في أنشطتها ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، بغية دعم المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتمثيلها وحمايتها في تنفيذ عمليات السلام والعمليات السياسية وجميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وسيشمل ذلك تقديم الدعم لمعالجة جميع أشكال التفاوت والتمييز والتغلب عليها، وتعزيز عملية انتقال شاملة ومنصفة للجنسين، وذلك بإبقاء الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك مشاركة الشباب، في صميم جهودها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن

وبالشباب والسلام والأمن. ويتجلى ذلك في مشاركة مجموعات متنوعة من النساء من جميع أنحاء السودان في المفاوضات السياسية، وصياغة الدستور، وبناء القدرات، والحصول على مقعد في هيئات صنع القرار في عملية الانتقال السياسي.

أنشطة التقييم

324 - لم تُنجز أي تقييمات رسمية في عام 2022. ومع ذلك، تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان استعراض الآليات الداخلية لتحسين تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها من أجل بناء القدرات لتحسين قياس التقدم المحرز في الأثر والكفاءة والاتساق والاستدامة في جميع أنشطة البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل البعثة الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، حيث تقوم بدور رئيس مشارك للفريق العامل المتكامل المعني بالرصد والتقييم والتعلم.

325 - وفي عام 2024، ستسعى البعثة، عندما يكون ذلك ممكناً، إلى تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات التي تدرس حالة الموارد واستخدامها وتحقيق النتائج بكفاءة.

أثر الجائحة والدروس المستفادة

326 - كانت جائحة كوفيد-19 تحدياً إضافياً لبيئة محفوفة أصلاً بالمخاطر في السودان تتسم بعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وكان للتأخيرات المتعلقة بكوفيد-19 وانقلاب تشرين الأول/أكتوبر في عام 2021، إلى جانب فترات الانقطاع في إصدار التأشيرات في عام 2022، تأثير سلبي على تنفيذ الولاية، وأدى ذلك إلى إبطاء نشر الموظفين، لا سيما في المواقع الميدانية الجديدة، مما تسبب في مزيد من التأخير في تخطيط البرامج وتنفيذها. وتجلّى أثر الجائحة على أنشطة البعثة في تأجيل أو إلغاء الاجتماعات وحلقات العمل والمؤتمرات ومناسبات المشاركة بالحضور الشخصي على المستويين الوطني ودون الوطني حيث كان الوصول الرقمي إلى أصحاب المصلحة محدوداً في مناطق مختلفة في السودان.

327 - ووضعت البعثة جميع البروتوكولات اللازمة فيما يتصل بكوفيد-19 والتوصيات للموظفين والشركاء، واستخدمت العديد من طرق العمل المعدلة للوفاء بولايتها، بما في ذلك تنفيذ إجراءات التدريب والإحلاق الفعلي بالعمل عبر الإنترنت، ووضع ترتيبات استثنائية للعمل عن بعد، مع الحد أيضاً من السفر لحضور حلقات العمل والمؤتمرات. وجرى تعميم الطرائق الناجحة في خطط البعثة لعام 2024. وفي هذا السياق السياسي الهش، الذي كثيراً ما تكون فيه إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت محدودة في المواقع الميدانية، واجهت البعثة ضرورة الموازنة العملية بين المخاطر والحاجة إلى تحقيق الأهداف.

الأداء البرنامجي في عام 2022

تيسير مشاركة المرأة في عمليات السلام

328 - انخرطت البعثة مع الجماعات النسائية السودانية من مختلف الأطياف السياسية للاستماع إلى آرائهن بشأن العملية السياسية ودور المرأة وإشراكها في صنع القرار. وفي المشاورات التي يسهلها البعثة في أوائل عام 2022، نجحت البعثة في تأمين مشاركة النساء بنسبة 33 في المائة. وفي أعقاب تلك المشاورات، دعمت البعثة كذلك المرأة السودانية في تشكيل وفد قائم بذاته للدفاع عن حقوق المرأة ليشترك على قدم المساواة مع الوفود المفاوضة الأخرى في العملية السياسية التي تيسرها الآلية الثلاثية. وقدمت هذه الهيئة، وهي جماعة حقوق المرأة، توصيات ومنظورات جنسانية، وتلقت دعماً لبناء القدرات ودعماً تقنياً من البعثة بشأن الوساطة والتفاوض.

- 329 - وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يسرت البعثة إجراء حوارات أدت إلى إنشاء ائتلاف من النساء من مختلف الأحزاب السياسية والحركات المسلحة والمجتمع المدني حول منبر موحد للدعوة إلى مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام وتعميم المساواة بين الجنسين في وضع الدستور. وكفلت هذه الجهود بشكل مباشر إدراج أحكام تتعلق بالمساواة الجنسانية في الاتفاق السياسي الإطاري المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2022. ودعمت البعثة أيضا أنشطة الدعوة الرفيعة المستوى التي يقوم بها الائتلاف من خلال بناء القدرات وقدمت دورات تدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم لإجراء المزيد من أنشطة بناء القدرات للنساء من المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال/فصيل عبد العزيز الحلو، ولا سيما فيما يتعلق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، والمسائل الجنسانية، والوساطة، ووقف إطلاق النار. واستمرت المشاركة المنتظمة مع النساء من الأحزاب السياسية والحركات المسلحة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية طوال عام 2022.
- 330 - ويُعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 59).

الجدول 59
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)
-	إحراز تقدم في تيسير مشاركة المرأة في العمليات السياسية وتأثيرها فيها	تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة من خلال تمثيل المرأة بنسبة 33 في المائة في العملية السياسية؛ وإنشاء وفد قائم بذاته للدفاع عن حقوق المرأة (جماعة حقوق المرأة) ليشارك في المفاوضات على قدم المساواة؛ وتشكيل ائتلاف من النساء من مختلف الأطياف السياسية حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مما أدى إلى إدراج أحكام تتعلق بالمساواة الجنسانية في الاتفاق السياسي الإطاري

النتائج المقررة لعام 2024

النتيجة 1: الانتقال السياسي والتقدم نحو إرساء حكم ديمقراطي وتحقيق سلام جامع وشامل في السودان

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

- 331 - أطلقت البعثة عملية سياسية شاملة بين السودانين في أوائل عام 2022. وبناء على ما توصلت إليه هذه العملية، وضعت الآلية الثلاثية إطارا للمشاركة في المرحلة المقبلة من العملية. وتوج ذلك بتوقيع اتفاق سياسي إطاري في 5 كانون الأول/ديسمبر 2022 بين الأطراف العسكرية والمدنية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المتمثل في إحراز تقدم نحو اتفاق سياسي شامل. ومن الأمور التي حققتها البعثة من خلال هذه العملية دعم زيادة إشراك الأحزاب السياسية في الاتفاق السياسي الإطاري، والتشجيع على إجراء مشاورات واسعة النطاق في جميع أنحاء السودان، وتمكين الجماعات النسائية من القيام بدور طرف رسمي في المحادثات السياسية، وطرح جدول أعمال الشرق على طاولة المناقشات على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال

زيارة مشتركة رفيعة المستوى قامت بها الآلية الثلاثية إلى كسلا. وسعت الآلية الثلاثية أيضا إلى ضمان إشراك الأطراف التي لم توقع على اتفاق جوبا للسلام في عملية السلام والعملية السياسية من خلال التوعية وأنشطة المشاركة.

332 - وفي عام 2024، ورهنا بتأمين وقف مستدام لإطلاق النار مع العودة إلى المفاوضات السياسية واستئناف مرحلة انتقالية نحو الحكم الديمقراطي، ستستخدم البعثة مساعيها الحميدة لدعم انتقال سياسي بقيادة مدنية مع التركيز على الأولويات الرئيسية التي يحددها أصحاب المصلحة السودانيون. وستواصل البعثة تقديم الدعم السياسي والتقني والاستشاري، بما في ذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة المتصلة بالأعمال التحضيرية الدستورية والانتخابية، والنهوض بالمسائل الحاسمة، مثل العدالة الانتقالية وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، وتيسير محادثات السلام مع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق.

333 - ويُعرض النقص المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 60).

الجدول 60

مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
-	توقف التقدم نحو الانتقال السياسي ونحو اتفاق سلام أكثر شمولاً مع زيادة مشاركة النساء والشباب في أعقاب انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021	تم إحراز تقدم نحو اتفاق سياسي شامل لاستعادة عملية انتقالية بقيادة مدنية مع زيادة مشاركة النساء والشباب	تحقيق وقف إطلاق نار مستدام بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مما يمهّد الطريق للعودة إلى المفاوضات السياسية	إحراز تقدم في تنفيذ أولويات المرحلة الانتقالية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالعدالة الانتقالية، والترتيبات الدستورية والانتخابية، والتزام الأطراف غير الموقعة باتفاقات السلام عقب اختتام المزيد من المفاوضات اللازمة
	كان التقدم نحو تأمين السلام مع الأطراف غير الموقعة وتسريع إجراء المزيد من المفاوضات اللازمة محدوداً في أعقاب انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021	إحراز تقدم على صعيد الترتيبات الدستورية واستمرار التزام الطرفين باتفاقات السلام إلى جانب اختتام المزيد من المفاوضات اللازمة		

النتيجة 2: زيادة تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

334 - ظل الوضع الاقتصادي في السودان هشاً بعد انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021. وفي الوقت نفسه، ظلت عمليات وبرامج الدعم الإنمائي معلقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالغة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية وحالة الإنعاش والتنمية في البلد. وعززت البعثة والفريق القطري التنسيق الداخلي ووضعاً نهجاً مشتركاً للأمم المتحدة للفترة 2022-2023 لتحديد أهداف وأولويات مشتركة في هذه البيئة. وحددا الأولويات التي تغطي المحور الرابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ويشمل ذلك: (أ) الخدمات الأساسية، وتحقيق استقرار المجتمعات المحلية وقدرتها على الصمود؛ (ب) حماية المدنيين وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ (ج) الانتقال الديمقراطي وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وشجع الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء الدعم المتكامل.

335 - ولم يتحقق الهدف المتمثل في تعبئة الموارد لصالح جهود بناء السلام البالغة الأهمية في المناطق المتضررة من النزاع. ونظرا لاستمرار تعليق المساعدة المقدمة من المانحين الدوليين، فإن جهود البعثة في مجال تعبئة الموارد مقيدة بشدة. وفي نهاية عام 2022، بدأت البعثة والفريق القطري عملية تخطيط من شأنها أن تسمح بتوسيع نطاق التنسيق وتعبئة الموارد في حالة تشكيل حكومة جديدة بقيادة مدنية.

336 - وتدهورت الحالة الاقتصادية والإنسانية بشكل كبير مع اندلاع النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في نيسان/أبريل 2023، مما زاد من الأثر السلبي على أهداف البعثة لعام 2023. وفي عام 2024، ورهنا بوقف الأعمال العدائية الحالية والعودة إلى عملية سياسية من شأنها أن تمكن من إعادة المشاركة على نحو كامل، ستعيد البعثة تنشيط جهودها لدعم وتنسيق مشاريع التنمية الاقتصادية بين الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهود التي تصب في إطار مبادرات تخفيف عبء الديون وتقديم المساعدة الاقتصادية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وستواصل أيضا تنسيق المساعدة الإنسانية في سياق تزايد الاحتياجات.

337 - ويُعرض النقص المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 61).

الجدول 61
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
-	زيادة المشاركة مع المؤسسات المالية الدولية، مما أدى إلى تخفيف عبء الديون وتنسيق المساعدة المقدمة من الجهات المانحة، ولكن التقدم المحرز اضمحل نتيجة لانقلاب تشرين الأول/أكتوبر	توقف التقدم في معظم أنشطة تعبئة الموارد لصالح جهود بناء السلام البالغة الأهمية في المناطق المتضررة من النزاع بسبب تعليق المساعدة الإنمائية في أعقاب انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021	رهنا بوقف الأعمال القتالية الحالية والعودة إلى عملية سياسية، العمل من جديد على دعم وتنسيق التنمية الاقتصادية بين الحكومة الانتقالية والشركاء الدوليين، بما في ذلك من خلال تخفيف عبء الديون وزيادة المساعدة الاقتصادية الأجنبية	إحراز تقدم على صعيد تنسيق المساعدة الإنمائية الاقتصادية من خلال الهياكل المشتركة مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء، وتقديم حزمة للدعم الاجتماعي والاقتصادي إلى المناطق الساخنة

النتيجة 3: تحسين بيئة الحماية وحقوق الإنسان بدعم من تنفيذ اتفاق جوبا للسلام، بما في ذلك ترتيباته الأمنية

الأداء البرنامجي في عام 2022 والأداء المستهدف لعام 2024

338 - في عام 2022، دعمت البعثة حكومة السودان في تسريع تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، بسبل منها تقديم المشورة الفنية للآلية الوطنية بشأن الخطة الوطنية. وعلى الرغم من أن التقدم كان محدودا، قدمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري المساعدة التقنية لقوة حفظ الأمن المشتركة تمشيا مع الخطة الوطنية واتفاق جوبا للسلام. وفي هذا الصدد، يسرت البعثة والفريق القطري في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2022 تنظيم حلقتي عمل لقوة حفظ الأمن المشتركة بشأن الامتثال لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. واستفاد ما مجموعه 500 1 من أفراد قوة حفظ الأمن المشتركة من هذه الدورات التدريبية مع التركيز على حماية الطفل. وزودت حلقتا العمل قوة حفظ الأمن المشتركة بالمعارف

الأساسية ومبادئ الحماية ذات الأهمية البالغة لأداء مهامها على النحو المفصل في اتفاق جوبا للسلام. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت البعثة والفريق القطري في أيار/مايو 2022 دورة لتدريب المدربين لفائدة 56 فردا من قوة حفظ الأمن المشتركة لإنشاء مجموعة من الهياكل العسكرية المختصة تكفل وجود هيئة دائمة من المدربين للمجندين الجدد ولتعزيز الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

339 - وفي عام 2024، ستواصل البعثة تعزيز عملها في مجال حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وحماية المرأة، وسيادة القانون، وحماية الطفل، شريطة أن تسمح البيئة التشغيلية بذلك (أي أن تسمح الظروف الأمنية بذلك، بما في ذلك من خلال وقف مستدام لإطلاق النار). ويستلزم ذلك تعزيز رصد انتهاكات حقوق الإنسان وحوادث الحماية والإبلاغ عنها في المناطق الساخنة والمناطق المتضررة من النزاع. وستدمج البعثة حقوق الإنسان في المهام الموكلة إليها وستدعم إصلاحات العدالة والإصلاحات التشريعية والعدالة الانتقالية والمساءلة وسيادة القانون. وسيظل تنفيذ اتفاق جوبا للسلام يشكل أولوية، وستقدم البعثة دعما قابلا للتوسيع للآليات المحددة في اتفاق جوبا للسلام، مع التركيز على لجنة السلام الوطنية وآلية الرصد والتقييم، ولتنفيذ الأحكام المتعلقة بملكية الأراضي واستخدامها. وستوفر البعثة أيضا منبرا لمناقشة مسائل بناء السلام، وستترأس لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور وستواصل تعزيزها من خلال التدريب على تفعيل اللجنة في جميع القطاعات. وستستمر أيضا أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، والتركيز على تهيئة بيئة موفرة للحماية.

340 - ويُعرض النقص المحرز صوب تحقيق الهدف والأداء المستهدف لعام 2024 ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 62).

الجدول 62
مقياس الأداء

2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء الفعلي)	2023 (الأداء المقرر)	2024 (الأداء المقرر)
-	تعزيزت القدرة الوطنية على حماية المدنيين واتخذت خطوات لوضع إصلاحات رئيسية لحماية حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون، ولكن التقدم توقف أو اضمحل بعد انقلاب تشرين الأول/أكتوبر	توقف التقدم في استعادة القدرة الوطنية على حماية المدنيين وتنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق جوبا للسلام في أعقاب انقلاب تشرين الأول/أكتوبر 2021	تعزيز القدرة الوطنية على حماية المدنيين، رهنا بوقف الأعمال العدائية الحالية	إحراز تقدم في الإصلاحات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والمساءلة وسيادة القانون
			اتفاق جوبا للسلام قيد التنفيذ، بما في ذلك وقف دائم لإطلاق النار ووضع بروتوكول للترتيبات الأمنية النهائية من أجل السلام الدائم في دارفور	

المنجزات المستهدفة

341 - يعرض الجدول 63 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للبعثة.

المنجزات المستهدفة للفترة 2022-2024 حسب الفئة والفئة الفرعية

المنجزات المستهدفة				المقرر الفعلي المقرر المقرر	المقرر	المقرر	المقرر
				لعام 2022	لعام 2022	لعام 2023	لعام 2024
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء							
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				4	4	4	4
1 - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن				4	4	4	4
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)				4	4	4	4
2 - جلسات مجلس الأمن				4	4	4	4
باء - توليد المعارف ونقلها							
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)				2	2	2	2
3 - إطلاق برنامج الأمم المتحدة المشترك لبناء السلام				2	2	2	2
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				375	190	311	402
4 - حلقات عمل ومشاورات مدنية بشأن مواضيع تتعلق بمفاوضات السلام واتفاقات السلام، فضلا عن العملية الانتقالية السياسية، بما في ذلك صياغة الدستور وتعداد السكان				61	90	60	90
5 - اجتماعات وحلقات عمل بشأن تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية				43	9	60	60
6 - حلقات دراسية ومشاورات بشأن المسائل الانتخابية				53	—	14	14
7 - حلقات عمل ومشاورات بشأن نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج				28	6	18	18
8 - حلقات عمل بشأن الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية				21	7	10	15
9 - حلقات عمل ودورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان والحماية				49	16	28	30
10 - حلقات عمل بشأن سيادة القانون				23	18	24	25
11 - دورات تدريبية وحلقات عمل وحلقات دراسية لأفراد قوات الشرطة السودانية عن حماية المدنيين، والخفارة المجتمعية، والعنف الجنسي والجسدي والتحقيق المتصل بذلك				97	36	91	136
12 - تدريب أعضاء لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور واللجان القطاعية والأفرقة الميدانية لتعزيز قراراتهم على أداء أدوارهم وفقا لولايات لجنة وقف إطلاق النار الدائم				—	8	6	14
المنشورات (عدد المواد)				16	27	10	16
13 - رسائل إخبارية تنشر أخبارا ومقالات ذات أهمية إنسانية عن مشاركة الأمم المتحدة وإنجازاتها وعملها في جميع أنحاء السودان				6	18	4	10
14 - مواد ترويجية وتثقيفية، بما في ذلك ملصقات و/أو مطويات، بشأن المسائل المواضيعية المتعلقة بالسلام والتنمية المستدامين				10	9	6	6
المواد التقنية (عدد المواد)				5	1	3	1
15 - دليل بشأن حماية المدنيين لقوات الشرطة السودانية وكتيبات للجيب للقادة بشأن حماية المدنيين استنادا إلى القوانين ذات الصلة				1	—	1	—
16 - دليل بشأن الخفارة المجتمعية لقوات الشرطة السودانية				1	—	—	—
17 - دليل بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنسي والجسدي لقوات الشرطة السودانية				1	—	1	—
18 - مواد بشأن تمويل بناء السلام في السودان				2	1	1	1
بعثات تقصي الحقائق والرصد والتحقيق (عدد البعثات)				—	31	30	30
19 - بعثات الرصد والتحقيق في مجال حقوق الإنسان وحماية المدنيين				—	31	30	30

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

المساعي الحميدة: بذل المساعي الحميدة للعمل مع جميع الأطراف المعنية لدعم الانتقال في السودان، بما في ذلك تيسير المحادثات السياسية ومفاوضات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام، وتقديم المساعدة التقنية إلى عملية الانتقال السياسي في البلد؛ وتقديم المساعدة التقنية للجهود الوطنية الرامية إلى عملية صياغة دستور شاملة للجميع وتشاركية وشفافة توفر الأساس لبناء توافق الآراء والحوار بشأن التماسك الاجتماعي والحكم الرشيد وحماية المدنيين وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ ودعم جهود السلطات الوطنية لتنفيذ أحكام الإعلان الدستوري المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة والمساءلة وسيادة القانون، بما في ذلك تعزيز مؤسسات سيادة القانون المستقلة والتمثيلية؛ ودعم جهود السلطات الوطنية والمحلية لتوفير وضمان الأمن والعدالة والحماية، بما في ذلك التوعية بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني والتمييز الجنساني، وتعزيز الثقة والمساءلة الوطنية، والتصدي لتلك التجاوزات والانتهاكات، ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب.

التشاور والمشورة والدعوة: إجراء المشاورات وإسداء المشورة والدعوة بشأن عملية الانتقال السياسي وعملية السلام مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة السودانيين من جميع أنحاء السودان، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب واللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقة والمشردون داخليا وأفراد الفئات المهمشة؛ وعقد اجتماعات ومشاورات مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع الدول الأعضاء المعنية، بشأن الحالة السياسية والأمنية في السودان؛ وإسداء المشورة والدعوة بشأن إنشاء وصياغة المؤسسات والأطر التشريعية والسياساتية اللازمة لتنفيذ أحكام الإعلان الدستوري المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساءلة وسيادة القانون، بما في ذلك تعزيز مؤسسات سيادة القانون التمثيلية والخاضعة للمساءلة في المناطق المتضررة من النزاع، بما يعزز بيئة الحماية ويحقق النهوض بعملية السلام، في شراكة قوية مع المجتمع المدني؛ والدعوة إلى إحراز تقدم نحو إعادة إنشاء سلسلة العدالة الجنائية على نحو فعال في جميع أنحاء السودان؛ والدعوة إلى تعبئة الموارد، بما يشمل الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء بشأن بناء السلام؛ وتقديم الدعم والمشورة التقنيين إلى المركز القومي لمكافحة الألغام في السودان فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالألغام والامتثال لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد؛ وتوفير الدعوة والمشورة دعماً لوضع مبادرات محلية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: إعداد مواد إعلامية (مطويات ونشرات ولوحات توضيحية ورسوم بيانية ومواد ترويجية وأسئلة متكررة ورسائل) تشرح ولاية البعثة والتطورات؛ وتنظيم مناسبات للتواصل بشأن الأولويات الرئيسية للبعثة بالتعاون الوثيق مع الشركاء ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في منطقة البعثة، ومناسبات للتوعية لدى أصحاب المصلحة الوطنيين؛ وإنتاج محتوى لنشره من خلال وسائل الإعلام الوطنية والمحلية؛ وأنشطة توعية تستهدف الجمهور الذي يصعب الوصول إليه من خلال الشركاء، باستخدام وسائل بديلة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمسرح وغير ذلك من أساليب الاتصال التقليدية؛ ودورات تدريبية على بناء القدرات وتحسين العلاقات ودعم الصلات مع وسائل الإعلام وتحسين إعداد التقارير عن أعمال الأمم المتحدة؛ وبرامج التوعية العامة والتفاعل مع السكان المحليين وأصحاب المصلحة في خمس ولايات بدارفور بشأن أنشطة الهياكل التابعة للجنة وقف إطلاق النار الدائم؛ وبرامج توعية مع قوات الشرطة السودانية بشأن حماية المدنيين، والخفارة المجتمعية، والعنف الجنسي والجنساني.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: خطة استراتيجية لتغطية الأنشطة الرئيسية للبعثة؛ ومؤتمرات صحفية، وإحاطات صحفية، ونشرات صحفية؛ وإجراء مقابلات ومنشورات موجهة إلى وسائل الإعلام بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات ومع الجماهير والشبكات المستهدفة؛ ومقاطع فيديو عن أنشطة البعثة؛ ورصد إعلامي أسبوعي وتحليل لاتجاهات وسائل الإعلام، بما في ذلك المعلومات الخاطئة والمضللة، والمخاطر والفرص المتصلة بها وإدارة الاتصالات عند الأزمات؛

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: المنصات الرقمية (على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي)؛ ومحتوى لمختلف المنتجات والحملات المتعددة الوسائط التي تعزز الشفافية والمساءلة وتشرك الجهات الفاعلة الرئيسية في أولويات البعثة؛ وتنظيم حملات وإعداد مواد لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي لإظهار أثر عمل البعثة بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات وفريق الأمم المتحدة القطري ومقر الأمم المتحدة.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2024

الاحتياجات من الموارد (الميزانية العادية)

الجدول 64

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	2024	2023	2022		
عام 2024 مقابل عام 2023 الزيادة/(النقصان)	الاحتياجات	الاعتمادات	النفقات	الاعتمادات	فئة الإنفاق
(3)-(4)=(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
664,2	2 699,3	2 035,1	1 483,5	1 900,5	تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
(1 894,7)	36 460,6	38 355,3	30 785,2	27 601,4	تكاليف الموظفين المدنيين
–	25 737,6	25 737,6	24 380,3	26 817,7	التكاليف التشغيلية
(1 230,5)	64 897,5	66 128,0	56 649,0	56 319,6	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

الجدول 65

الموارد البشرية

الموظفون الدوليون																		الموظفون الوطنيون				متطوعو الأمم المتحدة																																																															
المجموع																		المجموع				المجموع																																																															
و أ ع أ ع م																		مد-2				مد-1				ف-5				ف-4				ف-3				ف-2				خ م ^(أ) خ ع				الفرعي				م ف و ر م				الفرعي				الدوليون				الوطنيون				الفرعي				المجموع															
المعتمد لعام 2023																		1				2				5				21				40				37				2				68				1				178				57				109				166				7				5				12				356			
المقترح لعام 2024																		1				2				5				21				40				37				2				68				1				179				57				109				166				7				5				12				357			
التغير																		1				-				-				-				-				-				-				-				-				-				-				-				-				1															

(أ) الرتب الأخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(ب) إحدى الوظائف المؤقتة برتبة أمين عام مساعد ممولة بنسبة 50 في المائة ويجري تقاسم تكاليفها مع مكتب التنسيق الإنمائي.

(ج) تشملوظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إحداهما برتبة ف-5 والأخرى برتبة ف-4.

342 - وقد أثر اندلاع النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في نيسان/أبريل 2023 تأثيرا كبيرا على الحالة الأمنية وبيئة عمل البعثة. واضطرت البعثة إلى إعادة تشكيل وجودها مؤقتا وإعادة ترتيب أولويات إجراءاتها الفورية. وفي الوقت الراهن، نقلت البعثة مؤقتا أنشطة دعم البعثة من الخرطوم ومناطق أخرى داخل السودان إلى بورتسودان وكسلا وعنتيبي بأوغندا، مستفيدة من الوجود الحالي لمكاتب البعثة وسائر كيانات الأمم المتحدة الموجودة في بورتسودان. ونشرت البعثة فريقا صغيرا لتنسيق عملياتها من بورتسودان دعما لمهام المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، الذي نقل إلى بورتسودان لمواصلة الأنشطة الموكلة إلى البعثة. وعلاوة على ذلك، تم الإبقاء على فريق أساسي لدعم البعثة في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي لمواصلة دعم عمليات البعثة بما يكفل استمرارية العمل، مع قيام كل من مركز الخدمات الإقليمي وبعثة منظمة

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم الدعم للفريق في عنيتيبي في مجالات الشؤون المالية واللوجستيات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

343 - وتبلغ الاحتياجات المقترحة من الموارد للبعثة لعام 2024 ما قدره 64 897 500 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، وستغطي تكاليف نشر 28 مراقبا عسكريا (1 322 300 دولار)؛ و 42 فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة (1 377 000 دولار)؛ والمرتبات وتكاليف الموظفين العامة (36 460 600 دولار) لـ 179 وظيفة دولية (1 وكيل الأمين العام، 2 أمين عام مساعد، 2 مد-2، 5 مد-1، 21 ف-5، 40 ف-4، 37 ف-3، 2 ف-2، 68 وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة)، بما في ذلك إنشاء وظيفة واحدة لأمين عام مساعد؛ و 166 وظيفة وطنية (57 موظفا فنيا وطنيا و 109 وظائف من الرتبة المحلية)؛ و 12 متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة (7 متطوعين دوليين و 5 متطوعين وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة)؛ والتكاليف التشغيلية (25 737 600 دولار) التي تشمل تكاليف الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية (210 900 دولار)، والسفر في مهام رسمية (876 300 دولار)، والمرافق والبنى التحتية (3 279 500 دولار)، والنقل البري (1 327 200 دولار)، والعمليات الجوية (10 320 000 دولار)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (3 168 200 دولار)، والخدمات الطبية (868 100 دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (5 687 400 دولار).

344 - وطُبق معدل شواغر قدره 23,7 في المائة على التقديرات المتعلقة بالوظائف الدولية المستمرة، استنادا إلى معدل الشواغر الفعلي في آذار/مارس 2023. وطُبقت معدلات شواغر قدرها 43,8 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، و 29,4 في المائة لوظائف الرتبة المحلية، و 43,0 في المائة و 80,0 في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين، على التوالي، استنادا إلى معدلات الشواغر الفعلية في آذار/مارس 2023. وطبق معدل شواغر قدره 50 في المائة على الوظيفة الجديدة المقترحة. وتشمل التقديرات تطبيق معدلي شواغر بنسبة 10,7 في المائة و 38,0 في المائة للمراقبين العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة، على التوالي، استنادا إلى النشر الفعلي في آذار/مارس 2023.

345 - وفي عام 2024، واستنادا إلى الخبرة والتكيف مع الوقائع السريعة التغير على الأرض، يُقترح إجراء بعض عمليات إعادة التشكيل والإضافات الرئيسية لهيكل البعثة وملاك موظفيها لزيادة تحسين الموارد وتنفيذ الولاية، وذلك على النحو التالي:

مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية

(أ) إنشاء مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية في الخرطوم برئاسة أمين عام مساعد يكون مسؤولا أمام الممثل الخاص للأمين العام. ويأتي الإنشاء المقترح استجابة لازدياد الحاجة إلى جهود المساعي الحميدة والتيسير السياسي التي تبذلها البعثة لتنفيذ اتفاقات السلام أو وقف إطلاق النار القائمة والمقبلة والانتقال السياسي. وسيترتب على الإنشاء المقترح لركيزة سياسية إعادة تنظيم الأقسام الفنية للبعثة، بما في ذلك قيام عناصر البعثة المتمثلة في مكتب دعم الانتقال السياسي، وشعبة المساعدة الانتخابية المتكاملة، والوحدة الاستشارية للشرطة، ووحدة سيادة القانون، ورؤساء المكاتب الإقليمية، ولجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور بتقديم تقاريرها إلى مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية؛

(ب) إنشاء وظيفة واحدة لنائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية برتبة أمين عام مساعد، يكون مقرها في الخرطوم، ليكون مسؤولا أمام الممثل الخاص للأمين العام وينوب عنه في المشاركة السياسية، وتعزيز الإدارة العامة لأنشطة البعثة المتصلة بالركيزة السياسية مع تعزيز وجود الإدارة العليا في الميدان. وفي ظل سياق سياسي وأمني سريع التغير ومتقلب للغاية وبيئة عمل مليئة بالتحديات، سيكون لنائب الممثل الخاص دور رئيسي في دعم الممثل الخاص، وتوفير التوجيه الاستراتيجي وإدارة العنصر السياسي للبعثة. وستكون هذه المهام أساسية في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى سفر القيادة السياسية للبعثة خارج البلد للتواصل مع المحاورين الرئيسيين. وستسمح أيضا للنائبة الأخرى

للممثل الخاص للأمين العام (وهي أيضا المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية) بالتركيز على الاندماج ضمن فريق الأمم المتحدة القطري ومجتمع العمل الإنساني الأوسع نطاقا، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين وبناء السلام وحقوق الإنسان. وسيكون شاغل الوظيفة المقترحة مسؤولا عما يلي: (أ) إسداء المشورة الفنية والتقنية إلى الممثل الخاص بشأن جميع المسائل المتصلة بالمساعي الحميدة وتيسير المفاوضات الرامية إلى تعزيز السلام وبناء الثقة بين الأطراف؛ (ب) قيادة التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ البرامج في إطار الركيزة السياسية للبعثة، بسبل منها وضع رؤية سياسية متماسكة لعمل جميع الأقسام والمكاتب الميدانية؛ (ج) إقامة علاقات عمل وثيقة على مستوى رفيع مع المحاورين الرئيسيين على المستويات دون الوطني والوطني والإقليمي والدولي، دعما للمساعي الحميدة للممثل الخاص، وتوجيه المشاركة الاستراتيجية للبعثة مع أصحاب المصلحة المعنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للمستوى دون الوطني.

346 - ويشمل ملاك موظفي البعثة المعتمد لعام 2023 وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويُقترح استمرار هذه الوظائف في عام 2024 على النحو التالي:

(أ) ستكون هناك حاجة إلى وظيفة لكبير المنسقين (ف-5) في المكتب المتكامل لنائبة الممثل الخاص للأمين العام، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، لدعم الإشراف على ركائز البعثة المتصلة بحماية المدنيين وبناء السلام وحقوق الإنسان والتنسيق بينها، وتنفيذ الرؤية المشتركة والإشراف على الشراكات الاستراتيجية والعمل مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الدولية والحكومة، تمشيا مع إعطاء الأولوية للإدماج كما طلب مجلس الأمن في قراره 2579 (2021)؛

(ب) ستكون هناك حاجة إلى وظيفة واحدة لموظف إدارة البرامج (ف-4) في وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للمكتب المتكامل لنائبة الممثل الخاص للأمين العام، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، لتقديم المساعدة التقنية بشأن المسائل المتعلقة بالألغام، وإزالة الذخائر المتفجرة في المناطق ذات الأولوية في منطقة مسؤولية البعثة مع التركيز على المنطقتين، والدعوة إلى مبادرات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة.

347 - ويعزى انخفاض الاحتياجات لعام 2024 مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2023 إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين نتيجة لتطبيق نسبة مئوية أقل فيما يخص تكاليف الموظفين العامة قدرها 66,8 في المائة مقارنة بنسبة 77,7 في المائة المطبقة في ميزانية عام 2023، فضلا عن تطبيق معدل شواغر أعلى قدره 43,8 في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين في عام 2024 مقارنة بنسبة 30,0 في المائة المطبقة في 2023. ويقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة الاحتياجات تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بسبب تطبيق معدل شواغر أقل قدره 10,7 في المائة للمراقبين العسكريين مقارنة بنسبة 40,0 في المائة المطبقة في ميزانية عام 2023، إلى جانب تطبيق أحدث معدلات بدل الإقامة القياسي المقرر للبعثة، وهي أعلى من تلك المطبقة في ميزانية عام 2023.

348 - وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، ونظرا لسهولة ونقل المشهدين الأمني والتشغيلي، أبقى على الموارد المقترحة للبعثة، على النحو الوارد في الميزانية الحالية، عند مستوى الصيانة المكافئ لاعتمادات عام 2023، بمبلغ 25 737 600 دولار، لتمكين البعثة من مواصلة تنفيذ ولايتها في حال حدوث مزيد من التغيرات والتطورات في المعايير الأمنية والتشغيلية التي ستستغرق وقتا حتى تبدى ملامحها. وستواصل الأمانة العامة تقييم الحالة واتخاذ التدابير حسب الاقتضاء للاستجابة على نحو يتلاءم مع الاحتياجات الناشئة على الأرض، بما في ذلك كفاءة واجب الرعاية المناسب لموظفي البعثة، لدعم مواصلة الجهود السياسية وغيرها من الجهود التي تبذلها البعثة أو تيسرها في سبيل حل الأزمة الراهنة والعودة إلى الاستقرار العملية السياسية.

الموارد الخارجة عن الميزانية

349 - في عام 2023، من المتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية بقيمة 6 025 000 دولار، وهي تشمل مصادر التمويل التالية:

(أ) 5 781 000 دولار في إطار الصندوق الاستثماري للبعثة لدعم مهام المساعي الحميدة والمهام السياسية للبعثة، ولتغطية

تكاليف استمرار ست وظائف (1 ف-3، 3 من فئة الخدمة الميدانية، 1 موظف فني وطني، 1 من الرتبة المحلية) وأنشطة أخرى، بما في ذلك تقديم الدعم لتوسيع نطاق دعم البعثة لعمليات السلام الجارية، والمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، والعمليات المحلية لنشر الأفراد لنزع فتيل التوترات؛

(ب) 244 000 دولار في إطار الصندوق الاستثماري للنداء المتعدد السنوات التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

لتغطية تكاليف الموظفين في وظيفتين (1 ف-4، 1 موظف فني وطني) لدعم المرأة السودانية للمشاركة الفعالة في الحوارات الشاملة في المستقبل من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام للأزمة في السودان وكفالة حماية حقوقها في الانتقال الديمقراطي وتوفير مستشار للمناخ والسلام والأمن.

350 - وفي عام 2024، من المتوقع استخدام موارد خارجة عن الميزانية بقيمة 2 744 000 دولار على النحو التالي:

(أ) 2 500 000 دولار في إطار الصندوق الاستثماري للبعثة لدعم مهام المساعي الحميدة والمهام السياسية للبعثة،

ولتغطية تكاليف استمرار ست وظائف (1 ف-3، 3 من فئة الخدمة الميدانية، 1 موظف فني وطني، 1 من الرتبة المحلية) وأنشطة أخرى، بما في ذلك تقديم الدعم لتوسيع نطاق دعم البعثة لعمليات السلام الجارية، والمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام، والعمليات المحلية لنشر الأفراد لنزع فتيل التوترات؛

(ب) 244 000 دولار في إطار الصندوق الاستثماري للنداء المتعدد السنوات التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام

لتغطية تكاليف استمرار وظيفتين (1 ف-4، 1 موظف فني وطني) لدعم المرأة السودانية للمشاركة الفعالة في الحوارات الشاملة في المستقبل من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام للأزمة في السودان وكفالة حماية حقوقها في الانتقال الديمقراطي وتوفير مستشار للمناخ والسلام والأمن.

351 - ويعزى الانخفاض في الموارد المقدرة الخارجة عن الميزانية المتاحة للاستخدام في عام 2024 مقارنة بعام 2023 إلى تعليق

المساعدات بسبب انقلاب عام 2021. ويؤمل أن يؤدي استئناف العملية الانتقالية إلى تيسير تعبئة الموارد والتبرعات. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق سلام أكثر شمولاً وأن يمكن من إحداث تحول نحو تنفيذ السلام وتحقيق التنمية.

المرفق الأول

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة،
بما في ذلك طلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي
أقرتها الجمعية العامة

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/77/7/Add.4

يتألف المكتب المتكامل في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان من المكتب الأمامي المباشر لنائبة الممثل الخاص للأمين العام، المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، وفريق بناء السلام، وهو مترابط مع مكتب المنسقة المقيمة، والأمانة المشتركة لصندوق بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة الاستثمارات المتعددة الشركاء، ووحدة الحلول الدائمة.

وتدعم هذه القدرات، التي يديرها رئيس المكتب المتكامل، نائبة الممثل الخاص المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في دورها كغفالة الاتساق في النواتج والنتائج المتوقعة من ركيزتها، التي تشمل بناء السلام، وحقوق الإنسان والحماية، والإجراءات المتعلقة بالألغام، والتكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري عبر المحور الرابط بين السلام والعمل الإنساني والتنمية.

بذلت البعثات السياسية الخاصة جهودا في مجال الاستقدام لملء الوظائف الشاغرة بأسرع ما يمكن.

فعلى سبيل المثال، عززت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وحدة الموارد البشرية التابعة لها للتعامل مع الحجم الكبير لعمليات الاستقدام (أكثر من 90 عملية منذ حزيران/يونيه 2022). وعلاوة على ذلك، تعترم البعثة ترحيل إجراءات الاستقدام للوظائف الوطنية إلى نظام إنسيبرا في الربع الثاني من عام 2023، مما سيسرع أيضا عملية الاستقدام للوظائف الوطنية. وسيكفل ذلك أيضا عملية مبسطة وعادلة وشفافة، وتوسيع نطاق الاتصال، وتسهيل الرصد، والفصل السليم بين المسؤوليات.

وكثفت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة حملة الاستقدام التي تقوم بها طوال عام 2022 ورفعت بشكل كبير عدد الأفراد المدنيين والمراقبين الملحقين فعليا بالعمل، من 90 في عام 2021 إلى 141 في آذار/مارس 2023.

تلاحظ اللجنة الاستشارية القدرة الحالية للمكتب المتكامل لنائبة الممثل الخاص للأمين العام والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية، وفيه حاليا ست وظائف، فضلا عن قدرة إضافية في المكاتب المكونة التي تعمل في مجال حماية المدنيين والمساعدة الانتخابية. لهذا السبب، فإن اللجنة غير مقتنعة اقتناعا تاما بالاقترح وتوصي بإنشاء وظيفة كبير المنسقين المقترحة (ف-5) كوظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في هذه المرحلة. وتأمل اللجنة أن تُقدّم معلومات محدّثة عن ذلك في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة 44).

تلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق عدد الوظائف الشاغرة، لا سيما الوظائف من الرتب الوطنية، وتأمل إتمام عمليات الاستقدام لملء جميع الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، كما تأمل تقديم معلومات مستكملة عن ذلك إلى الجمعية العامة في مشروع الميزانية المقبل (الفقرة 48).

وقامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بعمليات استقدام نشطة لملء الوظائف الشاغرة، بما في ذلك الوظائف الوطنية. وفي عام 2022، واجهت البعثة حالات تأخير في إصدار التأشيرات لإنجاز الالتحاق الفعلي بالعمل للموظفين المعيّنين دولياً. وعلاوة على ذلك، شملت تحديات الاستقدام على الصعيد الوطني عدم توافر التوصيفات، ولا سيما في المناطق، حيث ستتفد أنشطة إضافية للاتصال. وسعت البعثة جاهدة إلى تجسيد التنوع العرقي للبلد، ولا سيما في المناطق، وتطلب ذلك بذل جهود إضافية في مجال الاتصال وإعادة الإعلان عن الوظائف الشاغرة.

وشهد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ارتفاعاً في معدل دوران الوظائف الوطنية (47 في المائة خلال سنوات الميزانية الثلاث الماضية)، ويعزى ذلك أساساً إلى تدهور الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من أن البعثة تبذل جهوداً في مجال الاتصال لاجتذاب اهتمام القوة العاملة الوطنية، لا يزال عدد المتقدمين المؤهلين منخفضاً بسبب الافتقار إلى الخبرة المهنية والتدريب والمؤهلات المناسبة. وقد شوهت هذه التجربة نفسها في الوكالات والصناديق والبرامج الموجودة في هايتي.

وترد في المعلومات التكميلية معلومات مفصلة عن آخر المستجدات المتعلقة بحالة الاستقدام للوظائف الشاغرة لأكثر من سنتين في إطار كل بعثة.

أجرت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة استعراضاً مستقلاً لمواردها الطبية لكفالة استخدام الموارد والخدمات بكفاءة وفعالية. وترد النتائج في الفقرة 281 من هذا التقرير. واسترشدت بهذه النتائج أيضاً الميزانية المقترحة لعام 2024، التي تتضمن إنشاء ثلاث وظائف طبية وتخفيض الخدمات التعاقدية.

اتخذت البعثات السياسية الخاصة تدابير لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التمثيل الجغرافي العادل في قوتها العاملة. وفي العديد من البعثات، يطلب من مديري التوظيف أن يبينوا، باستخدام البيانات الحالية المتعلقة بالتمثيل الجغرافي، أثر هذه التوصيات. ويسمح النموذج المنقح لمذكرات الاختيار الآن لمديري التوظيف بأن يستعرضوا، قبل اختيار المرشح، ما إذا كان الاختيار المقترح سيحسن التمثيل الجغرافي للبعثة. ويجري أيضاً رصد البيانات على أساس ربع سنوي من خلال لوحة المتابعة الإدارية لتوجيه مسار إجراءات الاستقدام.

تلاحظ اللجنة الاستشارية الفروق الكبيرة بين الاعتمادات والنفقات منذ عام 2020، وتنتق في أنه سيتم إجراء تقييم للموارد الطبية لضمان استخدام الموارد والخدمات بكفاءة وفعالية، وسيقدم تحديث في التقرير المقبل عن الميزانية (الفقرة 71).

تلاحظ اللجنة الاستشارية استمرار التفاوت بين المجموعات الإقليمية وتعرب عن ثقتها في أنه سيبذل المزيد من الجهود لتحقيق تمثيل جغرافي عادل للدول الأعضاء بين الموظفين في جميع البعثات السياسية الخاصة، وأنه ستقدم معلومات مستكملة في جميع مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة 75).

وتشمل الجهود الأخرى استعراض المتطلبات اللغوية بغية تخفيض هذه المتطلبات من أجل توسيع نطاق مجموعة المتقدمين. فعلى سبيل المثال، أولي الاعتبار في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لتخفيض الشرط المتصل باللغة الإسبانية من "الطلاقة" إلى "المعرفة العملية"، أو إدراج كمعيار مستصوب بدلا من كونه معيارا إلزاميا. غير أن ذلك ليس ممكنا دائما، لأن الطلاقة اللغوية أثبتت أهميتها البالغة في أداء المهام الموكلة للوظائف الفنية.

ويرد التمثيل الجغرافي، حسب البلد، لوظائف الموظفين الدوليين في جميع البعثات السياسية الخاصة البالغ عددها 39 بعثة في المرفق التاسع عشر للوثيقة A/78/6 (Sect.3)/Add.1.

ترتيبات استرداد التكاليف وتقاسم التكاليف في جميع البعثات السياسية الخاصة تُعرض مجمعة في المرفقات السادسة والسابعة والثامن للوثيقة A/78/6 (Sect.3)/Add.1 لإتاحة تكوين نظرة موحدة وشاملة.

تواصل البعثات السياسية الخاصة، في البعثات المتكاملة وغير المتكاملة على حد سواء، زيادة التعاون مع نظام المنسقين المقيمين إلى أقصى حد لتحقيق قدر أكبر من التأزر. ويرد أدناه بعض الأمثلة.

يتعاون مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مع مكاتب المنسقين المقيمين في المنطقة لتحديد وتنفيذ مشاريع ممولة من خارج الميزانية. وفي عام 2022، نفذت ثلاثة من هذه المشاريع بالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين. ويرصد المكتب أيضا الحالة السياسية والأمنية في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بالتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين. ويدعم المكتب أيضا المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المساعدة على تنفيذ التدابير الهيكلية لمنع نشوب النزاعات على الصعيد القطري، بما في ذلك من خلال المساهمات في التقييمات القطرية المشتركة، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، واستراتيجيات الحفاظ على السلام ذات الصلة.

وعملت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بشكل وثيق مع مكتب المنسق المقيم والفريق القطري لتعزيز التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم على الصعيد الوطني/الاستراتيجي وعلى الصعيدين القطاعي/التقني. ويشارك الممثل الخاص للأمين العام في اجتماعات منتظمة مع المنسق المقيم والوكالات والصناديق والبرامج لمناقشة حالة تنفيذ العناصر المحددة للاتفاق. وتشمل هذه الاجتماعات عقد اجتماع كل شهرين مع الفريق القطري بشأن قضايا السلام،

اللجنة الاستشارية على ثقة من أن البيانات والموارد المصنفة المتعلقة باسترداد التكاليف المتصلة بتقاسم التكاليف ستدرج كجداول منفصلة في مشاريع الميزانية المقبلة (الفقرة 78).

اللجنة الاستشارية على ثقة من أن مشاريع الميزانية المقبلة ستتضمن معلومات أكثر تفصيلا عن التعاون بين البعثات السياسية الخاصة ونظام المنسقين المقيمين (الفقرة 80).

واجتماعات أسبوعية مع مكتب المنسق المقيم ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، واجتماعات فصلية مع المنظمات النسائية لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالمسائل الجنسانية. وأودت أيضا بعثات مشتركة إلى الميدان بالتعاون مع مكتب المنسق المقيم ورؤساء الوكالات والصناديق والبرامج. وعلى الصعيد القطاعي/التقني، تجتمع أيضا مختلف ركائز التحقق التابعة للبعثة بانتظام مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتنسيق الأنشطة الرامية إلى النهوض بتنفيذ الاتفاق، مثل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالضمانات الأمنية، والأفرقة العاملة المعنية بإعادة الإدماج، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالمسائل العرقية، وفرقة العمل المعنية بالشؤون الجنسانية للتعاون الدولي.

وتتعاون بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة مع مكتب المنسق المقيم والفريق القطري في مجموعة من المجالات التي تسهم في النهوض بولاية البعثة. ومن الأمثلة على ذلك العمل المشترك في حملات التوعية بالألغام، المنفذ مع الفريق القطري في اليمن، والتنسيق والدعم اللوجستي للمقدمين لعملية إنقاذ خزان النفط العائم صافر.

وفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، تشمل الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل مشاركة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في المندييات الرئيسية لوضع السياسات والاستراتيجيات. وعلى الصعيد التقني، يتعاون مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومكتب المنسق المقيم والفريق القطري من خلال برامج وأفرقة مشتركة في مجالات تشمل الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، والعدالة، والانتخابات، وإصلاح الشرطة.

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/77/7/Add.19

يضطلع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بحملة اتصالات وطنية لمدة عام تستهدف الشباب بوجه خاص، من خلال الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية، لحشد الدعم لجهود الدعوة والمساعي الحميدة التي تبذلها البعثة للنهوض ببيئة سلمية ومستقرة، بسبل منها تعزيز التعاون والحوار فيما بين الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الرئيسية، وبناء توافق في الآراء وتعزيز الاستقرار السياسي والحكم الرشيد؛ وتعزيز مشاركة المرأة في أدوار صنع القرار في مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ومبادرات الحوار وبناء توافق الآراء.

تأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم معلومات عن استراتيجية الاتصالات وأثرها في تقرير الميزانية البرنامجية المقبل (الفقرة 13).

وفي إطار هذه الحملة، سيكون الهدف من أنشطة الاتصالات الاستراتيجية التي تستخدم البث الإذاعي والمطبوعات والفيديو والإنترنت تعزيز تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبعثة لدعم الحكومة في مواصلة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، والحد من العنف العصابات، وتعزيز الرقابة على الشرطة. وستنفذ أنشطة اتصالات أخرى بهدف إطلاع الجمهور الهايتي على برامج الدعوة التي تضطلع بها البعثة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، وإدارة الأسلحة والذخيرة.

واستكمالاً لأنشطة الاتصالات التي تركز على الأمن العام ودعم الشرطة، ستستخدم حملة اتصالات استراتيجية وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمناسبات العامة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات، للتوعية بتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني، والتمييز الجنساني، ولتعزيز المساءلة المؤسسية لمعالجة هذه المشاكل ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب.

وأخيراً، تشمل استراتيجية الاتصالات أيضاً القيام بأنشطة اتصالات استراتيجية من خلال المطبوعات ومناذير البث الإذاعي لتحسين فهم الهايتيين لحقوقهم وللعمليات القانونية وتوعية السكان بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والمؤسسات الوطنية من أجل تحسين أداء المؤسسات القضائية ومؤسسات السجون.

وعلى الرغم من أن تنفيذ الاستراتيجية لا يزال جارياً، فقد زاد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتحسين الوصول إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين في هايتي والسكان، بالإضافة إلى توزيع العديد من النشرات الصحفية والمقالات الإخبارية ومواد المحتوى ذي الوسائط المتعددة التي ركزت الاهتمام على أنشطة الأمم المتحدة وبياناتها، فضلاً عن زيادة المشاركة مع وسائط الإعلام الوطنية والدولية لتعزيز الأثر.

بلغ العنف المرتبط بالعصابات مستويات لم تُشهد منذ عقود ولا يزال يشكل التهديد الرئيسي للأمن العام في هايتي. وتقوم العصابات المسلحة بتوسيع نفوذها ليشمل أحياء منطقة بورت - أو - برنس الحضرية التي كانت تعتبر آمنة نسبياً حتى وقت قريب. وتؤدي المعارك بين العصابات للسيطرة على المناطق إلى تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص في بورت - أو - برنس، ويعيش معظم المتضررين في مواقع تقام دون

تأمل اللجنة الاستشارية أن تُقدّم في مشروع الميزانية المقبل معلومات مستكملة عن الحالة الأمنية (الفقرة 17).

تخطيط للمشردين داخليا. وأصبحت هذه المواقع أيضا بؤرا لجرائم العنف، مما زاد من التحديات التي تواجه قدرة الشرطة الوطنية المنهكة أصلا.

وعلى الرغم من أن مستودعات فارو للوقود تعمل الآن جزئيا - بعد الحصار الذي فرضته العصابات لمدة شهرين في عام 2022 وترك البلد بدون وقود تقريبا - لا تزال المرافق التابعة للهيئة الوطنية للموانئ والمرافئ التجارية الأخرى تتعرض لهجوم مستمر من قبل العصابات. ولا يزال النقل البري معرضا للخطر، حيث تتعرض حاويات شحن البضائع والبضائع للاختطاف والسرقة بانتظام. وظلت الشرطة تجد صعوبات في الإبقاء على دورياتها حول المرافق، في حين ظلت العصابات تسيطر على معظم طرق النقل الرئيسية التي تربط بورت - أو - برنس بالمقاطعات الشمالية والجنوبية.

أجرى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى أوائل عام 2023، استعراضا لملاك الموظفين المدنيين لهيكل دعم البعثة. وأخذ الاستعراض في الاعتبار الفعالية من حيث التكلفة، وتعقيد عبء العمل، وحجم الأصول وعددها، وعدد الموظفين والعملاء الذين تقدم لهم الخدمات، والطلبات المتزايدة بسرعة في مجال الموارد التشغيلية وسلسلة الإمداد. ونظر الاستعراض أيضا في تخفيض طلبات النذب لأداء مهام مؤقتة واستخدام الوظائف العادية لأداء أدوار ذات طابع مستمر. واسترشد بنتيجة هذا الاستعراض المقترح المقدم في الميزانية المقترحة لعام 2024.

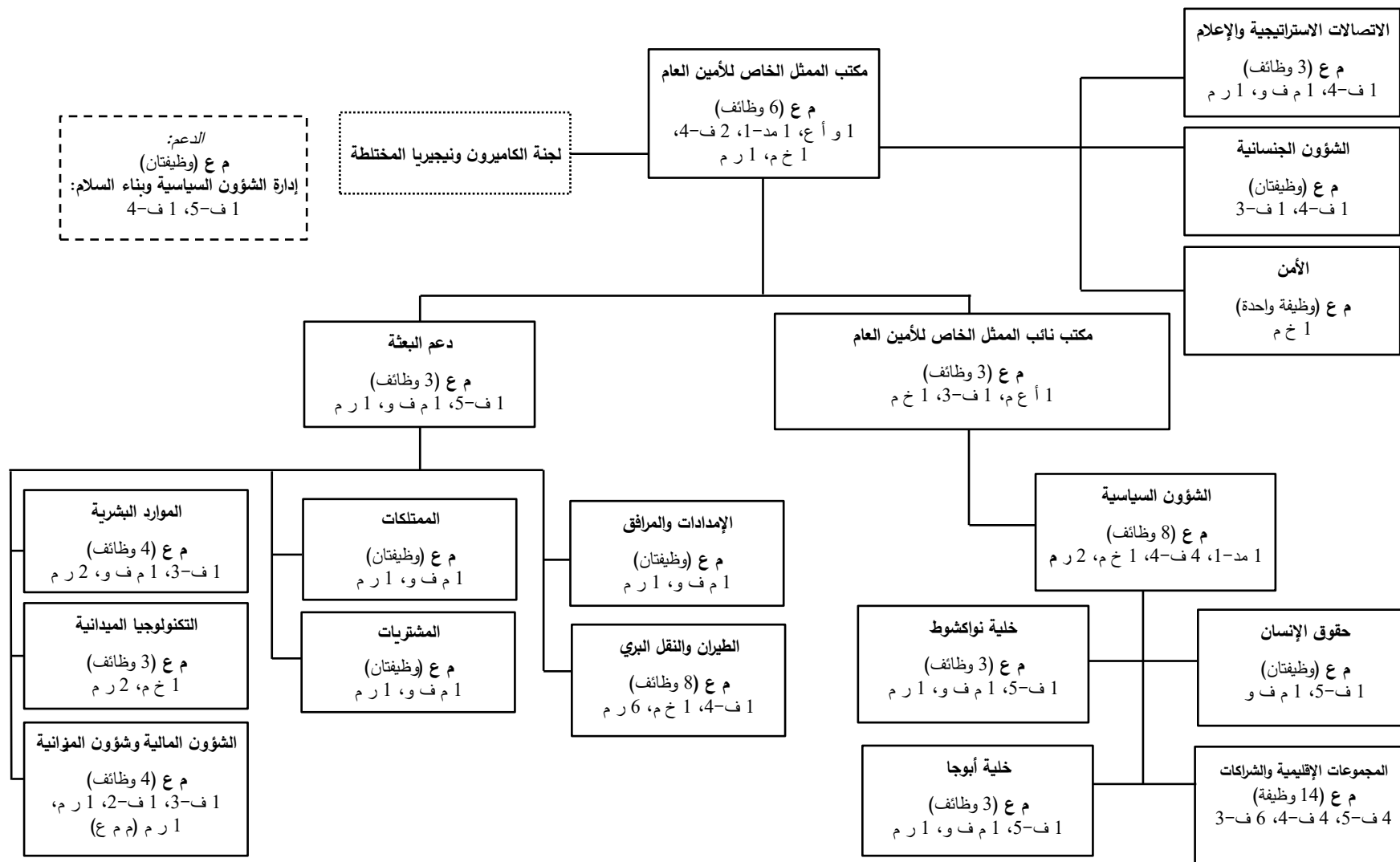
يعتزم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تبسيط وتعزيز هيكل دعم البعثة بهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات التمكينية من خلال الموارد من الموظفين، الحالية منها والجديدة المقترحة على السواء. والغرض من مقترح إنشاء وظائف جديدة هو الاستجابة للثغرات والاحتياجات الهيكلية في هيكل دعم البعثة وجعل البعثة في وضع يسمح لها بتنفيذ ولايتها على نحو فعال.

واللجنة الاستشارية، إذ تلاحظ الحاجة إلى نشر موظفي دعم البعثة في انتدابات مؤقتة، تأمل أن تُقدّم في مشروع الميزانية المقبل معلومات إضافية عن فعالية نموذج الأعمال المتعلقة بدعم البعثة (الفقرة 24).

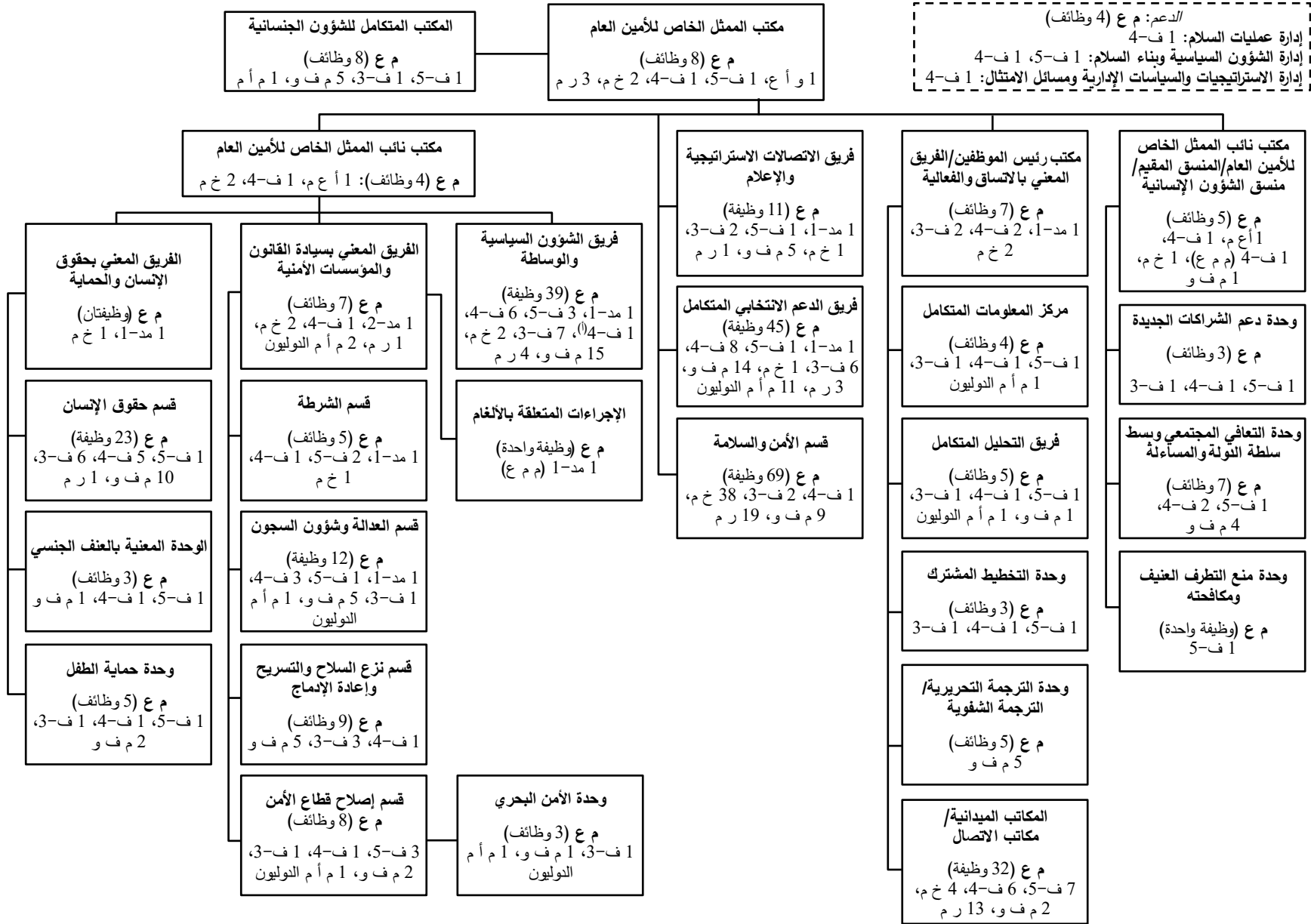
واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة اقتناعا تاما بالحاجة إلى الاستعانة بمصادر خارجية لتغطية الاحتياجات الدورية المتعلقة بدعم البعثة. وتأمل اللجنة أن يُقدّم في تقرير الميزانية المقبل مزيد من المعلومات عن فعالية نموذج الأعمال المتعلقة بالدعم في هايتي (الفقرة 26).

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2024

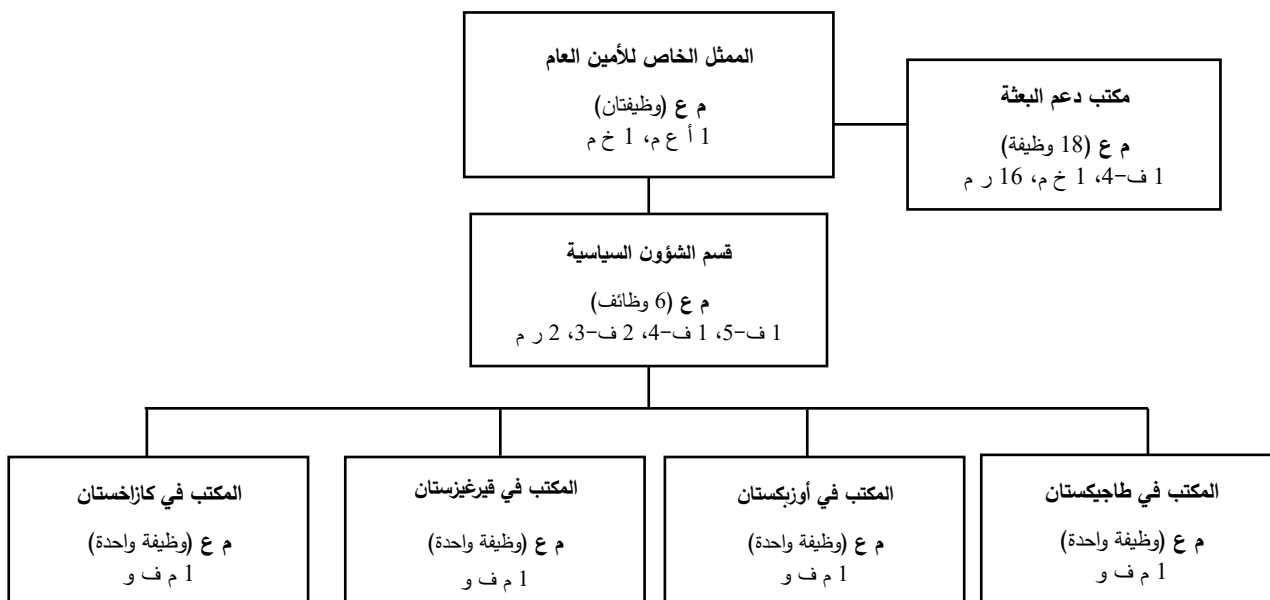
1 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل



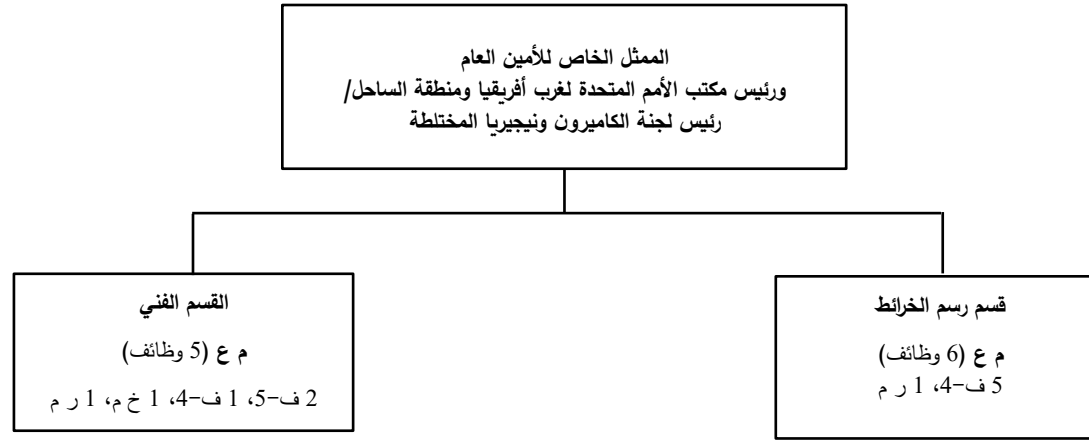
2 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال



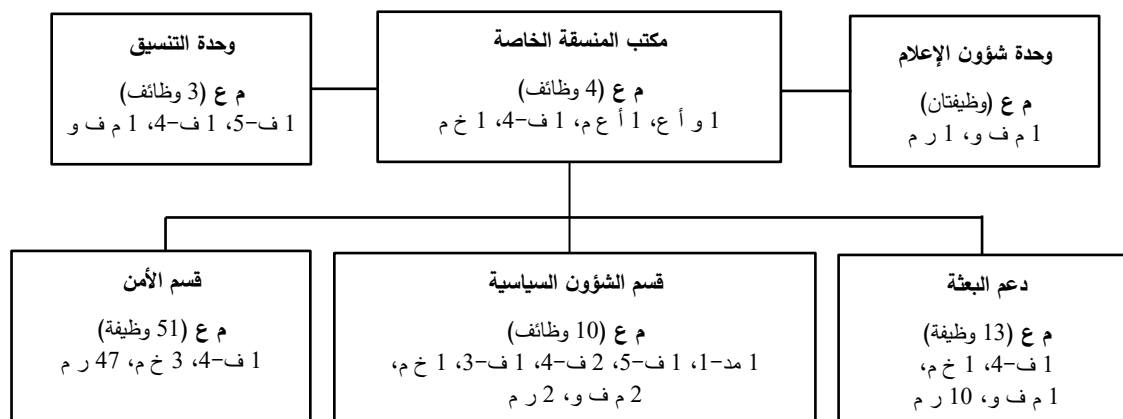
3 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا



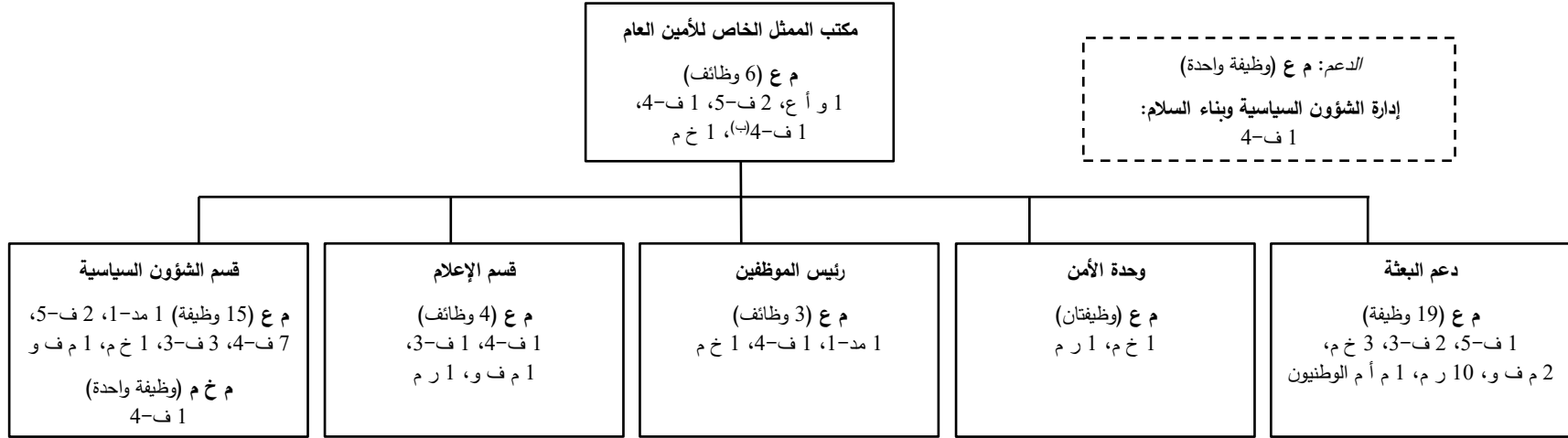
4 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة



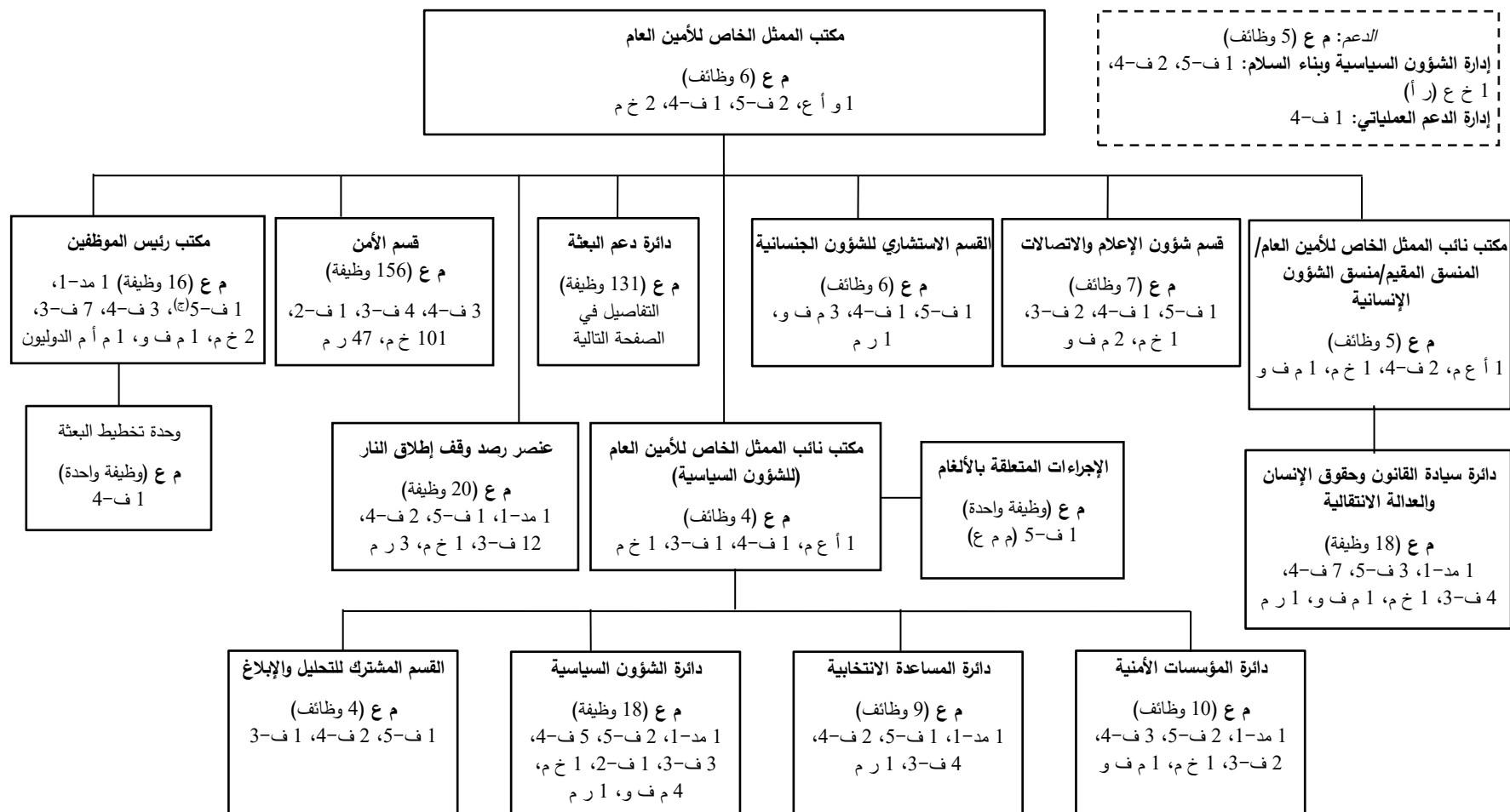
5 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان



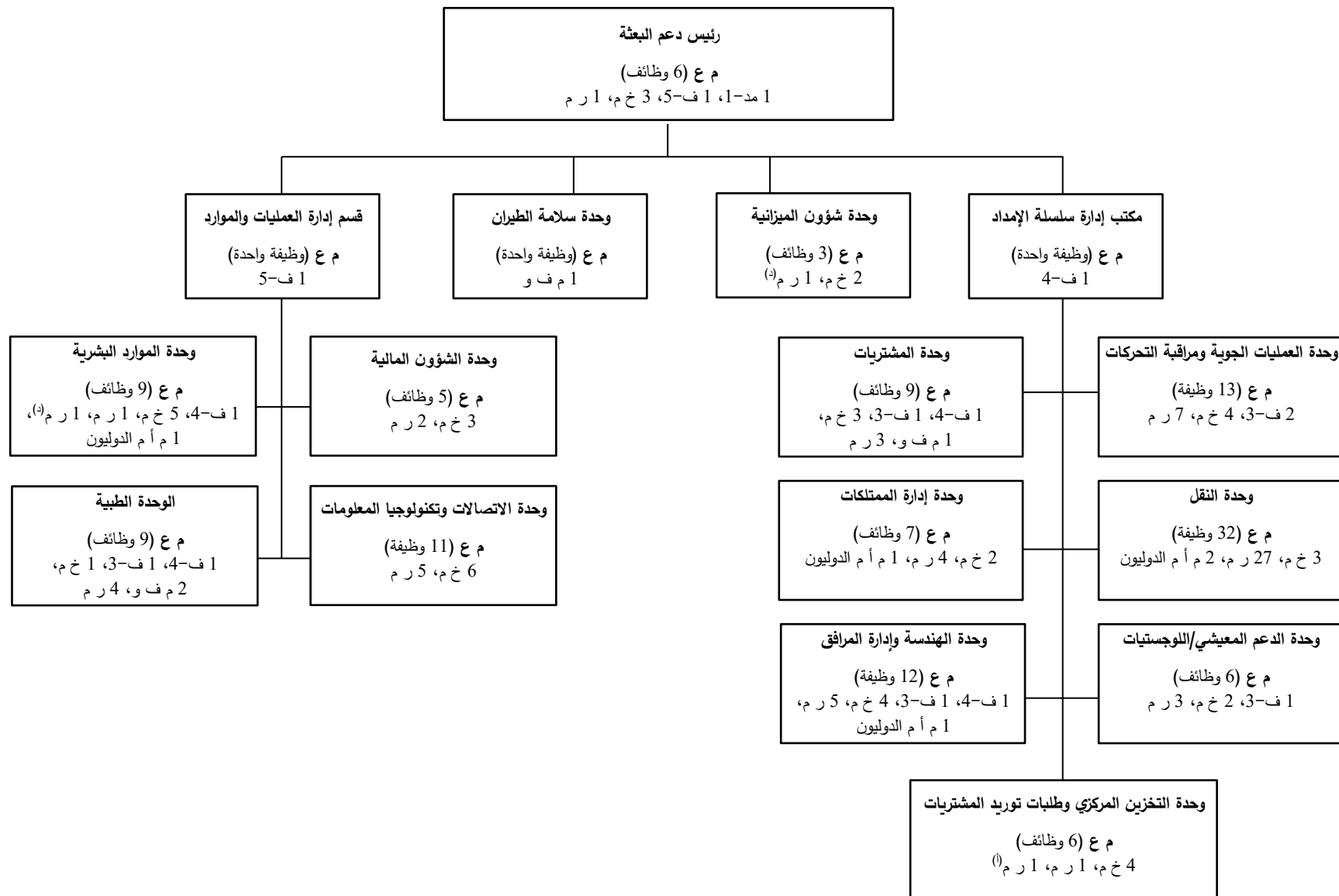
6 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا



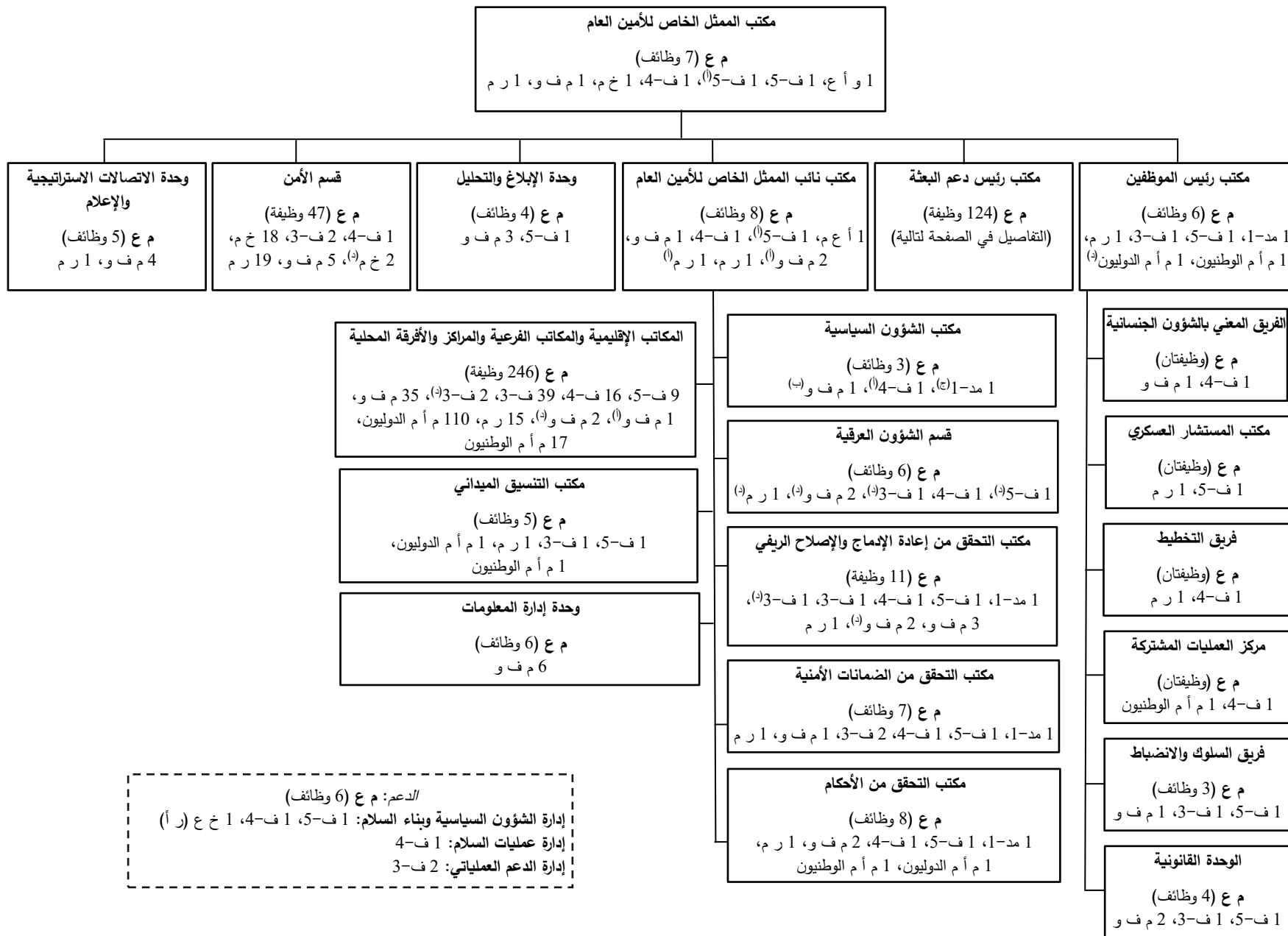
7 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا



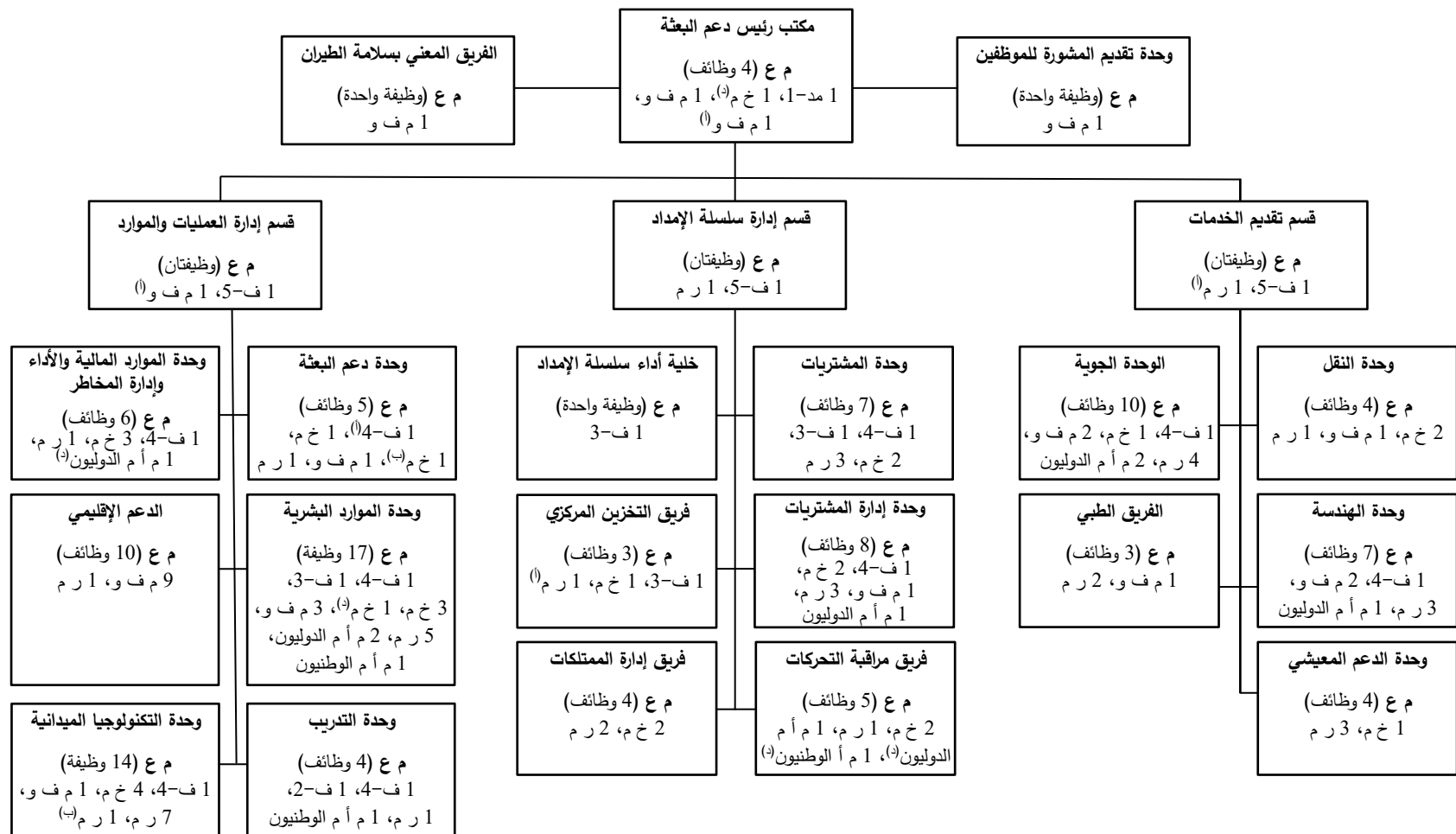
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (تابع): دائرة دعم البعثة



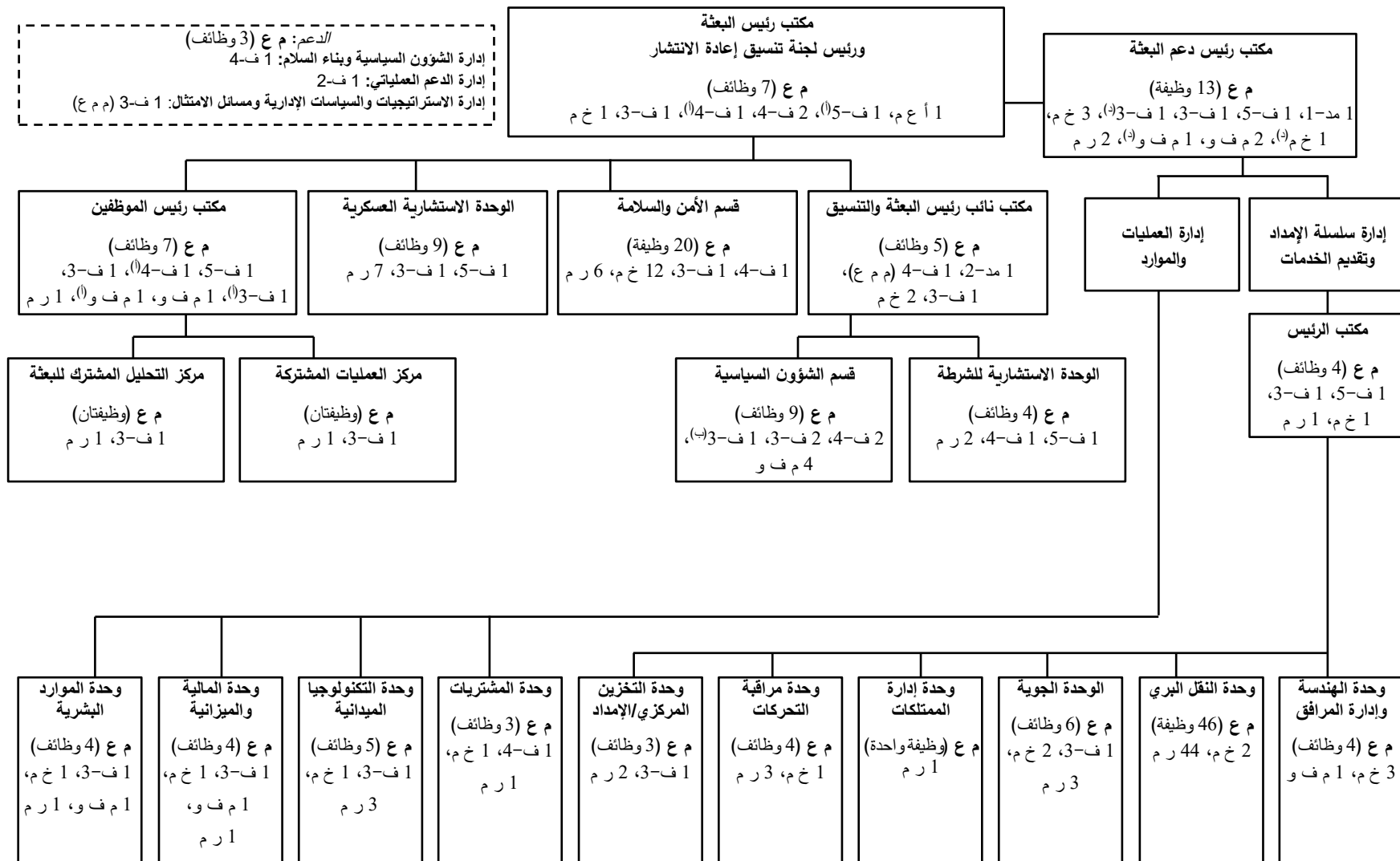
8 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا



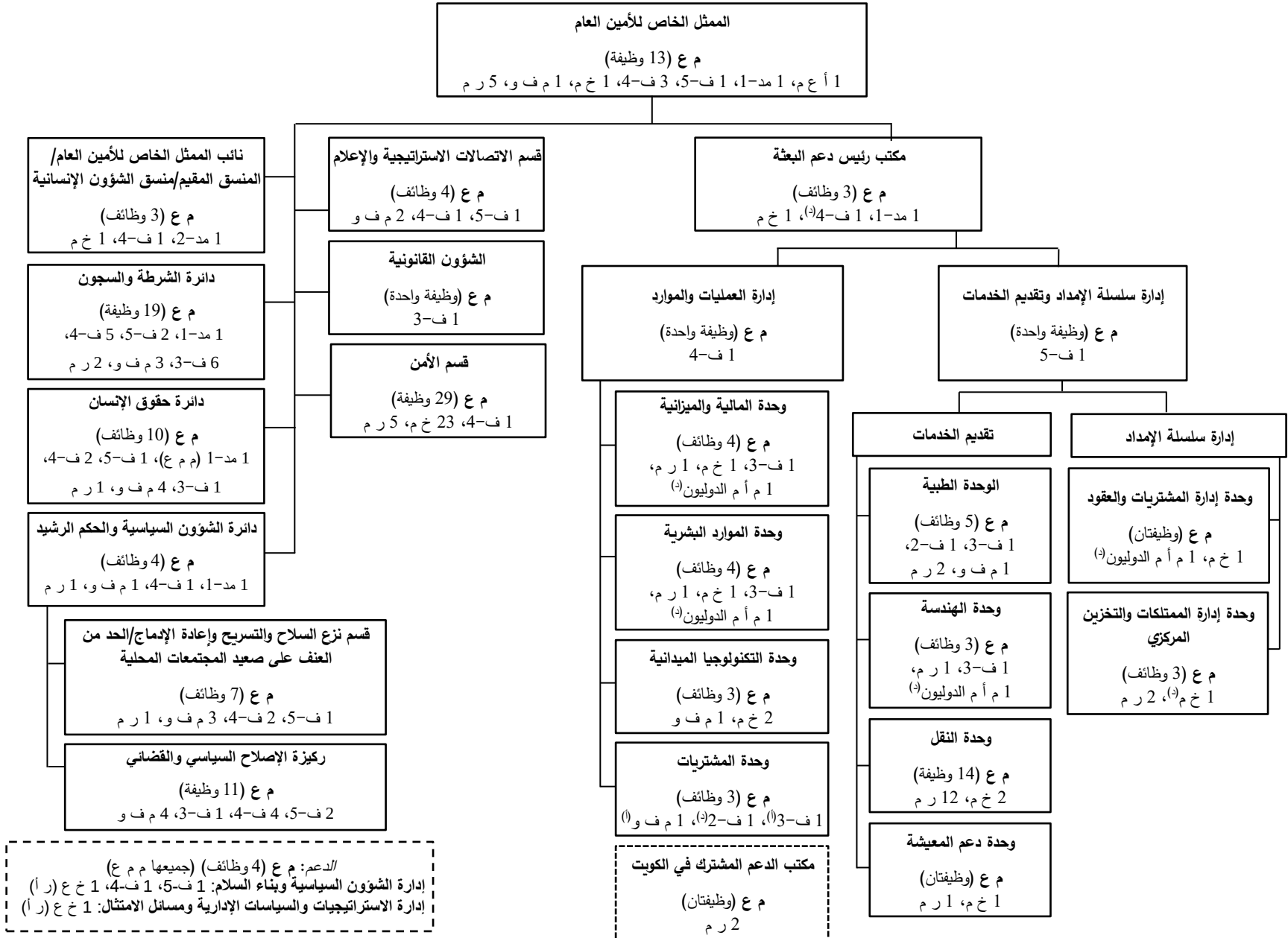
بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (تابع): دعم البعثة



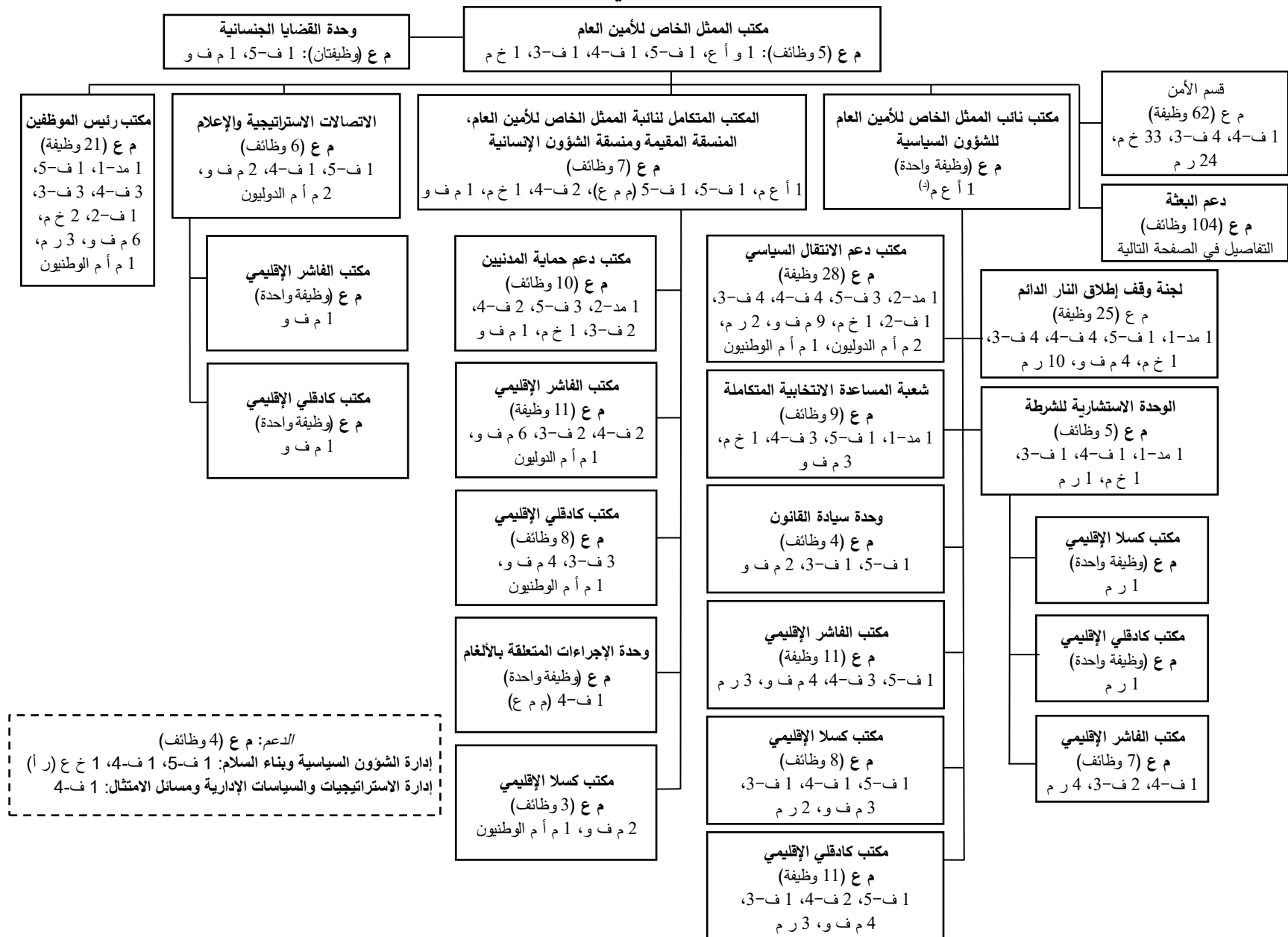
9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة



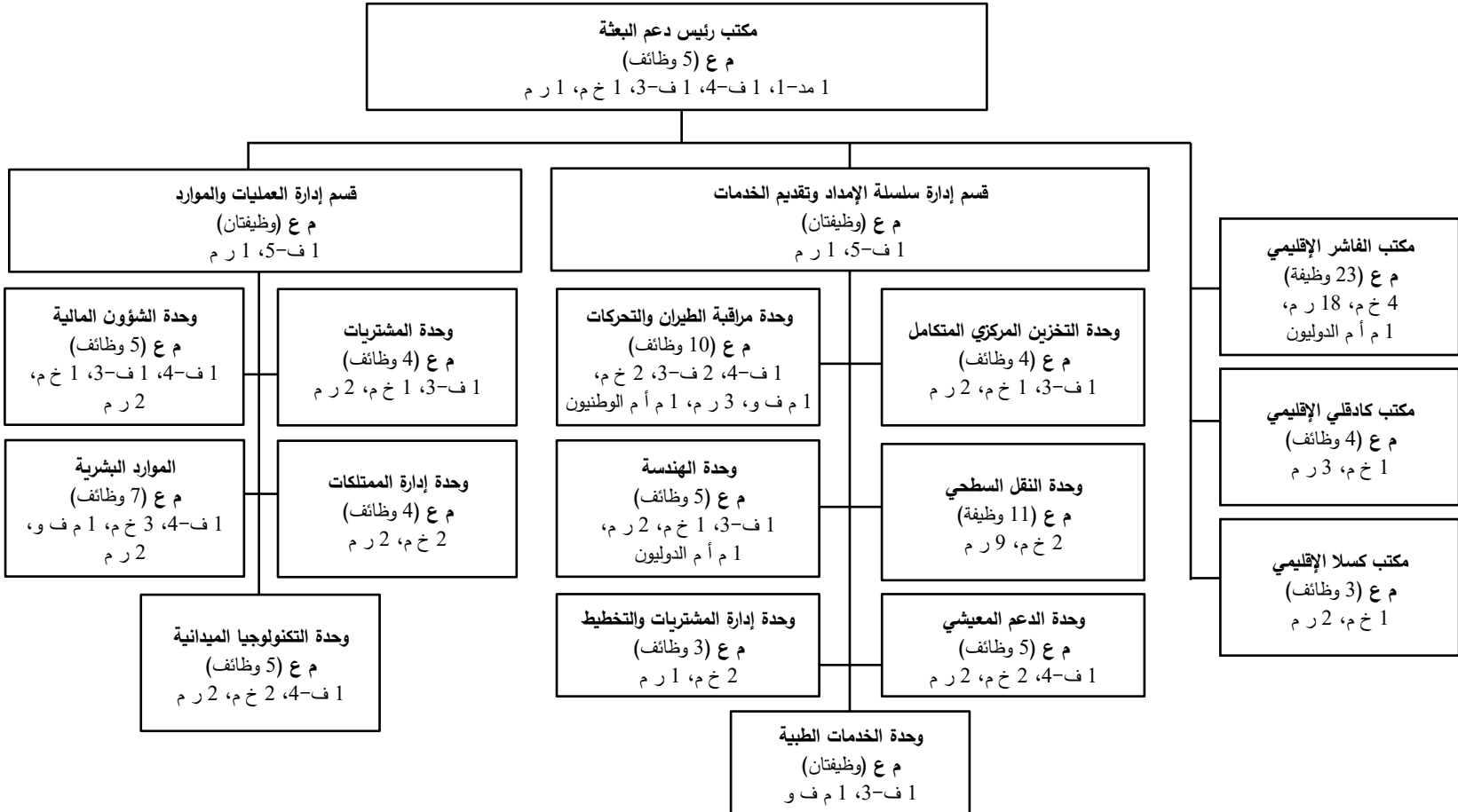
10 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي



11 - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان



بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (تابع): دعم البعثة



المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ خ م، الخدمة الميدانية؛ خ ع (ر أ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ م م ع، المساعدة المؤقتة العامة؛ ر م، الرتبة المحلية؛ م ف و، موظف فني وطني؛ م ع، الميزانية العادية؛ م أ م، متطوعو الأمم المتحدة؛ و أ ع، وكيل الأمين العام؛ م خ م، الموارد الخارجة عن الميزانية.

(أ) نقل.

(ب) إعادة ندب.

(ج) إعادة تصنيف.

(د) إنشاء.

(هـ) تحويل.